سازمان کتابخانه ها، موزه ها و مرکز اسناد آستان قدس رضوی

اداره مخطوطات

نام کتاب: مطوّل

مؤلف متن: سعدالدین تفتازانی (قرن ۸ ق.) محشی: —

شارح: — مترجم: —

تاریخ تحریر: قرن ۱۳ ق. نوع خط: نستعلیق تعداد سطر: ۱۵

نام کاتب:

موضوع: معانی و بیان زبان: عربی عدد اوراق:

طول: ۲۵ عرض: ۱۶/۵ شماره عمومی: ۴۳۱۲۵

وقف / خریداری: آستان قدس (سلطانی) تاریخ وقف: شهریور ۸۹

ملاحظات: نسخه ناقص الآخر است.

مرعشی

بسم الله الرحمن الرحيم

فہرست شرح تلخیص المشہور بمطول

تحقیق حمد وشکر وجملۂ کمیه ٥ — تحقیق اما بعد ٧ — تحقیق حسبی ونعم الوکیل ١٠ — معنی مقدمه ١١

تعریف فصاحت وبلاغت فی المفرد ١١ — تعریف تنافر ١٢ — تعریف غرابت ١٣ — فصاحت فی الکلام وضعف ترکیب ١٥

تعقید ١٦ — تعریف کیف ٢٠ — الفن الاول علم المعانی وتعریف او ٢٩ — تنبیه وتعریف صدق خبر ٣٣

الباب الاول احوال الاسناد الخبری ٣٧ — ترکیب کثیرا ما ٤١ — فرق بین مقتضی الظاهر ومقتضی الحال ٤١

الباب الثانی احوال المسند الیه ٥٦

بحث تنکیر مسند الیه — تقلیل لفظ الله ٦٠ — بحث الف لام ٦٦

ذکر التوابع ٨١ — بحث عطف ٨٧ — بحث تقدیم مسند الیه ٨٤

بحث ما انا قلت — لم یفهم کل ان ١١٣ — حدیث ذی الیدین — نعم رجل ١١٤ — الثقات ١١٨

مثل الامیر حمد علی الادهم والاشهب ١٢٣ — لیشاوک سنه الاولة ١٢٤

الباب الثالث احوال المسند ١٢٧ — التعبیر عنه المستقبل بلفظ تنبیها علی تحقق وقوعه

خرجت فاذا زید ١٣٧ — لبیک یزید ضارع ١٣١ — تنبیه ١٤١

الباب الرابع فی احوال متعلقات الفعل ١٦٩ — الباب الخامس القصر ١٨١ — الباب السادس فی الانشاء ١٩٩

الباب السابع الفصل والوصل ٢١٧ — بحث حواس باطنه ٢٣٢

الباب الثامن الایجاز والاطناب ٢٤٧ — الفن الثانی علم البیان ٢٦٥

بحث دلالات ثلثه ٢٦٩ — بحث کیفیات جسمیه ٢٧٦

[illegible]

٢٩٣

اختلاف في اطلاق علم ٢٧١ — بحث تشبيه مفرد ٢٧١ — بحث تشبيه مركب

بحث حقيقة ومجاز ٣٠٣ — واضع ٣٠٦ — بحث حرف مجاز ٣٠٦ — التعارف ٣٠٨

استعارة ٣١١ — فصل في تحقيق معنى استعاره كنائيه وتخييليه ٣٢١ — فصل عرف اسماء الحقيقة ٣٣١

اللغوية — فصل شرائط حسن الاستعاره ٣٤٢ — فصل اعلم ان الكلم مما يوصف ٣٤٣

بحث كناية ٣٤٥ — فصل اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ٣٥٢

الفن الثالث في علم البديع ٣٥٢ — بحث حسن طباق ٣٥٣

مراعات النظير ٣٥٦ — بحث ارصاد ٣٥٧ — مشاكلة لفظا ٣٥٨ — مشاكلة تقديرا ٣٥١

مزاوجة ٣٥٩ — ايهام ٣٦٠ — استخدام ٣٦١ — لف نشر ٣٦١ — الجمع والتفريق والجمع مع التفريق ٣٦٣

تقسيم ٣٦٤ — تجريد ٣٦٥ — مبالغة ٣٦٧ — حسن التعليل ٣٦٩ — تاكيد مدح ٣٧١ — توجيه ٣٧٥

تجاهل ٣٧٦ — اطراد ٣٧٧ — جناس ٣٧٧ — رد عجز ٣٨١ — السجع ٣٨٣ — موازنة ٣٨٧ — قلب ٣٨٧

تشريع ٣٨٨ — لزوم ما لا يلزم ٣٨٨ — الخاتمة في السرقات الشعرية ٣٩١ — اقتباس ٣٩٨

قلب ٣٩٦ — تضمين ٤٠٠ — عقد ٤٠٢ — حل ٤٠٢ — تلميح ٤٠٣ — فصل من الخاتمة ٤٠٤

تخلص ٤٠٦ — اقتضاب ٤٠٦ — انتهاء ٤٠٧

جملة اوراق مطول ٤٠٨

٢٦٦

الحمد لله كتاب مطول كاتبه وما لكه فقير ...
كتبت ابتغاء لمرضات الله تعالى لمستفيد ... وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب

كتاب مطول حق وملك ... شمس الدين خلف
مولوي ركن الدين مرحوم مغفور

تركيب ١٣٧
قصير جميل

ناصر الدين خلخالي
من شراح التلخيص

الاستعارة المصرحة ... بذكر ... لفظ المشبه ... المشبه ... التبعية

الحمد لله مبتدأ اما مع اللام او بغيره الثاني مع اللام فكان الحمد مركبا من غير المستقل والمستقل والمركب منهما غير مستقل فلا يكون الحمد صالحا للابتداء
والجواب ان المركب من المستقل وغير المستقل انما يكون غير مستقل اذا احتاج جزء الغير المستقل الى شيء خارج عن اجزاء المركب كالفعل فان جزء الغير المستقل اعنى النسبة لا الفاعل محتاج الى الفاعل المعين الخارج عن مفهوم الفعل واما اذا لم يحتج الى شيء خارج بل الى جزء الآخر المستقل فلا يكون غير مستقل بل يكون المجموع مستقلا كمدلول لفظ الرجل ومدلول لفظ الحجر وهو بهذا السبب في عدم كون الفعل مستقلا وعلم صلاحيته للحكم عليه بخلاف الصفات ١٢ كذا في ...

وبه نستعين

رب يسر بسم الله الرحمن الرحيم وتمم بالخير

الحمد لله الذي الهمنا حقايق المعاني ودقايق البيان وخصنا ببدائع

الايادي وروائع الاحسان المتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما

اقتضته الحال واورد برافته فرق الانام في طرق الانعام والافضال

والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والسماحة واشرف من

نبغ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى اله واصحابه الذين بهم تلألا غرة

الحق واشرق وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين

وبعد فان احق الفضائل بالتقدم واسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي

بحقايق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في الصناعات

من النكت واللطايف لاسيما علم البيان المطلع على نكت نظم القران

فانه كشاف عن حقايق التنزيل رايق مفتاح لدقايق التاويل فايق

تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح لمعالم الايجاز

وآثار

وآثار الفصاحة بتلخيص لغوامض مشكل كتاب الله ومعضله تقريب للغوص على

فرائد مجمله ومفصله قواعده كافية في ضوء المصباح الى انوار التاويل موارده

شافية عن التهاب الاكباد الى اسرار التنزيل تظهر لباب اثار تراكيبه و

صفا للايدرك الواصف المطري خصائصه وان يك سابقا

في كل ما وصفا ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا

يتعاطونه من غير توثيق وتسديد يحومون في مقاصده حول القيل والقال

ويقتصرون من تقرير لطايفه على ذكر المقام والحال لا يخرج عن ربقة التقليد

اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا يرتفع غشاوة التعصب

عن بصائرهم حتى ينطبع دقايق التعقل في ضمائرهم كل بضاعتهم اللجاج

والعناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه

للرمزة الدقيقة الشان او التفطن للنكتة الخفية المكان واني لهم ما قضيت

عن بعض الفنون وطري واجلت في مستودعات اسراره قداح نظري

بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط الشغف باخذ العلم من

افواه الرجال على الترحل الى جرجانية خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم

ارباب الفضائل صرف الله تعالى عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق

الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى اقتناء ذخاير العلوم والمعارف واقتناص
الاوانس من عيون اللطايف وصرفت شطرا من الزمان الى الفحص عن دقايق
علم البيان والرجوع الى الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واباحث
الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوايد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح
كتاب تلخيص المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام
افضل المتاخرين اكمل المتبحرين جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني
الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان
اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا الفن وقواعده حاويا للنكت سايله
وعوايده محتويا على حقايق هي لباب آراء المتقدمين منطويا على دقايق هي
نتايج افكار المتاخرين مايلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز لا جا عليه
مخايل السحر ودلايل الاعجاز شعر ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي
كل سطر منه عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم
قد عطلت مشاهده ومعاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره و
مراسمه وعفت اطلاله ومعالمه حتى اشتفت شموس الفضل على الافول واستكن
الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس اطلال العلوم والفضايل ويتلهون
من

من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل شعر وهكذا يذهب الزمان على العمر و
يفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبات المحصلين على
تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله وكر
هم قد ضجوا من توقيف الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع
له شرح يكشف عن وجوه خرايده الاستار ترى بعض متعاطيه قد اكتفوا بما
فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد
تصدوا لسلوك طرايقه من غير دليل فاضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل
اختلست من اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا وطفقت
افتح موارد السهر غايصا في لجج الافكار والتقط فرايد الفكر من مطارح
وبذلت الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة
في فن البيان لا سيما دلايل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في
تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب
الادبية ويسهل طريق الوصول الى ذخاير كنوزه المخفية واودعته فرايد
نفيسة سمحت بها كتب القدماء وفوايد شريفة سمحت بها اذهان الاذكياء
وغرايب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطايف فقر اتخذتها من علي

التحقيق وسكت في دفع اعتراضاته بذيل العدل والانصاف وتجنبت في
رد ما اورد عليه من مذهب البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض
المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما وقع من التسامح للفاضل العلامة في
شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام الآخذين في هذه الصناعة
واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورفضت التأسي
بجماعة خبطوا في تحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الواضحات
وحين فرغت عن تسويد هذه الصحائف بتلك اللطائف شعر رماني الدهر
بالارزاء حتى فؤادي في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت
النصال على النصال وذلك من تواتر الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر
والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد خراسان لا سيما ديار بها حل
الشباب تميمتي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد الدهر على اهاليها سيف
العدوان واباد من كان فيها من السكان فلم يدع من اوطانها الا دمنة
لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حزبها الاقوام سوى التلدد والتحفي شعر كان لم
يكن بين الحجون الى الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق
في زوايا الهجران ونسجت عليها عناكب النسيان وضربت بيني وبينها

حجابا

حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله المشتكى من دهر
اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني
فرط الملال وضيق البال الى ان تلفظني ارض الى ارض وتجرني من رفع الى
خفض حتى القتني بمحروسة هراة حماها الله عن الآفات ففتح الله عيني
منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد جمعت فيها
المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد
سطعت انوار العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل
الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز معقودا وعاد عود الاسلام الى
روائه واخضر روض الفضائل الى حافيه وانتظم شمل الخلائق بعد
الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظل العدل
والاحسان وارتعوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن
دولة سلطان الاسلام ظل الله على الانام مالك رقاب الامم خليفة
الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي آثار الكفر والطغيان ناصر
الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد العدل والانصاف
هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الآفاق مالك سرير الخلافة

بالاستحقاق المجتهد في نصب سرادقات الامن والامان المتمثل لنص القرآن
ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق
نيته في احياء سنة رسول الله شعر خليفة ملك الله فاق سطوته ولحى
كان عداه ائمته سلكا يكوم حول فراه الجالسون كما ترى الحجيج ببيت الله
معتكفا يحيى بنسيم رضى منه الزمان وكم ممالك بلظى من سخطه هلكا
اطار صاعقة من نصله فيها الى السماك لواء الشرع قد سمكا و
صادف الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين
صار قرير العين مبتسما والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح مدعوه
الورى ملكا وان شئتما فتحوا اعشيا غدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد
في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو
الحسين محمد كرت لازالت اقطار الارض مشرقة بانوار معدلته واغصان
الخيرات مورقة بسحائب رأفته فهو الذي صرف عنان العناية نحو حماية الاسلام
وشيد بنيان الهداية اثر ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين سحائب
الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشفاق والاكرام شعر
اقامت في الرقاب له ايادٍ هي الاطواق والناس الحمام فقرات الحمد لله الذي

اذهب

اذهب عنا الحزن ووسمت بنيان الاحبة والوطن وصرت بعميم لطفه
مغبوطا محظوظا وبعين عنايته ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز من
عطفي حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح بي في اثناء ذلك الفكر الفاتر
وسنح بعون الله للنظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد
وبحرا مشحونا بنفائس الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمت به سدته السنية
لازالت ملجأ لطوائف الانام وملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا
للاسلام بالنبي وآله عليه وعليهم السلام والمرجو من خلاني وخلص اخواني ان
يتبعوني بصالح الدعاء ويشكروا الى ما عانيت في هذا التاليف من الكد
والعناء الى الله التضرع في ان ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون
وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا تصوير الباطل
بصورة اليقين وهذا الغرض موصوف عزيز المرام قليل الوجود في
هذه الايام فلقد غلب على الطباع اللداد والعناد وفشا الجدال
والحسد من العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل
فحسبي ما ارجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه

ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق وافاض على سجال التوفيق

توكلت واليه انيب قال المصنف رحمه الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه وتعالى اداء لحق شيء مما
يجب عليه من شكر نعمائه التي تاليف هذا المختصر اثر من اثارها والحمد هو الثناء
باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل والشكر فعل ينبئ
عن تعظيم المنعم بسبب الانعام سواء كان ذكرا باللسان او اعتقادا ومحبة بالجنان
او عملا وخدمة بالاركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها
ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد اعم باعتبار
المتعلق واخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في
الثناء باللسان في مقابلة الاحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على
الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة
الاحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولهذا لم يقل الحمد للخالق
او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف بل
انما تعرض للانعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاقين
وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وان كان ذكر الله اهم في نفسه على ان صاحب

6

الكشاف قد صرح بان فيه ايضا دلالة على اختصاص الحمد به وانه به حقيق
فيظهر ان ما ذهب اليه من ان اللام في الحمد للجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهم
كثير من الناس مبنيا على ان افعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون
جميع المحامد راجعة اليه بل على ان الحمد من المصادر السادة مسد الافعال واصله
النصب والعدول الى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل انما يدل على الحقيقة
دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لان النائب مناب الفعل انما هو
المصدر النكرة مثل سلام عليك ولا مانع من ان يدخل فيه اللام ويقصد الاستغراق
فالاولى ان كونه للجنس مبني على انه المتبادر الى الفهم الشائع من الاستعمال لا سيما في المصادر
وعند خفاء قرائن الاستغراق او على ان اللام لا تفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا
على مسماه فاذن لا يكون ثمه استغراق وما في على ما انعم مصدرية لا موصولة لتعذره
لفظا ومعنى اما لفظا فلاحتياج الموصول الى التقدير اي انعم به مع تعذره في المعطوف عليه
اعني علم لكون ما لم نعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم
ومن زعم ان التقدير بدل من الضمير المحذوف او خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير
اعني فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الانعام الذي هو من اوصاف المنعم
امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض للمنعم به لقصور العبارة عن الاحاطة به

بتوهم اختصاصه بشيء دون شيء ولئلا يذهب نفس السامع كل مذهب ممكن
ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه في بقاء النوع بيانه ان
الانسان مدني بالطبع اي محتاج في معيشته الى التمدن وهو اجتماعه مع
بني نوعه يتعاونون ويتشاركون في تحصيل الغذاء واللباس والمسكن و
غيرها وهذا موقوف على ان يعرف كل واحد صاحبه ما في ضميره والاشارة
لا تفي بالمعدومات والمعقولات الصرفة وفي الكتابة مشقة فانعم الله عليهم
بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما
ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع عليه لان كل واحد يشتهي ما
يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل امر الاجتماع والمعاملة و
العدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لها من القوانين الكلية وهي
علم الشرائع ثم لا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغي مصونة عن الخطاء و
هو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتقرر بايات
تدل على ان شريعته من عند ربه لا من عند نفسه وهي المعجزات واعلى معجزات
نبينا عليه السلام القران الفارق بين الحق والباطل فقوله وعلم من عطف الخاص
على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على جلالة نعمة البيان كما اشير اليه

في قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان من البيان بيان لقوله ما لم نعلم وقدم
عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب وعلى اله
المقتفين للقوانين وافضل من اوتي الحكمة اشارة الى القوانين لان الحكمة
هي علم الشرائع على ما فسره في الكشاف ولفظ اوتي تنبيه على انه من عند ربه
لا من عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله وفصل الخطاب
اشارة الى المعجزات الفصل التمييز بين شيئين ويقال للكلام البين فصل
بمعنى مفصول ففصل الخطاب البين من الكلام الملخص الذي يتبينه من يخاطب به
ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اي الفاصل من الخطاب الذي يفصل بين
الحق والباطل والصواب والخطاء ثم وعلى من عاون الشارع في تنفيذ الاحكام
وتبليغها الى العباد بقوله وعلى اله اصله اهل بدليل اهيل خص استعماله في الاشراف
وممن له خطر وعن الكسائي سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل واهيل وال واويل
الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد اما
بعد اصله مهما يكن من شيء بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا
وفعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط
غالبا ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان

ولا ابتداء له بعد الاتيان وسيجي لهذا زيادة تحقيق في احوال متعلقات الفعل فلما كان
ولو للظرف يعني اذا استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او تقديرا قال سيبويه
لما لوقوع امر لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان
لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول فالوجه ما تقدم
علم البلاغة هو علم المعاني والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا
وادقها سرا لا حاجة الى تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة
من العلوم اجل ما سواها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم
فرحون اذ به اي بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية
واسرارها فيكون من ادق العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز في نظم القران
استارها فيكون من اجل العلوم قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز
لكونه في اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على الدقائق والاسرار والخواص الخارجة
عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبي صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به ليقتفى
اثره فيفاز بالسعادات الدنيوية والاخروية فيكون من اجل العلوم لكون
معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة العلوم بجلالة المعلوم
وغايته فان قيل كيف يمكن التوفيق بين ما ذكرها هنا وما ذكر في المفتاح من ان

مدرك

مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس وجه الاعجاز مما لا يمكن كشف القناع عنها
قلنا معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بذلك وما ذكر هنا لا
يدل على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم ولو بالذوق المكتسب منه لا
بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه بان العرب يعرف ذلك
بالسليقة وقد اشير الى هذا في مواضع من المفتاح كقوله في علم الاستدلال وجه الاعجاز
امر من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا طول خدمة هذين العلمين وفي موضع و
لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجوه الاعجاز من هذين العلمين نعم لا
يمكن بيان وجه الاعجاز وادراكه بحقيقته لامتناع الاحاطة بهذا العلم لغير علام
الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا تحت علمه الشامل كما ذكر في المفتاح وتشبيه
وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحتجبة تحت الاستار استعارة بالكناية واثبات
الاستار لها تخييلية وذكر الوجوه ايهام او تشبيه الاعجاز بالصور الحسنة استعارة
بالكناية واثبات الوجوه لها استعارة بالتخييلية وذكر الاستار ترشيح وقد جرينا
في هذا على اصطلاح المصنف والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل
على النبي صلى الله عليه وسلم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات
على حسب ما يقتضيه العقل لا تواليها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق

بخلاف نظم الحروف فانه تواليها في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل
حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ
والا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه لانها لا تتعلق بنفس الالفاظ فلذا اختار
النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى ان كلماته كالدرر
وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة سراج الملة والدين
ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله تعالى بغفرانه اعظم ما صنف خبر كان فيه
اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا تمييز من اعظم لكونه
احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب
وهو وضع كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مراتب بعضها اليق بها من بعض
فوضعها فيه احسن ولئن شئت ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ
عبد القاهر تراها كانها عقد قد انفصم فتناثرت لآليه ولكونه اتمها تحريرا
هو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد وهو متعلق بمحذوف تفسيره
قوله جمعا لان معمول المصدر لا يتقدم عليه لانه عند العمل مأول بان مع الفعل وهو
موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المترتب الاجزاء
عليه هذا والاظهر انه جائز اذا كان المعمول ظرفا او شبهه قال الله تعالى فلما بلغ

معه السعي

معه السعي ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف
وليس كل شيء مأول حكمه حكم ما اول به مع ان الظرف مما يكفيه رائحة من
الفعل لان له شانا ليس لغيره لتنزيله من الشيء منزلة نفسه لوقوعه
فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن
كان القسم الثالث غير مصون اي غير محفوظ عن الحشو وهو الزائد المستغنى
عنه وعن التطويل وهو الزائد على اصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما
في باب الاطناب وعن التعقيد وهو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن
تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر اي كان قابلا للاختصار لما فيه من التطويل
مفتقرا خبر آخر اي كان محتاجا الى الايضاح لما فيه من التعقيد والى
التجريد عما فيه من الحشو الفت مختصرا جواب لما اي كان ما تقدم سببا
لتاليف مختصر يتضمن ما فيه اي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة
وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليستفاد احكامها منه كقولنا كل حكم ملقى
الى المنكر يجب توكيده فانه ينطبق على ان زيدا قائم وان عمرا لراكب او
غير ذلك مما يلقى الى المنكر بان يقال هذا الكلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر
يجب ان يؤكد فيعلم انه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج اليه لا على ما يستغنى عنه

حشواً من الامثلة وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الي
فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي تستشهد بها في اثبات القواعد
لكونها من التنزيل او كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة
ولم ال من الالو وهو التقصير جهدا بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم
الطاقة وبالفتح المشقة وقد استعمل الالو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا الي
مفعولين والمعني لا امنعك جهدا وحذف هنا المفعول الاول لانه غير مقصود
اي لم امنع اجتهادا في تحقيقه اي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه من الابحاث و
تهذيبه اي تنقيحه ورتبته اي المختصر ترتيبا اقرب تناولا اي اخذا وهو في الاصل
مد اليد الي الشيء ليؤخذ من ترتيبه اي ترتيب السكاكي او القسم الثالث اضافة
المصدر الي الفاعل او المفعول ولم ابالغ في اختصار لفظه اي المختصر تقريبا
مفعول له لما تضمنه معني لم ابالغ كانه قال تركت المبالغة في الاختصار تقريبا
لتعاطيه اي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه علي طالبيه ولو لم يأول الفعل المنفي
بالمثبت علي ما ذكرنا لكان المعني ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتقريب
والتسهيل بل لامر آخر وهذا مبني علي اصل ذكره الشيخ في دلايل الاعجاز
وهو ان من حكم النفي اذا دخل علي كلام فيه تقييد بوجه ما ان يتوجه الي

التقييد

التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم يأتك القوم اجمعون كان نفيا للاجتماع
وهذا مما لا سبيل الي الشك فيه ولعمري لقد افرط المص في وصف القسم الثالث
بان فيه حشوا او تطويلا وتعقيدا لفظيا او معنويا ثانيا علي ما ذكرناه وتعريفا
ثالثا حيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل المأخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو و
لا تعقيد كما في القسم الثالث واضفت الي ذلك المذكور من القواعد وغيرها
فوائد عثرت اي اطلعت في بعض كتب القوم عليها اي علي الفوائد وزوائد لم اظفر
اي لم اقف في كلام احد من القوم بالتصريح بها اي بالزوائد ولا بالاشارة اليها
بان يكون كلامهم علي وجه يمكن تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها يعني
لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض اعتراضاته علي المفتاح وغيره ولقد
اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره زوائد وسميته
تلخيص المفتاح وانا اسأل الله تعالي لا يعرف لتقديم المسند اليه ههنا حسن
اذ لا مقتضي للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتي بالجملة
الاسمية وما يقال انه لقصد الاستمرار ففيه نظر لحصوله من المضارع نفسه كما
في قوله تعالي لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع به اي بهذا المختصر كما نفع
باصله وهو المفتاح او القسم الثالث منه انه اي الله ولي ذلك النفع وهو حسبي

اي محسبي وكافي لا اسال غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسال بتقديم المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله عز وجل ونعم العبد فيكون من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل و ح فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل الليل على راي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول رتب المختصر على مقدمة وثلثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد فهو الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعليه منع ظاهر يدفع بالاستقراء وقيل رتبه على مقدمة وثلثة فنون وخاتمة لان ما ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما نبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في اخر المقدمة

الى اختصار المقصود في الفنون الثلثة صار كل منها معهودا فعرفه تعريف العهد بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا الاشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة والخصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ينساق اليه الكلام ومحصولها ان تعرف على التحقيق والتفصيل غاية العلوم الثلثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة الكتاب اشكل عليهم امر الاحتياج في التفصي عنها الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل العلوم الثلثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان والثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما منهم ان هذا عين المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فايدة في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تقرير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال

فصيح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته من اللكنة وجادت
فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال
كلام فصيح في النثر وقصيدة فصيحة في النظم والمتكلم يقال كاتب فصيح
شاعر فصيح والبلاغة هي تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها
الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال كلام بليغ ورجل
بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما
يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها
الاخيرين فقط اي فانته عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة
عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم
كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وقد علموا بالاستقراء
ان الالفاظ الكثير الدور فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من
تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم
المص بان اللفظ الفصيح ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر
والغرابة والتعقيد وقد تسامح في تفسير الفصاحة بالخلوص مما ذكره لكونه لازما
لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام

الى النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صار فصاحة
المفرد والكلام كانهما حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم
لمعان مخصوصة لها كون الكلام على وفق مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة
والبلاغة يقع صفة للمتكلم آخرهما وبادر اولا الى تقسيمهما باعتبار ما يقعان
صفة له ثم عرف كلا منهما على وجه يخصه ويليق به لتعذر جمع الحقائق المختلفة
في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان
والفرس وغيرهما لان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق
اللفظ المشترك على معانيه المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى
لو تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس والذهب وغير ذلك فصح ان تفسير
الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس لكنه اخذه من اطلاقاتهم
اطلاقاتهم واعتباراتهم وح لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما يصلح لتعريفهما به بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان
يجاب عنه بان المراد بالناس الناس المعهودون ثم لما كانت معرفة البلاغة
موقوفة على معرفة الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب
تقديمها ولهذا وجب تقديم فصاحة المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه

من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي اي المستنبط من استقرا
اللغة حتي لو وجد في الكلمة شي من هذه الثلثة لا يكون فصيحة فالتنافر
وصف في الكلمة يوجب ثقلها علي اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب
التناهي فيه نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال
تركتها ترعي الهعخع ومنه ما دون ذلك نحو مستشزرات في قول امرء القيس
غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عايد الي الفرع في البيت السابق
مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر علي لفظ اسم الفاعل او
مرفوعات ان روي بالفتح استشزره رفعه واستشزر ارتفع يتعدي
ولا يتعدي الي العلي تضل العقاص في مثني ومرسل تضل اي
تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى
المفتول والمرسل خلاف المثني يعني ان ذوائبه مشدودة علي الراس
بخيوط وان شعره ينقسم الي عقاص ومثني ومرسل والاول يغيب في الاخيرين
والغرض بيان كثرة شعره وزعم بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزر
هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي
من المهموسة الشديدة والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف

لزال

لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون
مستشرف ايضا متنافرا بل منشأ الثقل هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة
علي الهيئة المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال
من احدها الي الاخر كالطفرة ولا بسبب قربها وان الانتقال من احدهما
الي الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من قريب المخرج كالجيش والشجي
في التنزيل الم اعهد ومن البعيدة ما هو بخلافه كملع بخلاف علم وليس
ذلك بسبب ان الاخراج من الحلق الي الشفة ايسر من ادخاله من الشفة
الي الحلق لما نجد من حسن غلب بلغ وحلم وملح بل هذا الامر ذوقي فكل ما
عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب
المخارج او بعدها او غير ذلك وبهذا اكتفي المص بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه
وبيان سببه لتعذر ضبطه فالاولي ان يحال الي سلامة الذوق وقد يسبق
الي بعض الاوهام ان اجتماع الحروف المتقاربة المخرج سبب للثقل المخل لفصاحة
الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل علي كلمة غير فصيحة عن الفصاحة كما لا يخرج
الكلام المشتمل علي كلمة غير عربية عن كونه عربيا فلا يخرج سورة فيها الم اعهد
عن الفصاحة وايده بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا

لا يوجب انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف
فصاحة الكلام فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة
الكلمات جزء من مفهوم فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد
غير عربي في الكلام العربي فاسد لانه ممنوع ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب
ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام العربي ان يكون كل
كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فاين
هذا من ذاك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها
مشتملة على كلام غير فصيح والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح بل كلمة غير
فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل او العجز الى الله تعالى تعالى الله عما يقول الظالمون
علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال
فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم
وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه
ما لكم تكأكأتم علي كتكأكئكم على ذي جنة افرنقعوا اي اجتمعتم تنحوا عني
كذا ذكره الجوهري في الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة
ببعض طرق البصرة وهاجت به مرة فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون

في اذنه فافلت من بين ايديهم وقال ما لكم تكأكأتم علي كما تكأكؤون على ذي
جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بالهندية ومنه ما يحتاج
الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي
في الدقة والاستواء وسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج
في البريق واللمعان وهذا اقرب من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج
الله وجهه بهجه وحسنه وانما لم يجعل اسم مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا
الاستعمال وان يكون هذا مولدا استحدثوا من السراج على انه لا يبعد ان يقال
ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة واما صاحب مجمل اللغة فقد قال سرج
الله وجهه حسنه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من كتبهم كون الكلمة
غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون قوم
والوحشية هي المشتملة على تركيب يتنفر الطبع عنه وهي في مقابلة العذبة
فالغريب يجوز ان يكون عذبة فلا يحسن تفسيره بالوحشية بل الوحشية
قيد زائد لفصاحة المفرد وان اريد بالوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة
بذلك المعنى مخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا اصطلاح مذكور في كتبهم

حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار استعير للالفاظ
التي لم يونس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح
فالغريب الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا
عندهم وذلك مثل شرنبث واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن
منها في النثر ومنه غريب القران والحديث والغريب القبيح ما يعاب
استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب
الاستعمال ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا و
ذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر وجفخت وامثال ذلك وقولنا
غير ظاهرة المعنى ولا مانوسة الاستعمال تفسير للوحشية فيمنع كونه مخلا بالفصاحة
المتداولة فيما بينهم ظاهر الفساد وان اريد بالفصاحة معنى آخر فوجب
ان شيئا من التنافر والغرابة والمخالفة لا تخل بها فلا متابعة والمخالفة
ان يكون الكلمة على خلاف القانون المستنبط من تتبع لغة العرب
اعني مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو في حكمها كوجوب الاعلال في
نحو قام والادغام في نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما
نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك

من

من الشواذ الثابتة في اللغة فليست من المخالفة في شيء لانها كذلك ثبتت
عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا وكذا الا في
هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت من الواضع نحو الاجلل
بفك الادغام في قوله الحمد لله العلي الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة
المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة في السمع بان يتبرأ السمع من سماعه
كما يتبرأ من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات و
الاصوات منها ما تستلذ النفس سماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشي
في قول ابي الطيب في مدح سيف الدولة ابي الحسن علي مبارك الاسم
اغر اللقب كريم الجرشي شريف النسب فالاسم مبارك
لموافقة اسمه اسم امير المؤمنين علي رضي الله عنه واللقب مشهور بين الناس
والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانه
داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشي من قبيل
تكأكأتم وافرنقعوا والجحيش واطلخم وقد ذكر ههنا وجوه اخر الاول
انها ان ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل
بالفصاحة والثاني ان ما ذكره هذا القائل في بيان هذا الشرط ان اللفظ

من قبيل الاصوات فان لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف في موضعه و
ضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة في السمع اذا ادي بنغمة غير
متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادي بنغم متناسبة و
صوت طيب وليس شي للقطع باستكراه الجرشي دون النفس سواء ادي بصوت
حسن او غيره وكذا اجفخت وملع دون فخرت وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع
في التنزيل كلفظة ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض للاسباب
الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية فيصير اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ
تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجي في الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك
والفصاحة في الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها
حال من الضمير في خلوصه اي خلوصه مما ذكر مع فصاحة كلماته واحترز بهذا عن نحو زيد
اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات
في تنافر الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على الكلمات الغير الفصيحة
متنافرة كانت ام لا فصيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات
حال كونها فصيحة فافهم فالضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على
خلاف قانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه حتى يمتنع عند الجمهور

كالاضمار

كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان كان مثل ١٦
هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش وتبعه
ابن جني لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل واستشهد بقوله
جزى ربه عني عدي بن حاتم ... جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وقوله ولما
عصى اصحابه مصعبا ... ادى اليه الكيل صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر
المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب العصيان كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب
للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل
كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على
ما جر من كل جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات
ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب
اسم رجل قبر صدره وقبر حرب بمكان قفر اي خال من الماء والكلاء ومنه
ما هو دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى معي
الواو للحال والورى مبتدأ خبره معي واذا ما لمته لمته وحدي اي لا يتابعني
احد في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل
الماضي ههنا اعتبار لطيف وهو ايهام ثبوت ادلوي فكانه تحقق منه اللوم

فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح باللوم دون الذم او الهجاء مما غاب
الصاحب قال المص فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من القرب
ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف
ذلك الثقل وحصل التنافر لان مجرد امدحه غير فصيح والا لما وقع
في التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترى
عليه المؤمن صرح بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على
ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء
وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر ولو قال ان في
تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق آخر وهو ان منشأ
الثقل في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم بعضهم
ان من التنافر جمع كلمة مع اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد
بالنسبة الى الحمامي مثلا وهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو يستحق
انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اي كون الكلام معقدا
على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على
المعنى المراد لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ

على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك
مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان
سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في
كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار
الجميع يكون اشد واقوى فذكر المصنف ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر
التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام بن عبد
الملك وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وما مثله في الناس الا
مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اي ليس مثله في الناس حي يقاربه اي احد
يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطي الملك والمال اعني هشاما ابو امه اي
ام ذلك المملك ابوه اي ابو ابراهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اي لا يماثله احد
الا ابن اخته الذي هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعني ابو امه ابوه
بالاجنبي الذي هو حي وبين الموصوف والصفة اعني حي ويقاربه بالاجنبي
الذي هو ابوه وتقديم المستثنى اعني مملكا على المستثنى منه اعني حي ولهذا
نصبه والا فالمختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في
التعقيد وقيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل

بالعكس وبطلان العمل لتقديم الجزء وكلا الوجهين يوجب ثقلا في المعنى ليظهر
بالتأمل في قولنا ليس مثله في الناس حيّ يقاربه او ليس حيّ يقاربه مثله
في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحيّ يقاربه بدل من مثله
ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اي لا يكون ظاهر
الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة
الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة
الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الآخر
وهو عباس بن الاحنف سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب
اي تصبّ بالرفع هو الرواية الصحيحة المبني عليها كلام الشيخ عبد القاهر في
دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناي الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع
هو البكاء كناية عما يلزم فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا
ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اي اساءني وسرّني قال الحماسي
ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما
يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال
من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على

مفارقة

١٨

مفارقة الاحبة لا الى ما قصده اي من السرور الحاصل بملاقات الاصدقاء
ومواصلة الاحباء وبهذا لا يصح ان يقع في الدعاء لا زالت عينيك جامدة كما
يقع لا ابكى الله عينيك يقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها
كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل قد استعمل الجمود في مطلق خلو العين من
الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن السرور لكونه لازما
لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرج عن التعقيد
المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد
المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل
الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان
فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرف في بحث
بلاغة الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض
المطلوب في الجريان على عكس المقصود واني الى الان كنت اطلب القرب والوصال
فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب
اطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان تصب تسكب

بتقدير أن عطفا على بعد الدار وإن رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي م
الحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وح
لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه الكب عليه ولازمه فلذا عبر الد
المطلوب ليظن الدهر انه مطلوب فيأتي بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما
بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق
في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة من السلف والصحيح انه اراد بطلب البعد
طيب النفس وتوطينها على مقاساة الاحزان والاشواق والتجرع غصصها
والتحمل لاجلها حزنا يفيض الدموع من عيني لاتسبب بذلك الى وصل
يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح الفرج وان مع كل عسر يسرا
ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل الاعجاز وعلى هذا فالسين في
سأطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى
سنكتب ما قالوا وغير ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه مما ذكر ومن كثرة
التكرار هو ذكر الشيء مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون ذلك فوق الواحد
وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اي ابي الطيب وتسعدني في
غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح فعول

فاعل

فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوي فيه المذكر والمؤنث واراد
بها فرسا حسن الجري لا تتعب راكبها كانها تجري في الماء لها صفة
سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعني لها لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها للسبوح يعني ان
لها من نفسها علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات
مثل قوله اي ابن بابك حمامة جرعى حومة الجندل اسجعي ففيه اضافة
حمامة الى جرعى وهي ارض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا جرعى تأنيث
الاجرع قصرها للضرورة واضافة جرعى الى حومة وهو معظم الشيء واضافة
حومة الى الجندل وهي ارض ذات حجارة والسجع هدير الحمام ونحوه
وتمامه فانت بمرأى من سعاد ومسمع اي بحيث تراك سعاد وتسمع
صوتك يقال فلان بمرأى مني ومسمع اي بحيث اراه واسمع قوله
كذا في الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع الاضافات
ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر والا
فلا يخل بالفصاحة كيف وقد قال النبي عم الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن
الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحاق بن ابراهيم قال الشيخ عبد

القاهر قال الصاحب اياك والاضافة المتداخلة فانها لا تحسن وذكر
انها تستعمل في الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله
ثلجة في خيارة ثم قال الشيخ لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا
سلم من الاستكراه ملح ولطف كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر
عتاق دنانير الوجوه ملاح ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله
بعتيبة ابن الحارث بن شهاب وما اورده المص في الايضاح من كلام
الشيخ مشعر بانه جعل تتابع الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع
بين المتضايفين شيء غير مضاف كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث
والذي اورد الحديث مثالا لكثرة التكرار وتتابع الاضافات جميعا ومنهم
من زعم انه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد لا يقال ان من اشترط ذلك
اراد بتتابع الاضافات المترتبة وكثرة التكرار بالنسبة الى الواحد
كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هما ان اوجبا
ثقلا [illegible] فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد
وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله عز وجل ذكر
رحمت ربك عبده زكريا وقوله تعالى ونفس وما سواها فالهمها فجورها

وتنوعها

٢٠

وتنوعها والفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف وقد رسم القدماء الكيف
بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربا
المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصوله والمراد بالقارة
الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل والانفعال وبالثاني
الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم لذاته ليدخل فيه الكيفيات المقتضية
للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو
انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله
اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية ثم
ان كانت راسخة في موضوعها تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في
النفس فقوله ملكة اشعار بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن
المقصود بلفظ فصيح من غير رسوخ ذلك فيه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح
وقوله يقتدر بها على التعبير عن المقصود دون يعبر اشعار بانه يسمى فصيحا حالتي
النطق وعدمه اي سواء كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان من
الازمنة او لا ينطق به قط ولكن له ملكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص
بمن ينطق بمقصوده في الجملة هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح

ليعم المفرد والمركب وذلك لان اللام في المقصد للاستغراق اي كل ما وقع
عليه قصد المتكلم وارادته فلو قيل لكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر
على التعبير عن كل مقصد له بكلام فصيح وهذا محال لان من المقاصد ما لا يمكن
التعبير عنه الا بالمفرد كما اذا اردت ان تلقي على الحاسب اجناسا مختلفة من
اخشابها فتقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال لفظ
فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليعم المفرد
والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك
والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نم ان هذه اسباب
بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لانه السبب الحقيقي المتبادر الى
الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى
الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر
مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى مطابقته
له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق
كان عاريا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان

اقتضى

اقتضى ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته
اي فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو
اي مقتضى الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة الحال والمقام متقاربا
المفهوم والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه
محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما وحال باعتبار توهم كونه زمانا له وايضا
المقام يعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التاكيد والاطلاق والحذف والاثبات
والحال الى المقتضي فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت
المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام
غير الاعتبار اللائق بذلك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم
شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات
الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام
فهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة وبالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء
من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد لكونه عاريا عن
التاكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تاكيدا واحدا او اكثر او الى المسند اليه
لكونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من

التوابع او غير مصحوب مقدماً او مؤخراً مقصوراً على المسند اليه او غير مقصور الى
غير ذلك او الى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفرداً فعلاً او غيره او جملة
اسمية او فعلية او شرطية او ظرفية مقيداً بمتعلق او غير مقيد على ما سنفصل و
اما الثاني فلكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساوات والايجاز
والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا حديث اجمالي تفصيله علم المعاني
اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه
او المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او
المسند يباين مقام تعريفه ومقام اطلاق الحكم او التعلق او المسند اليه او
المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط
او مفعول او ما يشبهه ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين
مقام تاخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام
كل من التنكير والاطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي
خلاف كل منها وانما فصّل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لذكر به
احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة
على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة بالاكثر من

جملة

جملة وفصّل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة
لكونه غير مختص بجملة او جزءها ولانه باب عظيم كثير المباحث وقد اشار في
المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب بقوله ولكل حد ينتهي اليه
الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما نسبيين حدوداً
ومراتب متفاوتة ومقام كل منهما يباين مقام الآخر وكذا خطاب الذكي مع
الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان
يذكر مع الغبي الفطن لان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
وفسر بهذه القوة الذهن وجودته تهيؤها لتصور ما يرد عليها من الغير
الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه الفطنة فمقابل الغبي هو
الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صوحبت معها مقام
ليس لها مع ما يشارك تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلاً الفعل الذي قصد
اقترانه بالشرط فله مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخرى
ولكل من ادوات الشرط مثلاً مع الماضي مقام ليس له مع المضارع وكذا الكلمات
الاستفهام والمسند اليه كزيد مثلاً له مع المسند المفرد اسماً او فعلاً ما ليس

او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية او الفعلية او الشرطية او الظرفية مقام
آخر والمراد بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها في ايصاله مع المسند الاسمي مقام
ومع الفعلي مقام آخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام فجميع ما
ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة

وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه
اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد
بالاعتبار المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب
تتبع تراكيب البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله
واعتبار هذا الامر في المعنى اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض
اراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشارة الى ما سبق اذ لا ارتفاع لغير
الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة دون العرضي الخارج لان
الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد البلاغة

فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق وغيرهما
مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وتشعر بهذا زيادة تحقيق والفاء في قوله
فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك انه قد علم مما

تقدم

تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير لان اضافة
المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم انه انما يرتفع بالبلاغة وهي
مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل ههنا مقدمتان احديهما ان ليس ارتفاعه
الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه الا بمطابقته لمقتضى
الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب ومقتضى الحال واحدا والا لبطل احد
الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى الحال هو الذي
يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو فيما بين
الكلم على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد ذكر في مواضع من
كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل
على قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد
ينطلق وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو
منطلق وكذا في الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت وان تخرج
فانا خارج الى غير ذلك وكذا في الحال مثل جاء زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع
او هو يسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل من ذلك موضعه وتجيء به حيث
ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى وينفرد كل منها بخصوصية

في ذلك المعنى فتضع كلاً من ذلك في خاصّ معناه نحو أن تأتي بما في نفي الحال وبلن
في نفي الاستقبال وبان فيما يتردد بين ان يكون وبين ان لا يكون
وباذا فيما علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع
الوصل وفي الوصل موضع الواو من الفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في
التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والحذف والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب
بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي لزم ليس هذه الامور
المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير راجعة الى الالفاظ انفسها
من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يوضع
لها الكلام بحسب مواقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض
فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في لفظ آخر في غاية القبح بل و
هذه اللفظة منكرة في بيت اخر قبيحة والى هذا اشار المص بقوله
فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل
باعتبار افادته المعنى اعني الغرض المصوغ له الكلام بالتركيب متعلق بافادته
وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال وظاهر
ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته المعنى
عند

عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى
انما يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا
ما نصب على الظرف لانه من صفة الاحيان وما لتأكيد معنى الكثرة والعامل
ما يليه على ما ذكره في الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي في كثير
من الاحيان يسمى ذلك اي الوصف المذكور فصاحة ايضا كما يسمى بلاغة
وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل الاعجاز
فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه
باللفظ دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه
حتى ان المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي
ولا شك ان الفصاحة من صفاته الفاضلة فتكون راجعة الى اللفظ
دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى البلاغة
كما صرح به فحيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها
باعتبار افادتها المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست
من صفات الالفاظ المفردة والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب و ح
لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام المصنف ح

دكانهم لم يتصفحوا دلائل الاعجاز حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ
محصول كلامه فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما امر في
صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس اللفظ والثاني وصف في الكلام
به يقع التفاضل وبه يثبت الاعجاز وعليه يطلق البلاغة والبراعة
وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ
يقال لفظ فصيح وانما النزاع في ان منشاء هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ
ام المعنى والشيخ رح ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي
يدق فيه النظر ويقع فيه التفاضل هو الذي يدل بلفظه على معناه
اللغوي ثم نجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود فهناك الفاظ
ومعاني اول وثواني والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على
ترتيبها في النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم
والصور والخواص والمزايا والكيفيات ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة
من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي تستحق بها الكلام ان
يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك انما هي
فيها لا في الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في

المعاني

المعاني الثواني التي هي الاغراض التي يريد المتكلم اثباتها او نفيها فحيث ٢٥
يثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني يريد بها تلك المعاني الاول وحيث
ينفي ان يكون من صفاتها يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة وبالمعاني
المعاني الثواني التي جعلت مطرح صفي الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
ولست انا احمل كلامه على هذا بل هو صرح به مرارا كما قال لما كانت المعاني
تتبين بالالفاظ ولم يكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في النطق
تجوزوا فعبروا عن ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا
وصفوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا به اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي
دل به على المعنى الثاني والسبب انهم لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها
صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات والخصوصيات
فجعلوا كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي
حدثت في المعنى والخاصية التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس
لما يدركه بعقولنا على ما ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون
بخصوصية توجد في هذا دون ذاك كذلك يوجد بين المعنى في بيت وبينه في
بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا للمعنى في هذا صورة غير صورته

في ذلك ليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم وكذلك قول الجاحظ
وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا نبذ مما ذكره الشيخ ثم انه
شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في
ذلك كل مبلغ وقال سبب الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء
في نفسه وبين ما هو وصف له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا
نعني بالفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء يدخل في النطق بل من اجل لطائف
تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ في الالفاظ ثم انا لا
ننكر ان يكون لمذاقة الحروف وسلاستها مما يوجب الفضيلة ويؤكد امر الاعجاز
وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في
الشبهة انهم لم يسمع عاقل يقول لمعنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي
يستحق بها اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما يكون في المعنى دون اللفظ
والفصاحة عبارة عن كون اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة
فيمتنع ان يوصف بانه دال ولها اي للبلاغة في الكلام طرفان اعلى اليه
ينتهي البلاغة كذا في الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقي الكلام في
بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليست البلاغة

سوي

سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم البلاغة كافل باتمام هذين الامرين ٢٦
فمن اتقنه واحاط به لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية فيأتي بكلام هو في الطرف
الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم الا ان هذا الحال
يقتضي ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها ورعاية
الاعتبارات بحسب المقامات فامر آخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم لغير
علام الغيوب ممنوع كما مر وكثير من مهرة هذا الفن تراه لا يقتدر على تأليف كلام
بليغ فضلا عما هو في الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان
الطرف الاعلى هو حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب
منه انما هو من مراتب العلية ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذي ينتهي اليه البلاغة
اذ المراتب ان وجد ذلك تحقيقيا كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان
الطرف الاعلى حد الاعجاز في كلام غير البشر وما يقرب منه في كلام البشر فالاول
حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثاني حد لا يمكن ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو
نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز قلنا اما الاول فمما لا يفهم من
اللفظ مع ان البحث في بلاغة الكلام من حيث هو هو من غير نظر الى كونه كلام
بشر او غيره واما الثاني فلا بد في الفساد على ان الحق هو ان حد الاعجاز بمعنى مرتبة

وهو كون الطرف الاعلى
متعددا غير جزئي
حقيقي ولا نوع ه
ابو

اي رتبة البلاغة ودرجتها الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب الكشاف
في قوله تعالى لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اي لكان
الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز
وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وعما انبهت بين النوم واليقظة
قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد الى الطرف الذي له اي
حد الاعجاز اي الطرف الاعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته
هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما في المفتاح من ان البلاغة تتزايد
الى ان تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اي من
الطرف الاعلى فانه وما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا
في شرحه ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع
مشتركا في امتناع المعارضة وفي نهاية الايجاز ان الطرف الاعلى
وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو اي طرف البلاغة اذا غير
الكلام عنه الى ما دونه اي الى مرتبة هي ادنى منه وانزل التحق الكلام
وان كان صحيح الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات تصدر عن محالها
بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف والخواص الزائدة على اصل المراد

وبينهما

وبينهما اي الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من بعض بحسب تفاوت
المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة وتتبعها
اي بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا
هذا تمهيد لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه
الوجوه للكلام عرضي خارج عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه
الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة والفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة
الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا بصفة كالفصاحة والبلاغة
بل هي من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف
كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة
في المعاني والبيان وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلثة وفيه تعريض
لصاحب المفتاح حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها في
المعاني والبيان دون اللغة والصرف والنحو يعني علم مما تقدم امران احدهما
ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان الفصاحة ماخوذة في تعريف
البلاغة على ما سبق ولا عكس اي ليس كل فصيح بليغا وهو ظاهر والثاني ان البلاغة
في الكلام مرجعها اي ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا مرجع الصدق

والكذب اي طباق الحكم للواقع ولا طباقه اي ما به يتحققان ويحصلان ذلك
اي الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام
مطابق لمقتضى الحال ولا يكون بليغا لما مر من تعريف البلاغة والى تمييز الكلام
الفصيح عن غيره والا لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون
ايضا بليغا لما سبق من ان البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ودخل
في تمييز الكلام الفصيح عن غيره تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفه عليها فان قلت
قد فسر مرجع البلاغة بالعلة الغائية لها والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو
فاسد لانه ان اريد بالبلاغة بلاغة الكلام على ما صرح به المصنف يؤول المعنى
الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى الحال فصيحا هو الاحتراز
عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده واضح وكذا
ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بلاغة المتكلم لان غاية ما علم مما
تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين وتتوقف عليهما ولم يعلم
انهما غرض منها وغاية لها فالرجوع الى الحق ضروري فالحاصل ان البلاغة ترجع الى
هذين الامرين والاقتدار عليهما يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين
وهو امر يتحصل ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فمرجع البلاغة اي تلك العلوم

جميعا

٢٨

جميعا لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح
من غيره يعني معرفة ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزاؤه
تمييز السالم من الغرابة عن غيره اي معرفة ان هذا سالم عن الغرابة
دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من المخالفة عن غيره وهكذا جميع
اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن غيره يبين في
علم متن اللغة اذ به يعرف ان في تكأكأتم وافرنقعوا ومسرجا غرابة
بخلاف اجتمعتم وكالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط
بمعاني المفردات المانوسة علم ان ما عداها مما يفتقر الى تنقير وتخريج فهو غير
سالم من الغرابة اذ بضدها تتبين الاشياء وتمييز السالم من مخالفة القياس
عن غيره يبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف للقياس
دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يبين
اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن
غيره وانما قال متن اللغة يعني العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد
تطلق على سائر اقسام العربية او في علم التصريف كمخالفة القياس او
في علم النحو كضعف التاليف والتعقيد اللفظي او يدرك بالحس كالتنافر

إذ به يدرك أن مستشزرا متنافر دون مرتفعا وكذا تنافر الكلمات أي ما يبين في هذه العلوم أو يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي إذ لا يعرف بتلك العلوم ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يبين في العلوم المذكورة أو يدرك بالحس ليحترز بها عما يجب أن يحترز عنه ليعلم أنه لم يبق مما يرجع إليه البلاغة إلا الاحتراز عن الخطأ في التأدية والتعقيد المعنوي وتمييز السالم من التعقيد عن غيره ليحترز عن التعقيد فمست الحاجة إلى علم يحترز به عن الخطأ وعلم به يحترز عن التعقيد ليتم أمر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد اختصاص لهما بها وإلى هذا أشار بقوله وما يحترز به عن الأول أعني الخطأ في التأدية علم المعاني فالمراد بالأول أول الأمرين الباقيين اللذين احتيج إلى الاحتراز عنهما وأما الأول المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فإنما هو الاحتراز عن الخطأ لا نفس الخطأ وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر أن علم البلاغة منحصر في علمي المعاني والبيان والمحسنات للبلاغة ترجع إلى غيرهما من العلوم أيضا وعليك بالتأمل في هذا المقام فإنه من مزلة الأقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة إلى علم آخر فوضعوا علم البديع وإليه أشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع

ولما

ولما كان هذا المختصر في علم البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلاثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان وبعضهم يسمي الأول علم المعاني والأخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلاثة علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة والله أعلم بالصواب

الفن الأول علم المعاني

إنما قدمه على علم البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لأن البيان علم يعرف به إيراد المعنى الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ففيه زيادة اعتبار ليست في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم أشار إلى تعريفه وضبط أبوابه إجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولأن كل علم فهو مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علما واحدا تفرد بالتدوين ومن حاول تحصيل مسائل كثيرة تضبطها جهة وحدة فعليه أن يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم أي ملكة يقتدر بها على إدراكات جزئية ويقال لها الصناعة أيضا وبيان ذلك أن الواضع لهذا الفن مثلا وضع عدة أصول مستنبطة من تراكيب البلغاء تحصل من إدراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها والالتفات إليها

وتفصيلها متى اريد به العلم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والحيوة كونهما
جهتي ادراك الا ترى انك اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله
حاضرة في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل
مسائله بها يتمكن من استحضارها ويجوز ان تريد بالعلم نفس الاصول و
القواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم المعرفة يقال للادراك الجزئي او
البسيط والعلم للكلي او المركب ولذا يقال عرفت الله دون علمته
وايضا المعرفة للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء
واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا
والعلم يقال للادراك المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله عالم
ولا يقال عارف والمصنف قد جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال
يعرف به احوال اللفظ العربي دون يعلم فكانه قال هو علم يستنبط منه
ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات الاحوال المذكورة بمعنى
ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها تحصل جملة بالفعل
لان وجود ما لا نهاية له محال وعلى هذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة الجميع فهو
محال لانها غير متناهية او البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول او المعين

فلا دلالة

فلا دلالة للفظ عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد
او البعض فيكون حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ
الامور العارضة له من التقديم والتاخير والتعريف والتنكير وغير ذلك و
الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال احتراز عن الاحوال التي ليست بهذه
الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما لا بد منه في تادية
اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما مما يكون بعد رعاية
المطابقة وفيه وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه الاحوال من
حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية
للزم ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف
والتنكير والتقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزوما وفسادا وبهذا يخرج علم البيان
من هذا التعريف لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا واخواتها
احوال اللفظ قد يقتضيها الحال لكن لا يبحث عنها في علم البيان من جهة انها
يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او
استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان احوال اللفظ هي التاكيد والذكر
والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه

لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية للتأكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك
فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى
الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال
التأكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال
والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام فيه يذكر المسند اليه او يحذف
وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده
المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام ويصدق هو عليه صدق الكلي
على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم
انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله كلام حذف فيه المسند
اليه والظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما
هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ
باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص
اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة
احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم
المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان

وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره
لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من
العلوم به والثاني انه فسر التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال اعني بتراكيب
الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا
خفاء في ان معرفة تراكيب البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على
معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة بلوغ المتكلم في تأدية
المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه
والمجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة
تراكيب البلغاء وهو ظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب
عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم
على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة
العرب ذلك بحسب السليقة لا تسمى علم المعاني وتعريفات الادباء مشحونة
بالمجاز وعن الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه فسر التراكيب
بتراكيب البلغاء بان المراد بها التراكيب الموصوفة بالبلاغة ومعرفتهم لا
يتوقف على معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس

ان امرأ القيس مثلا بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور
للبلاغة كما يمكن لكل احد من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتبع اقوالهم
من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها
التفصيلية وهو ظاهر واقول لا يفهم من قوله بتوفية خواص التراكيب حقها الا ان
يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب في المورد الذي يليق به والمقام الذي
يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا كان المخاطب شاكا او منكرا
و والله انه لقائم فيما اذا كان مصرا على الانكار او زيدا ضربت فيما اذا كان المخاطب حاكما بزيد
حكما مشوبا بالصواب والخطأ لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي شك او رد
انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون للحصر والتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
حقها ان يورد التركيب في مورده فيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام
لمقتضى الحال فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى
الحال فالمراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله
في مادة المعاني وكذا اذ ذكروا ايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له
الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو
حقه وليس المعنى على انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية

الحسن

الحسن ونهاية اللطافة والعجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه
وكيف ظنوا بالسكاكي انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء
فعرف الشيء بنفسه ونحا بسد قلة التامل مما يضيق عن الاحاطة بها نطاق
البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية تطبيق الكلام
العربي لمقتضى الحال وينحصر اي المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار الكل
في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا
الكلام مشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما هو تعريف العلم وبيان الانحصار
والتنبيه الذي خارجة عن المقصد احوال الاسناد الخبري واحوال المسند اليه واحوال متعلقات
الفعل والقصر والانشاء والفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة
واي الحصر فيها لان الكلام اما خبر او انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة
تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها بوقوع النسبة ولا وقوعها او
بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ في هذا المقام لانه لا يشمل النسبة الانشائية
فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث
يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات
فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة اي بان يكون بين الطرفين

في الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان
يكونا ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكون احدهما ثبوتيا والآخر
سلبيا فخبر اي فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء و
سيزداد هذا وضوحا في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند اليه ومسند واسناد
والمسند قد يكون له متعلقات اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا المذكور لا جهة لتخصيصه بالخبر لان الانشاء
ايضا لا بد له مما ذكره وقد يكون للمسند اليه متعلقات وكل من الاسناد و
التعلق اما بقصر او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير
معطوفة والكلام البليغ اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل
على ما يجيء ولا حاجة اليه بعد تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون
مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا
طائل تحته لان جميع ما ذكره من القصر والفصل والوصل والايجاز ومقابليه انما
هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند فالذي يجب ان يبين سبب افراد
هذه الاحوال عما سبق وجعل كل منها بابا براسه والا فنقول كل من المسند اليه
والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال فلم لم يجعل كلا من

هذه

هذه الاحوال بابا على حدة ومن رام تقرير هذا بالترديد بين النفي والاثبات فقد
كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة او مفرد فاحوال الجملة هي الباب
الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه او مسند فجعل احوال هذه الثلثة
ابوابا ثلثة تميزا بين الفضلة والعمدة المسند اليه او المسند ثم لما كانت من هذه الاحوال
ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتعدد طرق وهو القصر افرد بابا خامسا وكذا من احوال
الجملة ما له مزيد شرف وهم به زيادة اهتمام وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا
والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان
من الاحوال ما لا يختص بمفرد ولا جملة بل يجري فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة
جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كانت
ههنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء بابا ثامنا فانحصر في ثمانية
ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه ذكر ما في قوله تطابقه
او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة الثلثة
تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام
المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر عن
الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما

للواقع
الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام يعني مطابقة نسبته
وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا التعريف لما هو صفة المتكلم فلا دور والعقول
على انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون
بالانحصار في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المص بقوله صدق الخبر
مطابقته اي مطابقة الحكم فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا و
بالذات والى الخبر ثانيا وبالواسطة للواقع وهو الخارج الذي يكون
لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اي عدم مطابقته للواقع بيان ذلك
ان الكلام الذي دل على وقوع النسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا
ذاك او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لابد
وان يكون بينهما نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن
فمطابقة هذه النسبة الحاصلة في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة
الخارجية بان يكونا ثبوتيين او سلبيين صدق وعدمها كذب وهذا
معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر فاذا قلت ابيع
واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ
تقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له

تقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في
ذلك ان النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين
قولنا القيام حاصل لزيد في الخارج وحصول القيام له امر متحقق موجود في الخارج فانا
لو قطعنا النظر عن ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة
الخارجية وقيل قائله النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو
كان ذلك الاعتقاد خطأ غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته
لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق
وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اي لو
لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم
العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله
والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم والمعتقد والمظنون صادق
والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح اما المشكوك فلا يتحقق فيه
الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح
فلا يكون صادقا ولا كاذبا ويثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى
الاعتقاد تحقق عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر

لا يكون صادقا ولا كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب
المعقول الا بان نقول لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا
وقوعها وذهنه لم يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال
زيد في الدار مثلا مع انه شاك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في
الدار وقال زيد في الدار مثلا فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله
تعالى اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله
والله يشهد ان المنافقين لكاذبون فانه تعالى سجل عليهم بانهم لكاذبون في قولهم
انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة
الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان المعنى لكاذبون في الشهادة وفي
ادعائهم فيها المواطاة فالتكذيب راجع الى قولهم نشهد باعتبار تضمنه خبرا كاذبا
وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة
الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون
بافواههم ما ليس في قلوبهم وقيل انه راجع الى قولهم نشهد وانه خبر غير مطابق للواقع
ليس بشيء لانا لا نسلم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي
في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة لان المواطاة في الشهادة

وفيه

٣٥

وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطا في اطلاق اللفظ لا كذبا لان تسمية شيء ليس
من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل
الجواب منع كون التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله مستندا بهذين الوجهين
ثم الجواب على تقدير التسليم بما اشار اليه بقوله او المشهود به اي المعنى انهم لكاذبون
في المشهود به اعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد
واعتقادهم الباطل لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون
كاذبا عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فيه فليتأمل لئلا يتوهم
ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها
فبين المعنيين بون بعيد فظهر بما ذكرنا فساد ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون
التكذيب راجعا الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان
ههنا وجها اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعا الى حلف المنافقين
وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله كما
ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله
بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من
حوله ولو رجعنا من عنده ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره

للنبي صلى الله عليه وسلم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الى عبد الله بن
ابي واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلى الله عليه وسلم وصدقهم فاصابني
غم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول
الله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلى الله عليه وسلم
فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد الجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب
واثبت الواسطة وتحقيق كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل منهما اما مع
اعتقاد انه مطابق او اعتقاد انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام
واحد منها صادق وهو المطابق للواقع مع اعتقاد انه مطابق وواحد كاذب وهو
غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده
صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه مطابق وكذب الخبر عدمها معه
اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق ويلزم في الاول مطابقة
الخبر للاعتقاد وفي الثاني عدمها ضرورة توافق الواقع والاعتقاد حينئذ وغيرهما
وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللامطابقة او بدون الاعتقاد
وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد ليس بصدق ولا
كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور والنظام لانه

اعتبر

اعتبر في كل منهما جميع الامرين الذين اكتفوا بواحد منهما فليتدبر وكثير للناس
الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد دفعنا في شرح المفتاح
ما يقضي منه التعجب واستدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام
به جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي عم بالحشر والنشر في الافتراء والاخبار
حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال الجنة
غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر
حال الجنة وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه
اي الصدق فمعنى الاظهار تكذيبه لا يريدون بكلامهم الصدق الذي هو مراحل عن
اعتقادهم ولو قال لانهم اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله تعالى
ام به جنة على نفيه ام صدق بوجه من الوجوه فلا يجوز ان يعبر به عنه فمرادهم بكون كلامه
خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة
فيجب ان يكون من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم و
ان كان صادقا في نفس الامر فعلم ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقادهم
الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا
على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا على ما قررنا والفرق ظ

وردّ هذا الدليل بأن المعنى أي معنى أم به جنّة أم لم يفتر فعبّر عنه أي عن عدم الافتراء
بالجنّة لأن المجنون يلزمه أن لا افتراء له لأنه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون
فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو أخص منه أعني الافتراء فيكون هذا
حصرا للخبر الكاذب في زعمهم في نوعيه أعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد
وإن سلّم أن الافتراء بمعنى الكذب مطلقا فالمعنى أقصد الافتراء أي الكذب
أم لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنّة فإن قلت الافتراء هو الكذب مطلقا
والتقييد خلاف الأصل فلا يصار إليه بلا دليل فالدعوى أن المعنى أفترى أم لم يفتر
بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لأنه لا قصد له يعتدّ به ولا شعور فيكون مرادهم
حصره في كونه خبرا كاذبا أو ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا
قلت كفى دليلا في التقييد نقل أئمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلّم أن
للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فإن قول المجنون أو النائم أو الساهي
زيد قائم كلام ليس بإنشاء فيكون خبرا ضرورة أنه لا يعرف بينهما واسطة وفيه نظر
واعلم أن المشهور فيما بين القوم أن احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر
لا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك
مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم أنه لا فرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره

إلا بأنه إن عبّر عنها بكـ
وإلا يسمى مركبا تقييديا
فالمركب إما مطابق
صادق ويا زيد الفـ
بالنسبة في المركب التقـ
بها أوصاف وظاهر أن
وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الأوصاف
كما أن علمه بها في بعض الأخبار لا يخرجه عن
فظهر الفرق ثم الصدق والكذب كما ذكر
إثباته أو نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلّم فإطلاق الصدق
والكذب على المركب الخبري التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الألفاظ أعني اللغة والعرف
وإن أريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب الأول

أحوال الإسناد الخبري وهو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى بحيث
يفيد الحكم بأن مفهوم أحدهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه وهذا أولى من
تعريفه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه كما في المفتاح للقطع بأن

ورد هذا الدليل بان المعنى اى معنى ام به جنة ام لم يفتر فعبر عنه اى عدم الافتراء
بالجنة لان المجنون لا افتراء له لانه الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون
فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا
حصرا للخبر الكاذب في زعمهم في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد
وان سلم ان الافتراء بمعنى الكذب مطلقا فالمعنى اقصد الافتراء اى الكذب
ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلت الافتراء هو الكذب مطلقا
والتقييد خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر
بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم

الا بانه ان عبر عنها بكلام تام يسمى خبرا وتصديقا كما في قولنا زيد انسان او فرس ٣٧
والا يسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان
فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان
صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل محتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب
بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم
بها اوصاف وظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب
وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو هو
كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه عن الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة

المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدأ بابحاث الخبر لكونه اعظم
شأنا واعم فائدة لكونه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة
وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل
منه باشتقاق كالامر والنهي او نقل كعسى ونعم وبئس واشتريت او زيادة
اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال
المسند اليه والمسند مع ان النسبة متأخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن
احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه ومسندا وهذا الوصف انما يتحقق بعد تحقق
الاسناد ولذا لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا
والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها لا شك ان قصد المخبر
اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة
الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب
اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى
ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا او قوله تعالى حكاية عن زكريا عليه السلام
رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتأنف القاعد

ويترفع

ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قل هل يستوي الذين يعلمون والذين
لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا
على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي هذا
الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان بصدد الاخبار فلا شك ان قصده
بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم وكونه اي المخبر
عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم ههنا وقوع
النسبة مثلا لا ايقاعها لظهور ان ليس قصد المخبر افادة انه اوقع النسبة او انه
عالم بانه اوقعها وايضا لو اريد هذا لما كان للانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه
لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر انما هو حكم المخبر بوجود
المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى او انتفائه والا لما
وقع الشك من سامع في خبر يسمعه بل على ثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفي اذ لا
معنى للدلالة على النفي الا افادته العلم بذلك النفي ولما صح ضرب زيد الا
وقد وجد منه الضرب لئلا يلزم اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له
ولا يتحقق الكذب اصلا ولزم التناقض عند الاخبار بامرين متنافيين قلت لا
ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم ثبوته في الواقع فكلامهم المراد وانه لا يدل

على ثبوت المعنى في الواقع قطعاً بحيث لا يحتمل عدم الثبوت والا فالانكار دلالة الخبر
على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان اذ لا معنى للدلالة الا فهم المعنى
منه ولا شك انك اذا سمعت خرج زيد تفهم منه انه خرج محققا وعدم الخروج
احتمال عقلي ولهذا يصح اذا قيل لك من اين تعلم هذا ان تقول سمعته من فلان
ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت او الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا متحققاً
دائماً فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع تحقق المتناقضين
ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الاخبار من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق
واما الكذب فليس بمدلول بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون ان الكذب مدلول
لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلاً ان لا يكون
مدلول اللفظ ثابتاً ويسمى الاول اي الحكم الذي يقصد بالخبر افادته فائدة الخبر
والثاني اي كون المخبر عالماً به لازمها اي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان الفائدة
الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول
المساوات اي اللازم الاعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو
بدون الملزوم لا يمتنع تحققاً لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها
كون المخبر عالماً به ومعنى اللزوم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في

حفظت

حفظت التورية وزعم العلامة في شرح هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر
هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادته منه ان المخبر
عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه لكنه يوافق
ما اورده المصنف في تقرير هذا الكلام في الايضاح حيث قال اي يمتنع ان لا يحصل العلم
الثاني وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول العلم وهو علمه
بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده اما لانه قد حصل قبل او لم
يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالماً بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا
الحكم حاصلاً في ذهنه ضرورة وان لم يجب ان يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا
الثاني لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ التقدير ان حصولها انما هو من نفس
الخبر فنبه على بعد الامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول وعلى الثاني
بقوله ان سماع الخبر من المخبر كاف في حصوله الثاني حتى لا يمتنع ان لا يحصل
العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثاني منه لجواز ان يكون الاول
حاصلاً قبل حصول الثاني فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكونه
حافظاً للتورية وح يكون تسمية الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان
يستفاد من الخبر فان قيل كثيراً ما سمع خبراً ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم

حاصلا في ذهن المخبر ام لا وايضا اذا سمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم يكون
مخبره عالما به يحصل في ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا ويكون
الذي اول حاصلا غايته انه لا يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم
بكون صورة هذا الحكم حاصلة في ذهن المخبر ضروري لوجود علته اعني سماع الخبر و
انما هو عن العلم بهذا العلم وهو جائز وفيه نظر ويمكن ان يقرر ان لازم فائدة الخبر
هو كون المخبر عالما بالحكم اعني حصول صورة الحكم في ذهنه وهذا يتحقق ضرورة سواء
علم ان المخبر عالم بالحكم او لم يعلم لكن هذا ينافي تعبير المصنف وعن الثاني
ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم
فانا نفرضه فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا اياه فانه يحصل العلم الثاني دون
دون الاول وهذا يتم مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم
لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا محضا قلنا ليس المراد
بالعلم ههنا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم في ذهنه وهذا
ضروري في كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما اي بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم
جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم

التارك

وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار
قوة وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى
حكاية عن رسل عيسى عليه السلام اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون
موكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون
موكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين في الانكار
حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا
تكذبون وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسالة
من الله بناء على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولذا قال الله اذ ارسلنا
اليهم اثنين فعدلوا في نفي الرسالة عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا
ما انتم الا بشر زعما منهم ان البشر لا يكون رسولا البتة والا فانتفاء البشرية في اعتقادهم
انما ينافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلثة
مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب الآخر لاتحاد المرسل والمرسل به والا
فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قول الله سبحانه وتعالى اذ ارسلنا
اليهم اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين منهما شمعون ويحيى فكذبوهما
فعززنا بثالث اي قويناهما برسول ثالث هو يونس او حبيب النجار ويسمى الغرب الاول

هكذا وجدت في بعض التفاسير وكذلك في الكتاب ولا وثوق به عليه بل الظاهر غيره وما ذكر في شرح المفتاح ان الاثنين قيل هما يحيى وبولس بفتح الباء الموحدة واللام وقيل بولس وبولس والثالث شمعون ا منه

الرسل عيسى هم يونس بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام ويحيى وشمعون وهو الثالث الذي عزز به بعد تكذيبهما ٥ الاول

ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على
الوجوه المذكورة وهي الخلو عن التأكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في
الثاني ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو
اخص مطلقا من مقتضى الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى
الحال من غير عكس كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت
المنكر كغير المنكر ومع هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى
الظاهر لانه يقتضي التأكيد وليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك
التأكيد لكن ترك هذا القسم لكونه غير بليغ فيكون بينهما عموم من وجه لا مطلقا قلنا لا نم
انه ليس على وفق مقتضى الحال لان المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب غير
الظاهر لا مطلق الحال ولا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب غير
الظاهر كونه على خلافه مطلقا لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على
انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار ثم تأكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه
الا بالتأكيد وتركه وكثيرا ما نصب على الظرف او المصدر اي حينا كثيرا او
اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف مقتضى الظاهر يعني ان وقوعه
الكلام كثير في نفسه لا بالاضافة الى مقابله حتى يكون الاخراج على مقتضى

الظاهر

الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل ما يلوح له
اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع رأسه ينظر اليه وبسط كفه فوق
الحاجب كالمستظل من الشمس استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في
الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في شأن قومك واستدفاع
العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من قوله واصنع
الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق
ام لا ويطلبه فينزل منزلة الطالب وقيل انهم مغرقون مؤكدا اي محكوم عليهم بالاغراق و
المراد ان الكلام المتقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان النفس اليقظى و
الفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى حقيقة الخبر وخصوصيته ومثله وما
ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم ويا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما يأتي بعد الاوامر و
النواهي وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات لتصحيح
الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير
المنكر اذا لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول

حجل بن نضلة جاء شقيق اسم رجل عارضا رمحه اي واضعا للرمح على العرض من
عرض العود على الاناء والسيف على الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا
لكن مجيئه واضعا للرمح على العرض من غير التفات وتهيؤ امارة انه يعتقد
ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزل منزلة المنكر وخوطب خطاب
التفات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله ثم انكم بعد ذلك
لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لتماديهم في الغفلة والاعراض
عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه اي
مع المنكر ما ان تامله اي شيء من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر ذلك الشيء
ارتدع عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده
كما تقول لمنكر الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لان معه من الدلائل الدالة
على نبوة محمد عم لكنه لا يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد ذكر في حل لفظ الكتاب
هنا وجوه متعسفة لا فائدة في ايرادها قوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن
بصدده فان قيل التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني
نفي الريب بالكلية مما لا يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد
الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله

ذلك الكتاب

ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد قائم زيد قائم فيكون على
مقتضى الظاهر بل مقصود المصنف انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا على ما
يزيله فيترك التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي
الريب بالكلية مع كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة
عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول انه ما نفي الريب على سبيل
الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا تاويلين احدهما ما ذكر في السؤال
وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه
وثانيهما ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه يعني ان احدا
لا يرتاب فيه بل يعني انه ليس محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة
وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب فيه فكانه قيل هو مما لا ينبغي لاحد
ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء
فينبغي ان يؤكد لكن ترك التاكيد لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل
المزيلة لهذا الانكار لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته
بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث الفصل والوصل انه بمنزلة
المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه دفعا لتوهم السهو او التجوز

بمنزلته

فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز ما يؤكد السؤال وهو انه
قال لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له
ان تقول هو ذلك الكتاب ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته
فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر
على الوجوه المذكورة يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر اللازم الشيء لينتقل
عنه الى ملزومه فكيف وجهه قلت محل وجه ان ايراد الكلام في مقام لا
يناسبه بحسب الظاهر كناية عن انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام
والحال الذي يطابقه ظاهر ذلك الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة
بذلك المقام لان هذا المعنى اي التنزيل والاعتبار مما يلزم ايراد الكلام على
الوجه المذكور وينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن
التاكيد كناية عن انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي
الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان معه ما ان تامله ارتدع عن الانكار
لان سوق الكلام مع المنكر مساق مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى
هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد منطق
سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان

جملة

٤٤

جملة مستانفة جواب عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع
في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا
وذلك كناية من ان هذا الغرابة وبذورها مما لا يلوح صدقه للسامع
في بادي الرأي ويحوج الى السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فسيق الكلام
معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته بيانه المترقب الى ساطع
برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة
من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال
وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد
استحسانا في الطلبي ووجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة
وكذا يخرج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكرنا فيما تقدم وههنا بحث لا بد
من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تاكيد الحكم نفيا لشك او رد للانكار
ولا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا الخبر
عن التاكيد قال الشيخ عبد القاهر قد يدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان
من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب
انه كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم انه فعل جزائي ما ترى وعليه

نحو رب إني وضعتها أنثى ورب إن قومي كذبون ومن خصائصها أن ضمير الشأن معها
حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو قوله تعالى إنه من يتق ويصبر الآية
وأنه من يعمل سوءا الآية وإنه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لأن
تصلح مبتدأ كقوله إن شواء ونشوة وخبب البازل الأمون وإن كانت
النكرة موصوفة تراها مع إن أحسن كقوله إن دهرا يلف شملي بسعدى لزمان
يهم بالإحسان ومنها حذف الخبر نحو إن مالا وإن ولدا وإن زيدا وإن عمرا
فلو أسقطت إن لم يحسن الحذف أو لم يجز انتهى كلامه وقد يترك تأكيد الحكم المنكر
لأن نفس المتكلم لا تساعده على تأكيده لكونه غير معتقد له أو لأنه لا يروج منه و
لا يتقبل على لفظ التوكيد وقد يؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال
صاحب الكشاف في قوله تعالى وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا إلى شياطينهم
قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزءون ليس ما خاطبوا به المؤمنين جديرا بأقوى الكلامين و
أوكدهما لأنهم في ادعاء حدوث الإيمان منهم لا في ادعاء أنهم أوحديون فيه
إما لأن أنفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث والمحرك من العقائد وإما لأنه لا يروج
عنهم لو قالوا على لفظ التوكيد والمبالغة وأما مخاطبة إخوانهم في الإخبار عن أنفسهم
بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط وهو رائج عنهم متقبل

منهم

۴۵

منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد يؤكد الحكم بناء على أن المخاطب
ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول إنك لعالم كامل وعليه قوله تعالى
قالوا نشهد إنك لرسول الله وإذا أردت أن تنبه المخاطب على أن هذا
المتكلم كاذب في ادعاء أن هذا الخبر على وفق اعتقاده تؤكد الحكم وإن لم
يكن مخاطبك منكرا ليطابق ما ادعاه إن المنافقين لكاذبون وأما قوله تعالى
والله يعلم إنك لرسوله فإنما أكد لأنه ما كان يجب أن يبالغ في تحقيقه لأنه لرفع الإيهام
وإلا فالمخاطب عالم به وبلازمه فتأمل واستخرج من أمثال هذا ما يناسب المقام
ثم الإسناد مطلقا سواء كان خبريا أو إنشائيا ولهذا ذكره بالاسم الظاهر دون
الضمير لئلا يعود إلى الإسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل إما حقيقة وإما
مجاز لأن من الإسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما إذا لم يكن المسند فعلا
أو معناه كقولنا الحيوان جسم فكأنه قال بعضه حقيقة ومجاز وبعضه ليس كذلك وجعل
الحقيقة والمجاز صفة للإسناد دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح
وغيرهما وإنما اختاره لأن نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة أو مجازا إلى العقل على
هذا التقدير بلا واسطة وعلى قولهم لاشتماله على ما ينسب إلى العقل أعني الإسناد
يعني أن تسمية الإسناد حقيقة عقلية إنما هي باعتبار أنه ثابت في محله ومجاز باعتبار

انه مبني على زعمه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة
شيء يحصل بقصد المتكلم دون الواضع فان ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع
اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات
الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد منسوب الى العقل
بلا واسطة والكلام منسوب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل لم لم يذكر
بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه
قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان فكانه مبني على انه من الاحوال
المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد على المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني
انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال
وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كالبحث عن اللغويين ليس من هذه الحيثية
فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند
اليه او المسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واحترز بهذا عما لا يكون
المسند فيه فعلا او في معناه كقولنا الحيوان جسم الى ما اي شيء هو اي الفعل او معناه
له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول فيما بني له

نحو ضرب

نحو ضُرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان ٤٦
الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق بالظرف اعني له وبهذا لا يدخل فيه ما يطابق الاعتقاد
دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع ام
لا فادرجه بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او
معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب
قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه قائم به ووصف له وحقه
ان يسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه باختياره كضرب
او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والا لخرج ما يكون المسند فيه مصدرا فقد
دخل فيه ما يطابق الواقع والاعتقاد كقول المؤمن انبت الله البقل وما يطابق
الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما يطابق الواقع فقط كقول
المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد
خلق الافعال الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك
في الحقيقة وهذا المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد
وانت اي الحال انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى
ما هو له عنده في الظاهر لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم

بتقديم المسند اليه احترازا عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه لا يتعين كونه
حقيقة بل ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان
المتكلم يعلم بانه لم يجئ والثاني ان لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم لا في الحقيقة ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة
عقلية بل ان كان بملابسة يكون مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد
في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قائله الى ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني
فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه لم يجئ يفهم من ظاهر حاله انه اسناد الى ما هو له
عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح وهو ان الحقيقة
العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام
والمصنف للاسناد والثاني انه غير مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه
نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا كون
قول الشيخ عبد القاهر ان كل جملة وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في
العقل واقع موقعه فتعريف المص غير منعكس لخروجه عنه والثالث انه غير منعكس لعدم
صدقه على ما لا يطابق الاعتقاد سواء يطابق الواقع او لا لانه ترك التقييد بقولنا
في الظاهر الا ان يعتذر عنه بانه انما تركه مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكره في

تعريف المجاز

٤٧

تعريف المجاز او لانه مما لا يلتفت اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نم عدم صدقه على
ما ذكر فان قوله هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في
الحقيقة او في الظاهر بل دلالته على الثاني اظهر لعدم الاطلاع على السرائر
وللقائل ان يقول ان تعريف المص غير مطرد ولا منعكس اما الاول فلصدقه على نحو
قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل او المفعول به بالمصدر فانه
مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
وادبار افسدنا الشعر على انفسنا واخرجنا الى شيء مغسول من الفصاحة
وكلام عامي مرذول لا مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني
ومعنى تقدير المضاف فيه انه لو كان المقام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة
المذكورة لكان حقه ان يجاء بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في
التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل او مفعول به هو له على ما صرح به فيما يجيء
فهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني

فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس
الى ما هو له لا في الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد اسناد القيام والضرب المنفيين الى
ما هو له فقد دخل في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما نام
ليلي قال الشارح في المطول ما حاصله ان الاسناد اعم
من ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فمعنى
نفي الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر الكلام مجردا عن
النفي وأدي بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي فرع الاثبات
والاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته وقلت ما قام
زيد بخلاف الاسناد في نحو ما صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون مجازا
سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل انهارك صائم وليت
نهاري صائم وما اشبه ذلك فليتأمل ومنه اي من الاسناد مجاز عقلي ويسمى مجازا
حكميا ومجازا في الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اي اسناد الفعل او معناه
الى ملابس له غير ما هو له اي غير الملابس الذي ذلك الفعل او معناه له يعني غير
الفاعل فيما بني للفاعل وغير المفعول به فيما بني للمفعول به بتأول متعلق
باسناده وحقيقة قولك تأولت الشيء انك تطلبت ما يؤول اليه من الحقيقة

او الموضع الذي يؤول اليه من العقل لان أوّلت وتأوّلت تفعّلت من آل الامر
الى كذا يؤول اي انتهى اليه والمآل المرجع كذا في دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب
قرينة صارفة للاسناد عن ان يكون الى ما هو له وقد اشار الى تفسير الملابس
بقوله وله اي للفعل ملابسات شتى اي مختلفة جمع شتيت كمرضى ومريض يلابس
الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول
معه والحال ونحوهما لان الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل او الى المفعول
به اذا كان مبنيا له اي للفاعل او المفعول به يعني ان اسناده الى الفاعل اذا
كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا له حقيقة فقوله في تعريف الحقيقة
ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده الى غيرهما اي الى غير الفاعل والمفعول
به يعني غير الفاعل في المبني للفاعل وغير المفعول في المبني للمفعول للملابسة
يعني لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له في ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد
مما هو له لغيره لمشابهته اياه في الملابسة كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه في
الجرأة ولا مجاز ولا استعارة في شيء من طرفي الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة
بحال الاستعارة الاصطلاحية كما قال في دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر
في تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه الذي يفاد بكأن والكاف ونحوهما وانما هو

عبارة عن الجهة التي راعاها المتكلم حين اعطى الربيع حكم القادر في اسناد الفعل اليه
وهو مثل قولنا شبه ما بليس فرفع بها الاسم ونصب الخبر فان الغرض بيان تقدير
قدروه في نفوسهم وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل كقولهم عيشة راضية
فيما بني للفاعل واسند الى المفعول اذ العيشة مرضية وسيل مفعم في عكسه اذ المفعم
اسم مفعول من افعمت الاناء ملأته وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر
والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى
المفعول لانه تأليف الشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحققته بما ذكره
المرزوقي وهو من شأن العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون
المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم
ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان ونهر جار
في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الآمر وضربه التأديب في السبب الغائي ومثله
يوم يقوم الحساب الى اهله للجلالة وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما
وصف الفاعل او المفعول بالمصدر نحو رجل عدل وانما هي اقبال وادبار على ما مر
والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان
المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل

آخر من افعاله مثل انبتت الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون
الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر
الذي يلابسه فعل آخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد
انما هو الضال والاليم هو المعذب فوصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف
فظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه
ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون
بواسطة حرف او بدونها وهذه الصور من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم
في اسلوبه وكتابه وبعيد اليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل و
اسند الى المفعول بواسطة فتأمل وقس عليه نظائره والمعتبر عند صاحب
الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان
يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالمشترين
في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم ولك ان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد
الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يشمله هذا التعريف
من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق
الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى

ولا تطيعوا أمر المسرفين وقولنا نومت الليلة وأجريت النهر وما أشبه ذلك
من النسب الإضافية والإيقاعية فالجواب أن المجاز العقلي أعم من أن يكون
في النسبة الإسنادية أو غيرها فكما أن إسناد الفعل إلى غير ما حقه أن يسند
إليه مجاز فكذا إيقاعه على غير ما حقه أن يوقع عليه وإضافة المضاف إلى غير
ما حقه أن يضاف إليه لأنه جاوز موضعه الأصلي فالمذكور في الكتاب إنما تعريف
للمجاز العقلي في الإسناد خاصة أو المطلقة باعتبار أن يجعل الإسناد المذكور
في التعريف أعم من أن يدل عليه الكلام بصريحه كما مر أو يكون مستلزما له كما في
هذه الأمثلة فإنه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليلة
مسروقة والأمر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى أولئك
شر مكانا وأضل سبيلا لأن التمييز في الأصل فاعل فتدبر فإنه بحث نفيس وفي علم
أن هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سل الهموم
أنه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة إضافة التسلية إليها فافهم
وقد قيل لا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف وقولنا
في التعريف بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل أنبت الربيع البقل رائيا الإنبات
من الربيع فهذا الإسناد وإن كان إلى غير ما هو له لكن لا تأول فيه لأنه مراده

ومعتقده

ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون
الواقع وقد يخرج أيضا الأقوال الكاذبة فإنه لا تأول فيها فإن قيل أي سر في بيان
فائدة هذا القيد وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم أي سر في التعرض لإخراج نحو
قول الجاهل دون الأقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه أن صاحب
المفتاح عرف المجاز العقلي بأنه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب
من التأول إفادة للخلاف لا بواسطة وضع وقال إنما قلت خلاف ما عند
المتكلم دون ما عند العقل لئلا يمتنع طرده بمثل قول الدهري أنبت الربيع
البقل وعكسه بمثل قولك كسا الخليفة الكعبة إذ ليس في العقل امتناع أن
يكسو الخليفة نفسه الكعبة وإنما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب
واعترض المصنف عليه بأنا لا نم بطلان طرده بما ذكره لخروجه بقوله لضرب من التأول
ولا بطلان عكسه بما ذكره لأن المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الأمر لا
معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحضر عنده ويرتسم فيه ونحو كسا
الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الأمر فأشار ههنا إلى أن التأويل لا يختص بإخراج
الأقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل أيضا فلا يبطل طرد
تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل أن يقول إن مفهوم قولنا ما عند العقل ما حصل

عنده وثبت وهذا أعم مما في نفس الأمر لإمكان تصور الكواذب فلا يجوز التعبير عنه
به فيندفع الاعتراض الأول بفساده لا امتناع في أن يشمل التعريف على قيدين
ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة أخرى يكون حصولها من أحدهما
قصدا ومن الآخر ضمنا فلا يكون هذا تكرارا فإخراج نحو قول الجاهل يمكن أن يسند إلى كل واحد
قوله عند المتكلم ويقرب من التأول لكن إسناده إلى الأول أولى لأنه أسبق
في الذكر والمقصود بالثاني إخراج الكواذب وعلى هذا كان الأنسب أن يقول
ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله بلا يمتنع طرده لكن المناقشة في العبارة بعد
وضوح المقصود ليست من دأب المحصلين فإن قلت ما ذكرت من تقرير كلام المص
مشعر بأن مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الأمر ويرد عليه نحو قول الجاهل
والمعتزلي لمن لا يعرف حالهما أنبت الله البقل وخلق الله الأفعال كلها وأمثال
الله الجاهل فإن التأول والقصد أي أنه إسناد إلى السبب لأنه إسناد إلى ما هو له في نفس
الأمر وبالجملة أن أراد غير ما هو له في نفس الأمر فقد خرج عن تعريفه أمثال ما ذكر وإن
أراد عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول
الجاهل والأقوال الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر فصار قوله بتأول ضائعا
والإسناد لإخراج نحو قول الجاهل إليه فاسد قلت أراد بالإسناد إلى غير ما هو له

51

مفهومه الظاهر الأعم أعني ما يصدق عليه أنه إسناد إلى غير ما هو له بوجه ما أعني المغاير
في الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو في الظاهر ويدخل نحو قول الجاهل والأقوال
الكاذبة بكون الإسناد فيه إلى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه غير
ما هو له عند المتكلم فأخرج جميعها بقوله بتأول وبقي التعريف سالما ويخرج عنه
ما لا تأول فيه ويدخل فيه نحو قول الدهري والمعتزلي أنبت الله البقل وخلق الله
تعالى الأفعال كلها بالتأول لكونه إلى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري
أنبت الربيع البقل بتأول حين يظهر أنه موحد لكونه إلى غير ما هو له في الواقع وكذا
نحو قول الموحد أنبت الله البقل بتأول عند إخفاء حاله من الدهري وإظهار أنه
غير معتقد بظاهره بل إنما أسنده إلى السبب لأنه إلى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر
لا يقال العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص وقد تبين فساده فكيف يجوز أن
يراد غير ما هو له الأعم من أن يكون في الواقع أو عند المتكلم في الحقيقة أو الظاهر
لأنا نقول فرق بين إرادة مفهوم العام وبين تحققه ولا يلزم من عدم تحققه إلا
في ضمن الخاص عدم إرادته إلا في ضمنه وقد تبين أن الفساد إنما نشأ من
إرادة الخاص بخصوصه ولا فساد في إرادة العام بعمومه فليتأمل فإن هذا المقام
يستصعبه أقوام وهذا أي لأن مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول فيه

لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة و
مر العشي على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز
ما دام لم يعلم او لم يظن ان قائله لم يعتقد ظاهره لعدم التأول
بل حمل على الحقيقة لكون اسناده الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر كما حمل
قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء على انه لم يرد ظاهره مثل
الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي النجم قد اصبحت
ام الخيار تدعي ،، علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع
ميز عنه قنزعا اي بعد قنزع عن قنزع هو الشعر المجتمع في نواحي الرأس
جذب الليالي مضيها واختلافها وفي الاساس جذب الشهر مضت عامته
ابطئي او اسرعي حال من الليالي على تقدير القول اي مقولا فيها ذلك ويجوز
ان يكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا من الاول اي اصنعي ما شئت
ايها الليالي فلا يتفاوت الحال عندي بعد ذلك مجاز خبر ان متعلق
باستدل بقوله اي بعقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا افناه اي ابا النجم
قيل الله اي امر الله وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق
فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله وانه المبدئ والمعيد والمنشئ

والمعنى

والمعنى فيكون اسناد ميز الى جذب الليالي بتأول بناء على انه زمان او سبب
واقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما حقيقتان
وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيان نحو احيى الارض شباب
الزمان فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها
بانواع النباتات والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس
والحركة الارادية وتفتقر الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد
قوتها النامية وهي في الحقيقة عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته
الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان
فيما المسند حقيقة والمسند اليه مجاز واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم
للطرفين اولا وبالذات وللاسناد ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد
المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه بل حاله كحال سائر الالفاظ المستعملة في
انه اما حقيقة او مجاز وازالة لما عسى ان يستبعد من اجتماع المجازين او حقيقة و
مجاز في كلام واحد وايما بالمختلفين وانحصار الاقسام في الاربعة ظاهر على مذهب
المص لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه فيكون مفردا وكل مفرد مستعمل اما
حقيقة او مجاز واما المجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو اسناد صائم الى

جواب سؤال مقدر وهو ان يقال اذا ثبت ان طرفي المجاز العقلي يكونان مفردين فما يقول في نحو زيد نهاره صائم فان المسند اليه مفرد والمسند وهو نهاره صائم جملة فلا يكون طرفي المجاز مفردين البتة ١٢

حمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد احيى الى ملاقاته
لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال
وهو اي المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله
زادتهم ايمانا لم يقل نحو قوله تعالى او نحوه ايهاما للاقتباس وان المعنى اذا تليت
عليهم اياته زادتهم ايمانا وقصد لتاكيد وقوع المجاز العقلي في القران كثيرا
والمقصود ان اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز لانها فعل الله وانما
الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون التذبيح الذي هو فعل جيشه
لانه سبب آمر ينزع عنهما لباسهما نسب نزع اللباس عن آدم وحوا وهو فعل
الله تعالى حقيقة الى ابليس لان سببه الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما اني لكما من الناصحين يوما نصب على انه مفعول
تتقون اي كيف تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل
الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو لله حقيقة وهذا كناية عن
شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم الاحزان الشيب
او عن طوله لان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفائن والخزائن نسب

الاخراج الى مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تسميته بالمجاز في
الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن
لي صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر
وكذا الاخراج فعل الله تعالى وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء
وليصم نهارك وليجد جدك وما اشبه ذلك مما اسند الامر والنهي الى ما ليس
المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه اجر النهر ولا تقطع امر فلان
على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلوتك تأمرك ونحو ذلك ولا بد
له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى
الفهم عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من
قوله افناه قيل الله او معنوية كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه
المذكور معه عقلا اي من جهة العقل يعني يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين
والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه يعده محالا كقولك
محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند
وقيام المسند بالمسند اليه اعم من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وهزم
او غيره كقرب وبعد ومرض ومات وصدوره عطف على استحالة اي وكصدور

الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد المحق انه ليس بقائم بالمذكور وان كان الدهري المبطل
يدعي قيامه به مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل هذا الكلام
اذا صدر عن الموحد لا يعتقد انه اسناد الى ما هو له لكن امثال هذا البيت مما يستحيله
العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما احتجنا في ابطاله الى الدليل
ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون له فاعل او مفعول به
اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر من انه عبارة عن اسناده الى
غير ما هو له فما هو له هو الفاعل او المفعول به الحقيقي ولكن لا يلزم ان يكون له حقيقة
لجواز ان لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له
اذا استعمل فيه يكون حقيقة لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا
يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم واما خفية لا تظهر الا بعد
نظر وتأمل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند
رؤيتك اي سرني الله وقوله اي قول ابن المعتز يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته
نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال يظهر بعد
التأمل والامعان وكقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي اقدمتني نفسي

آخر هذا البيت فان اسلمت لكم نفسي فما فيه خلل
وان قبيل الهوى رجلا فاني ذلك الرجل

لاجل حق لي عليه ومحبتك جاءت بي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك
وبي لحيني يضرب المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو اني يضرب
المثل في هلاكي في محبتك ففي معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا
لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال
اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت
الفعل اليه صارت حقيقة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم فانك لا تجد في نحو اقدمني
بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في سرني ويزيدك
ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى وللوجه فالاعتبار اذا ان
يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على الحقيقة فان القدوم موجود
حقيقة وكذا السرور والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم
يكن المجاز فيه نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة وحسن ضبطها حتى تكون على
بصيرة من الامر وقال الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد له من ان يكون له فاعل
حقيقة لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه فلا مجاز والا
فيمكن تقديره وانكره اي المجاز العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في
سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي

بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وهذا المعنى
قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي عنده ان تذكر
المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم المساوية
للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من لوازم
السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية
للفاعل الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد
بالطبيب هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير المدبر للاسباب
الهزيمة هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل انه شبه الفاعل المجازي المذكور
بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرد بالذكر وينسب اليه شيء من لوازم
الفاعل الحقيقي وفيه اي فيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد
بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة
بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في
صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص دافق اي بصبه في قوله تعالى
خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي

الى

الى الفاعل الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان
المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها قال الله تعالى
فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او بقولنا نام ليلي وتجلى همي لكان
ادفع للشغب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في
الضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست
من داب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان
ابن لي صرحا لهامان لان المراد هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له
والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب
المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع
من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا
ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع
ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما
ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب
انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات الاربع على ان مذهب السكاكي في
الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور

ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة
بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ
السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع
مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة
في التشبيه وقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون
شيئا غير سبع وح يكون المراد بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها و
بالنهار الصائم بادعاء الصائمية له لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الاضافة
وايضا يكون الامر بالبناء لها بان كما ان النداء له لكن بادعاء انه بان
وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع مطلقا على الله تعالى
حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن بادعاء
انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر نعم يرد على مذهبه
في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي نذكره في علم البيان ان شاء الله
تعالى ولانه ما ذهب اليه السكاكي ينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما
اشبه ذلك مما يشتمل على ذكر الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي
التشبيه وهو مانع من حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه وقال

ان

٥٦ ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وبا الشبه ذلك من باب التشبيه لا
الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي الاستعارة بل اذا كان
على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد او لا نحو لجين الماء
بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة مع اشتماله
على ذكر الطرفين على ان المشبه هنا هو شخص صائم مطلقا والضمير لفلان
تعبير عنه باعتبار كونه صائما او غير صائم ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي
بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية
والمعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم
مطلقا فيكون من باب اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة الاسم الى
المسمى فانظر الى ما ارتكب من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو
من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن الثالث بان الامر بالبناء لهامان
مجاز وبغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد بلفظ هامان هو البانى حقيقة
كما فهمه لم يكن الامر به لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك اذا امرت بالاسد
يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف انما هو مذهب
البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف وبهذا

قلت

صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنه ولم يعرف ذلك المجيب انه لو صح ذلك لوجب
عند القائلين بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك
لانه شايع رايع في كلام الجميع من غير توقف

الباب الثاني

احوال المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه وقدم
وذكره وتنكيره وتعريفه وغير ذلك من الاعتبارات الراجعة اليه لذاته لا بواسطة
الحكم والمسند مثلا ككونه مسندا اليه لحكم مؤكد او متروك التاكيد وكونه مسندا
اليه لمسند مقدم او مؤخر معرفا او منكرا او نحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه
اولى بالتقديم اما حذفه قدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان
به وهو متقدم على الاتيان به لما هو وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين
احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني
الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو
ايضا دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ضمنية الى الاول فقال
فللاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة
وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر واما في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام
فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما
في الحقيقة

فيجوز ان يتعلق بغرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة
السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ
يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف
على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر
الى العقل فاذا حذفت فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف
الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال عند الحذف ايضا هو اللفظ
المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عند
الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله
قال لي كيف انت قلت عليل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين
او اختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه عند القرينة ام لا او اختبار
مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه
عن لسانك تعظيما له وتفخيما او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له
او تأتي الانكار لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتأتى
لك ان تقول ما اردت به غيره او تعينه او ادعاء التعين او نحو
ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسآمة او فوات

فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال
فان المقام لا يسع ان يقول هذا غزال فاصطادوه وكالاخفاء عن غير
المخاطب من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل رمية
من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم او على ترك نظائره كما في الرفع
على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه المبتدا نحو الحمد لله
اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا او بعد
ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد
يكون المسند اليه المحذوف هو الفاعل ويجب اسناد الفعل الى المفعول
ولا يفتقر هذا الى القرينة الدالة على تعيين المحذوف بل الى مجرد
الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بان قاتله
فلان فانما المقصود ان يقتل المؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا
بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي
للتي هي اقوم اي الملة التي او الحالة او الطريقة ففي الحذف فخامة
لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يقدر المتكلم على اجرائه
على اللسان او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا

عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما الاول فلانه يتحرج ان يجري على لسانه ما هو
فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما الثاني فلانك لا تقدر على استماعه لايحاشه السامع
واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او الاحتياط
لضعف التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة
الايضاح والتقرير ومنه قوله تعالى اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون
بتكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبتت لهم الاثرة بالهدى فهي ثابتة
لهم بالفلاح فجعلت كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة
التي لو انفردت كفت مميزة على حيالها او لاظهار تعظيمه او اهانته او
التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث الاصغاء مطلوب
اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي
ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث مستعارا للزمان وقد
يكون بسط الكلام في مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات
المناسبة كما يقال لك من نبيك فتقول نبينا حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد
الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل او التعجب او
الاشهاد في قضية او التسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار

وبهذا الكلام مع قيام القرينة ومما جعله صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد قائم وعمرو ذاهب وخالد في الدار واعترض المص عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لانتفاء عموم النسبة وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله تعالى واذا كان عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الا الفاجر يفهم منه ان المراد كل واحد ولا يتعين بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لا راجحا والمقتضى ما يكون مرجحا لا موجبا اذ يكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب والمرجح ولا تنافي بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال بهذه المثابة واما تعريفه اي جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه وحقيقة التعريف جعل الذات مشارا به

الى خارج محض اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة الحكم او لازمه وهو ايضا حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم بانه عالم بوقوع النسبة ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد المسند والمسند اليه تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وفي قولك زيد حافظ للتورية فافادة اتم فائدة يقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كمال التخصيص والنكرة وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة يتعلق بها اغراض مختلفة اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان يستعمل لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اي الخطاب مع

معين الى غيره اي غير معين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو
ترى يا اذ المجرمون ناكسو رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع
حال المجرمين اي تناهت حالهم القطيعة في الظهور وبلغت النهاية في
الانكشاف لاهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا يختص بها رؤية راء دون
راء واذا كان كذلك فلا يختص به اي بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب
بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا
يختص بها اي برؤية حالهم مخاطب او بحالهم رؤية مخاطب على حذف المضاف
وقال في الايضاح وقد يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته
اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد
ان اكرم او احسن اليه فتخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو في القرآن
كثير نحو ولو ترى الآية اخرج في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد
العموم متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فيخرجه في صورة الخطاب لفساد
المعنى وكذا قوله لما اريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام اي يحمل على هذا المعنى
عدم ارادة مخاطب معين لارادة العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية
اي تعريفا لمسند اليه بايراده علما وهو ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته

وقدمها

٦٠ وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اي المسند اليه بعينه
اي بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم
جنسه نحو رجل عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اي اول مرة واحترز به
عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو جاءني زيد وهو راكب باسم مختص
اي بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع واحترز به عن
احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد
والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء
منها مختصا بمسند اليه معين فان قيل هذا القيد مغني عن الاولين لان
الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا بعد التسليم ان ذكر القيود اما
هو لتحقيق مقام العلمية فلا باس بان يقع فيها ما يصح به الاحتراز عن الجميع
في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن المضمر الغائب والمعرف
بلام العهد والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا
والثالث بواسطة العلم بالصلة لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى
قوله ابتداء بنفسه اي بنفس لفظه يعني احضار الايتوقف بعد العلم بالوضع
على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو ارتد ذلك يكون هذا بعينه معنى قوله

باسم مختص به وبعد اللتيا والتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا
يكون لتخصيص ما ذكره جهة لان اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه
انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى ما ذكره بعضهم من ان
معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عن احضاره في ثاني زمان ذكره كما
في سائر المعارف فانها لا تفيد اول زمان ذكرها لان مفهوماتها الكلية
وافادتها للجزئيات المرادة في الكلام انما يكون بواسطة قرينة معينة لها
في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة والنسبة ونحو ذلك ولا
يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرنا اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله الاله
حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود
الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له
وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى
الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق من غير ان يتوقف
على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب لذاته لا
علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة
وايضا فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء

من نفسه

من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان ٦١
يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق
للعبودية في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا معنى قول
صاحب الكشاف ان الله يختص بالمعبود لم يطلق على غيره اي بالفرد
الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب
الصالحة لمدح او ذم او كناية عن معنى يصلح له العلم نحو ابو لهب فعل كذا
وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي يدا جهنمي لان انتسابه الى اللهب
يدل على ملابسته اياه كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب
لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب
الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او من اللازم الى الملزوم على اختلاف
الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي
دون الثاني اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل
على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار لا باعتبار ان ذلك الشخص يلزم انه
سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو قلت هذا الرجل فعل
كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء ويجب ان يعلم ان ابا لهب انما

يستعمل هاهنا في الشخص المسمى به لكن لا مطلقا بل لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل
النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل منه الى طويل القامة ولو قلت
رايت اليوم ابا لهب واردت كافرا جهنميا لاشتهاره الى لهب بهذا الوصف يكون
استعارة نحو رايت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتامل فان هذا
المقام من مزال الاقدام او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك
كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغير ذلك مما يناسب اعتباره في
الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب ان
يقدم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب و
العين بخلاف الموصول ثم الموصول وذو اللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي
يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرنا من
الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وفيها مذاهب اخر والمقام الصالح
للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى ما اشار
اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان
المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف
النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من

ضربته

ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الذي المعهود بكونه مضروبا
لك وان جعلتها موصوفة فكانك قلت لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان
تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لان لا يكون فيه تخصيص
بخلاف الموصولة فانه وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون
معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصول ثم المصنف رح قد اشار الى تفصيل
الباعث الموجب له او المرجح فقال لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة
كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او
لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم
لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او
زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في
بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء
وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن
الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه وياخذه منه
وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة
ذيله عليه السلام والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لانه

في بيتها وهو لي لها يوجب قوة تمكنها من المراودة وقيل المراد نا باؤه اعنها
وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحش وقيل معناه
زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من
فرط الاختلاط والالفة وقيل بل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع
الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله
في التي هو في بيتها فانها واحدة معينة مشخصة ومما هو نص في زيادة تقرير
الغرض المسوق له الكلام في غير المسند اليه بيت السقط سعر اعباد المسيح
يخاف صحبي ونحن عبيد من خلق المسيح فانه ادل على عدم خوفهم
النصارى من ان يقول نحن عبيد الله والمشهور ان الآية مثال لزيادة
التقرير فقط والمفهوم من المفتاح انها مثال لها ولاستهجان التصريح
بالاسم لانه قال او ان يستهجن التصريح او ان يقصد زيادة التقرير نحو
وراودته الآية ثم قال والعدول عن التصريح باب من البلاغة واورد
حكاية شريح فلو لم تكن مثالا لهما لاكتفى بذكر زيادة التقرير عن الحكاية فافهم
او التفخيم اي التهويل والتعظيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فانه في غير
المسند اليه قول ابي نواس ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم

قال في هذا الابهام التفخيم ما لا يخفى

واسمت

واسمت سرح اللحظ حيث اساموا وبلغت ما بلغ امرء بشبابه فاذا ٦٣
عصارة كل ذلك اثام او تنبيه المخاطب على خطا نحو قول عبدة بن
الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه ان الذين ترونهم اي تظنونهم
اخوانكم يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا اي تهلكوا وتصابوا بالحوادث
ففيه من التنبيه على خطاءهم في هذا الظن ما ليس في قولك ان القوم الفلاني
وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مما جعل الايماء الى وجه بناء الخبر ذريعة
الى التنبيه على الخطاء ورده المصرح بانه ليس فيه ايماء الى وجه بناء الخبر بل
لا يبعد ان يكون فيه ايماء الى بناء نقيضه عليه وجوابه ان الذوق والذوق
شاهد صدق على انك اذا قلت عند ذكر جماعة يعتقدهم المخاطبون اخوانا
خلصا ان الذين تظنونهم اخوانكم كان فيه ايماء الى ان الخبر المبني
عليه امر ينافي الاخوة ويباين المحبة او الايماء الى وجه بناء الخبر اي الى طريقه
تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته اي على طرزه وطريقته يعني
تاتي بالموصول والصلة للاشارة الى ان بناء الخبر عليه من اي وجه واي
طريق من الثواب والعقاب والمدح والذم وغير ذلك وحاصله ان تاتي بالفاتحة
على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالارصاد في علم البديع نحو ان الذين يستكبرون

بان تقول ان الخبر المبني عليه من جنس العقوبة
ويباين الحمد ويناسب الافوة

عن عبادي سيدخلون جهنم داخرين فان فيه ايماء الى ان الخبر المبني عليه
امر من جنس العقاب والاذلال بخلاف ما اذا ذكرت اسمائهم الاعلام ثم
انه اي الايماء الى وجه بناء الخبر لا مجرد جعل المسند اليه موصولا كما سبق الى بعض
الاوهام ربما يجعل ذريعة اي وسيلة الى التعريض بالتعظيم لشان الخبر
نحو قول الفرزدق ان الذي سمك اي رفع السماء بنى لنا بيتا
اراد به الكعبة او بيت الشرف والمجد دعائمه اعز واطول من دعائم كل
بيت ففي قوله ان الذي سمك السماء ايماء الى ان الخبر المبني عليه امر من
جنس الرفعة والبناء عند من له ذوق بخلاف ما اذا قيل ان الله او
الرحمن او غير ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء
التي لا بناء ارفع منها واعظم او شان غيره اي غير الخبر نحو الذين كذبوا
شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن الخيبة
والخسران وتعظيم لشان شعيب عليه السلام وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة
الى الاهانة لشان الخبر نحو ان الذي لا يعرف الفقه قد صنف فيه كتابا او شان
غيره نحو ان الذي يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو
ان التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول

٦٤ فان في ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ
عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه
برهان عليه وهذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض
المصنف بانه لا يظهر بينهما فرق فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان
قوله ان الذي سمك السماء البيت وان الذين ترونهم البيت فيه ايماء من غير
تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطأ كما مر فاحسن التامل في هذا
المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد فسر في شرح المفتاح
الوجه في الايماء اي وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر في قوله ان الذين
آمنوا لهم جنات النعيم ثم صرح بان قولهم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة
ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا موميا الى
وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر في ان الذي سمك وان التي ضربت وان الذين
ترونهم اخوانكم لعدم تحقق السببية وهو لم يتعرض لذلك ومن البين انه من اقتفى
في تفسير الوجه بالعلة لكن هرب عن الاشكال بان معنى قولهم ثم يتفرع على هذا اي على
ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون في الايات
المذكورة ايماء وهو فوق الكلام مبني على فهم هذا الرأي عند المصنف رحمه الله

وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم او نحو ذلك كقولنا
جاءك الذي اكرمك او اباك او الذي سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم
نحو يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطايف هذا الباب لا تكاد تنضبط
وبالاشارة اي تعريف المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل
غرض اما المقام الصالح فهو ان يصح احضاره في ذهن السامع بواسطة الاشارة
اليه حسا فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او
بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته
فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض
الموجب له او المرجح فقد اشار الى تفصيله بقوله لتميزه اي المسند اليه اكمل تميز
نحو قوله اي ابن الرومي هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال في محاسنه
من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعني يقيمون
بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك
غير المحسوس كقوله اي الفرزدق اولئك ابائي فجئني بمثلهم الامر للتعجيز كقوله
فاتوا بسورة من مثله اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في
القرب او البعد او التوسط كقولك هذا او ذلك او ذاك زيد واخر ذكر التوسط لانه

انما يتحقق

انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
مما يتقرر في الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد
على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث التعريف والتوابع وطرق
القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيها من حيث ان هذا للقريب مثلا وعلم
المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل
المراد الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان
ولو سلم فذكره في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما
اليه بقوله او تحقيره اي المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد
به تقريب حصوله وحضوره نحو هذه القيامة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو
الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته ورفعة محله منزلة بعد المسافة وقد يقصد
به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد كما
يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب
وسفالة محله منزلة بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غايب
عينا كان او معنى بان يحكى عنه اولا ثم يشار اليه نحو جاءني رجل فقال
ذلك الرجل وضرب زيد فعالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب ويجوز

على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل وما لي بهذا الضرب اي بهذا المذكور عن
قريب فهو وان كان غائبا لكن ذكره جرى عن قريب فكانه حاضر وقد
يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لان
المعنى غير مدرك حسا فكانه بعيد او التنبيه اي تعريف المسند اليه
بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد
اوصاف على عقب المشار اليه تقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم
تعديه الى المفعول الثاني بالباء وتقول عقبته بالشيء اي جعلت الشيء
على عقبه على انه اي التنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده
اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت
بعد المشار اليه نحو الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون عقب المشار اليه وهو
الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة
وغير ذلك ثم عرف المسند اليه بان اورده اسم اشارة تنبيها على ان
المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز
بالفلاح آجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او لانه لا يكون طريق

الى

الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او نحو ذلك وباللام
اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة
بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة تقول عهدت فلانا اذا
ادركته ولقيته وذلك لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر
الذي طلبت امرأة عمران كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره
صريحا في قوله قالت رب اني وضعتها انثى لكنه ليس بمسند اليه والذكر اشارة
الى ما سبق ذكره كناية في قوله رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ
ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت
المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد يستغني عن تقدم
ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد وكقولك
لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما في
وصف المنادي واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس
الحقيقة ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل
خير من المرأة ومنه اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة
لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك لان التعريف للماهية وقد ياتي المعرف باللام الحقيقة

لواحد من الافراد باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته ذلك الواحد
الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع للحقيقة المتحدة
في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن وجزئيا
من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي
من جزئياته وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة
حيث هي هي بل من حيث الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل
بعضها كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة
على ما ذكرنا وتحقيقه انه موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد
الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء التعدد باعتبار الوجود لا
باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس المستعمل في
فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فان اسدا موضوع لواحد
من احاد جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة
المتحدة في الذهن فاذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه
على الحقيقة باعتبار الوجود ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من
جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد

نفس

نفس الحقيقة والبعضية مستفاد من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة
فالمجرد واللام اذن بالنظر الى القرينة سواء وبالنظر الى نفسهما مختلفان
واليه اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ
يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدأ وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها
ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة
وكون نحو اسامة علما جنسيا تكلفوا ما تكلفوا ويعلم مما ذكرنا من تقرير كلامه ان عود
الضمير في قوله وقد يأتي اي المعرف بلام الحقيقة اولى من عوده الى مطلق المعرف
باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في المعنى كالنكرة يعامل
به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت
قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار
وفيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله
لا يستطيعون صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لا حال لان الموصوف
وان كان فيه حرف التعريف فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح
في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما سنذكره ان شاء الله تعالى عن قريب
وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة هذا المعرف

كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد
أمر على اللئيم يسبني فيصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت
المعرف بلام الحقيقة وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق و
رايت اسامة مقبلة احقيقة ام هو مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا
فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون الغرض الاصلي طلب
دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد
باعتبار الوجود وانفهام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث
الاستعارة وقد يفيد المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان
الانسان لفي خسر اشير باللام الى الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث
هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد بل في ضمن الجميع بدليل صحة
الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو سكت عن ذكره
وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما
ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا
لم يكن للبعضية لعدم دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف

حيث

حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد الاستغراق كما ذكره في قوله تعالى ان
الانسان لفي خسر انه للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب المحسنين ان
اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلقه على ما يقصد به المفهوم و
الحقيقة كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل
ان اسم الجنس المعرف باللام اما ان يطلق على نفس الحقيقة من غير
نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف الجنس والحقيقة
ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او
جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة
وهو العهد الذهني ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق
ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف
الحقيقة فانه ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي هي لم يتميز
من اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى
وذكرى والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها
في الذهن لم يتميز من تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب
المفتاح على هذا المقام وجوابه انا لا نم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير

لان النظر في المعهود الى فرد معين او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان
النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة في الذهن وهذا
المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه
وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب اللغة نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد
كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة
اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة
جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول لا حرف تعريف
عند غير المازني فكان التمثيل مبني على مذهبه قلت الخلاف انما هو في اسم الفاعل
والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولذا يعمل وان كان
بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المومن والكافر والصائغ والحائك
فهو كالصفة المشبهة واللام فيها حرف تعريف اتفاقا وكلام صاحب الكشاف والمفتاح
يفصح عن ذلك في غير موضع ولو سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان
بحرف التعريف او غيره والموصول ايضا ياتي للاستغراق نحو اكرم الذين ياتونك
الا زيدا او اضرب القائمين الا عمرا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء كان بحرف

التعريف

التعريف او غيره اشمل من استغراق المثنى والمجموع لانه يتناول كل واحد واحد
من الافراد واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج
الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين
بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او رجلان دون لا رجل فانه
لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اوردنا البيان بلا التي لنفي الجنس لانها
نص في الاستغراق وبيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام
ظاهرة في الاستغراق ويحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا الا عند قرينة نحو ما
جاءني رجل بل رجلان فانه يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب
ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا في المبتدا نحو تمرة
خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا
اهل ذا المغنى وقيتم شرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني
من رجل او مقدرة نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني
من رجل او لا رجل في الدار بل رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث
قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح يوجب الاستغراق وبالرفع يجوزه ولقائل
ان يقول لم لا يسلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلانه لم

ذلك في المعرّف باللام بل الجمع المحلّى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلّها
مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة الاصول والنحو ودلّ عليه الاستقراء وصرّح
ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل نحو اني اعلم غيب السموات
وعلّم آدم الاسماء واذ قلنا للملائكة اسجدوا والله يحب المحسنين وما هي
من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك ولهذا صحّ بلا خلاف
جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا زيدا مع امتناع قولك جاءني
كل جماعة من العلماء الا زيدا على الاستثناء المتصل فان قيل ان المفرد يقتضي
استغراق الآحاد والجمع لا يقتضي الا استغراق الجموع حتى ان معنى قولنا
جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد
والاثنين من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلّم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين
ايضا لان الواحد مع اثنين آخرين من الآحاد والاثنين مع واحد آخر
منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع التقدير ان كل جمع من
الجموع داخل في الحكم على ما ذكرتم فان زعموا ان كل جمع داخل في
الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد فرد حتى يصحّ جاءني
جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول

المسئلة

المسئلة فظهر بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن
العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد لطلب شمول الوهن العظام
فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع ببعض البعض دون كل فرد يعني يصحّ
اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن
لبعض من العظام دون كل فرد فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك
لانا لا نم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض بل الوجه في
افراد العظم ما ذكر في الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى
الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما
تركّب منه الجسد قد اصابه الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى آخر وهو
انه لم يهن منه بعض عظامه بل كلها يعني لو قيل وهنت العظام كان المعنى
ان الذي اصابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع
من سامع شكّ في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى
نفي ما يقابله وهذا المعنى غير مناسب للمقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت
العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام بحيث لا يخرج منه البعض و
كلام المفتاح صريح في انه يصحّ وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام

دون كل فرد والتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا
منافاة بينهما بناء على ان مراد صاحب الكشاف انه لو جمع لكان قصدا
الى ان بعض عظام من عظام يصيبه الوهن لكن الوهن انما اصاب الكل من حيث
هو كل والبعض يبقى خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم
سوء الفهم وقلة التدبر وذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق
الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلامه في الكشاف ايضا
مشحون به حيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل
محسن وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين
على معنى ما يريد شيئا من الظلم لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين
خصيما اي لا تخاصم عن خائن قط وفي قوله تعالى رب العالمين انه جمع ليشمل
كل جنس مما سمي بالعالم معنى لو افرد لتوهم انه اشارة الى هذا العالم المحسوس
المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل
ان مراده ان المفرد وان كان اشمل لكنه قصد ههنا الى معنى آخر وهو التنبيه
على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد يفيد شمول الآحاد والجمع يفيد
شمول الاجناس وذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا تعلق الحكم بكل ما سمي

بمفرده

بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم وهل هذا ا
الا تهافت وايضا لا دلالة لقوله ليشمل كل جنس مما سمي به على هذا
المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ماهيات مختلفة فيتناولها الجمع بخلاف
العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل وبالجملة فا
لقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان او منفيا
مما قرره الائمة ويشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع
فلا وجه لرفض جميع ذلك بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق
بين المفرد والجمع المعرف بلام الجنس من وجه آخر وهو ان المفرد صالح
لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان
ياكله الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد
لان وزانه في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية و
الجمعية في جمل الجنس لا في وحداته كذا في الكشاف في نحو قولهم فلان
يركب الخيل واما يركب واحدا منها مجاز مثل قولهم بنو فلان قتلوا
زيدا وانما قتله واحد منهم فان قلت قد روي عن ابن عباس رضي الله
ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس

والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج عنه شيء واما الجمع فلا يدخل
تحته الا ما فيه معنى الجنسية من المجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو المعتبر
عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة اورده توجيها
لكلام ابن عباس رض ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه غير مرة و
الاستعمال ايضا يشهد بذلك وانا ظننت ان الكلام في هذا المقام لانه
من مسارح الانظار ومطارح الافكار كم زلت فيه للافاضل اقدامهم
وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان ههنا مظنة اعتراض
وهو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه واستغراقه يدل على تعدده
والوحدة والتعدد مما يتنافيان فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله
ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف الدال على الاستغراق
كحرف النفي ولام التعريف انما يدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا
عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما
امتنع حينئذ وصفه بنعت الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل
اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق بمعنى كل فرد لا
مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش

عف

في الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة
امشاج فلان الثوب مؤلف من قطع كلها سمل اي خلق والنطفة
مركبة من اشياء كل منها مشج فوصف المؤلف بوصف مجموع الاجزاء لا بعينه
وبالاضافة اي تعريف المسند اليه باضافته الى شيء من المعارف اما
لانها اخصر طريق الى احضار المسند اليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة
الحارثي هواي اي مهويي وهذا اخصر من الذي اهواه ونحو ذلك والاختصار
مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن والحبيب على الرحيل مع الركب
اليمانين مصعد اي مبعد ذاهب في الارض وتمامه جنيب وجثماني بمكة موثق
والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر
ومعناه تاسف وتحسر على بعد الحبيب او لتضمنها تعظيما لشان المضاف اليه او
المضاف او غيرهما كقولك في الاول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب
وفي الثالث عبد السلطان عندي فيعظمها لشان المتكلم بان عبد السلطان
عنده وهو وان كان مضافا اليه لكنه غير المسند اليه المضاف وغير ما اضيف اليه
المسند اليه وهو المراد بقوله او غيرهما او لتضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد
الحجام حاضر او للمضاف اليه نحو ضارب زيد حاضر او غيرهما نحو ولد الحجام جليسي

الجازني

حذفت الياء لالتقاء الساكنين كذا في لوا والاظهر انه حذف ياء النسبة وعوض عنها الالف على خلاف القياس لكثرة الاستعمال

زيداً وبياديه وقد يكون الاضافة لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق اهل
الحق على كذا او متعسر نحو اهل البلد فعلوا كذا او لانه يمنع عن التفصيل مانع
كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد او كالتصريح بذمهم
او اهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا او كسقة السامع او المخاطب نحو حضر اهل
السوق او لتضمن الاضافة تحريضا على الاكرام او الاذلال او نحوهما نحو
صديقك او عدوك بالباب ومنه قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده فانه لما نهيت المرأة عن المضارة اضيف الولد اليها استعطافا لها
عليه وكذا الوالد او لتضمنها استهزاء وتهكما نحو ان رسولكم الذي ارسل اليكم لمجنون
او اعتبار اللطيفة مجازا وهو الاضافة بادنى ملابسة من غير تملك واختصاص
نحو كوكب الخرقاء او لانه لا طريق الى احضاره سوى الاضافة نحو غلام زيد
بالباب او لافادة الاضافة جنسية وتعميما كقولهم تدلك على خزائن الارض
تفحص الجبهة يعني على جنس الجزائي وذلك لان الاسم المفرد حامل لمعنى
الجنسية والفردية فاذا اضيف اضافة هي من خواص الجنس فدل الفرد علم
ان القصد به الى الجنس كالوصف في نحو ولا طائر يطير بجناحيه على ما يجيء ان شاء الله
تعالى واما تنكيره فللافراد اي للقصد الى فرد غير معين مما يصدق عليه

اسم الجنس

٢٣ اسم الجنس نحو وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى او النوعية اي القصد الى نوع
منه نحو وعلى ابصارهم غشاوة اي نوع من الاغطية غير ما يتعارفه الناس وهو
غطاء التعامي عن آيات الله وفي المفتاح انه للتعظيم اي غشاوة عظيمة تحجب
ابصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الادراك لان المقصود بيان بعد حالهم عن
الادراك فالتعظيم ادل عليه واوفى بتاديته او التعظيم او التحقير يعني انه بلغ في
ارتفاع شأنه او انحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط
له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي
الاحسان حاجب حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما
او التقليل نحو ورضوان من الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب
ارتفاع الشأن وعلو الطبقة والتكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا
كما في المعدودات والموزونات والمشبهات بها وكذا التحقير والتقليل والى
الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل
اي ذوو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر الى التعظيم ويجيء للتحقير
والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير قد يجتمعان
وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة

من جهات التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله
اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا
عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير
في قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه بان
التحقير مستفاد من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح
اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح اي فوحة وجوابه ان
اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون
التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف وان اراد ان التحقير
المستفاد من الآية مفهوم منها بحيث لا مدخل للتنكير اصلا فممنوع للفرق
الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبينه في نفحة العذاب بالاضافة
ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن
اي عذاب هائل او شيء من العذاب ولا دلالة للفظ المس واضافة العذاب
الى الرحمن على ترجيح الثاني كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما اخذتم
عذاب عظيم ولان العقوبة من الحليم الكريم اشد ومن تنكير غيره اي غير المسند اليه
للافراد او النوعية والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب

من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختصة به او كل نوع من انواع الدواب
من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة الذي يختص بذلك النوع من الدواب
وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير
المسند اليه هي اذا كان المقام للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق
كل دابة من ماء فتوهم بعضهم انه اراد بالاسناد مطلق التعلق ليصح التمثيل بالاية
وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او ماء
مخصوص خلق الله كل دابة منه وتعسفه ظاهر بل قصد صاحب المفتاح الى انه
مثال لكون المقام للافراد شخصا او نوعا لا لتنكير المسند اليه وهذا في كتابه
كثير فليتنبه له او للتعظيم نحو فاذنوا بحرب من الله ورسوله او للتحقير
نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة
والضعف فالمفعول المطلق ههنا للنوعية لا للتاكيد وهكذا يحمل التنكير
على ما يفيد التنويع كالتعظيم والتحقير والتكثير ونحو ذلك في كل ما وقع بعد
الا من المفعول المطلق وبهذا انحل الاشكال الذي يورد على مثل هذا التركيب
وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل
فيه المستثنى بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن

مع الظن حتى يخرج الظن من بينه وح للحاجة الى ما ذكره بعض النحاة لمن به
محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله قوله وما
اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا واولى مما
ذكره بعضهم من ان قولك ما ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم
المخاطب ان يكون قد فعلت غير الضرب مما يجرى مجراه كالتهديد والشروع في
مقدماته فبهذا الاحتمال يصير المستثنى منه كالمتعدد ان مثل الضرب غيره
من حيث التوهم فكانك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند
اليه للنكارة وعدم التعين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة
مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله فيوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما
بجود تطرد الفقر والجدبا اي بجود نذر من خيولك وفرسانك وشيء
يسير من فيضان جودك وعطايك واعلم انه كما ان التنكير الذي في
معنى البعضية يفيد التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم
فوق بعض درجات اراد محمدا عليه السلام ففي هذا الابهام من تفخيم فضله
واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد نفسه
وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا الكلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو

كفى

ذكر التوابع

كفى هذا الامر بعض اهتمامه واما وصفه اي وصف المسند اليه اخر المفرد كره
التوابع وميز الفصل عن التنكير جريا على ما هو المناسب من ذكر التنكير بعقب
التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير الفصل وكثيرا
من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم
من التوابع ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق
على نفس التابع المخصوص وقد يقصد به معنى المصدر وهو الانسب ههنا ليوافق
قوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف اي ذكر نعت المسند اليه
فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل
العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو
هذا القول في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول
اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس
اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي جمع السماحة
والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد راى
وقد سمعا الالمعي واليلمعي الذكي المتوقد وهو اما مرفوع خبر ان او منصوب صفة
للاسم ان او بتقدير اعني وخبر ان في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا ينفع

من امرلس قد تجاوز البدعا قال الاصمعي ليس بمسند اليه وقوله الذي يظعن بك
الى آخره وصف له كاشف عن معناه كما حكي عن الاصمعي انه سئل عن الالمعي
فانشد هذا البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان
خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند
مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل
الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك
الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من افراد
الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته ببعض
من الافراد المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في
المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره
فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما او ترحما نحو
جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف نحو زيد قبل
ذكره اي ذكر الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم
او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل ذكر الوصف واشترط هذا لئلا يصير
الوصف مخصصا او تأكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف نحو

امس

امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ الامس مما يدل على الدبور وقد يكون
الوصف لبيان المقصود وتفسيره كما سيأتي ومنه قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس
لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا الاعتبار افاد هذا الوصف
زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة ويشترط فيه
تنكير الموصوف لان الجمل التي لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد
موقعها والمفرد الذي يسبك من الجملة نكرة لانها انما تكون باعتبار الحكم الذي
يناسبه التنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف
والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة لان الصفة
يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها
وانما يحصل بها تعريف المخاطب الموصوف وتمييزه عنده بما كان يعرفه قبل
اتصافه بمضمون الصفة فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكرها والانشائية ليست كذلك فوقوعها صفة او صلة انما يكون بتقدير
القول هذا هو المشهور بين النحاة قال قيل في اصحاب الكشاف في قوله تعالى

فان قلت قد يقصد بالوصف المدح ونحوه دون التمييز قلت الاصل الاولية الاصل التميز انما يقصد به معنى آخر مع كون التمييز حاصلا اليه كذا ذكره الفاضل في شرح المفتاح ١٢ ابو القاسم

وان منكم لمن ليبطئن ان التقدير من اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة
من فلما اراده ان الصلة هو الجواب المؤكد بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق
والكذب ولذا يقال في تأكيد الاخبار والله لزيد قائم والانشاء انما هو نفس
الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك وهذا كما ان الشرطية
خبرية بخلاف الشرط فان قيل وفي كلامه ايضا ما يشعر بان وجوب العلم
انما هو في الصلة دون الصفة حيث ذكر في قوله تعالى فاتقوا النار التي وقودها
الناس والحجارة ان الصلة يجب ان يكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا
ذلك بان سمعوا قوله في سورة التحريم قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس
والحجارة ثم قال وانما جاءت النار هنا معرفة وفي سورة التحريم نكرة لان الآية في
سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت
في سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف
يجب ان يكون معلوم التحقق عند المخاطب والخطاب في سورة التحريم للمؤمنين وهم
قد علموا ذلك بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم والمشركون لما سمعوا الآية
علموا ذلك فخوطبوا في سورة البقرة واما تأكيده فللتقرير اي تقرير المسند اليه

اي

اي تحقيق مفهومه ومدلوله اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به
غيره نحو جاءني زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ
المسند اليه او عن حمله على معناه ومثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز
او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى دفع التوهم
على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم وربما كان القصد
الى مجرد التقرير كما يطلعك عليه فصل اعتبار التقديم والتاخير مع الفعل
وذكر العلامة رحمه الله في شرحه ان المراد مجرد تقرير الحكم ولم يبين ان اي موضع
من مواضع بحث التقديم والتاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرحوا به في
نحو لا تكذب انت من ان تأكيد المسند اليه انما يفيد مجرد تقرير المحكوم عليه دون
الحكم فان قلت انه لم يرد التأكيد الاصطلاحي بل مجرد التكرير نحو انا عرفت وانت
عرفت فانه يفيد تقرير الحكم وتقويته قلنا الاشبه ان المفيد لتقرير الحكم هو التكرير بل التقديم
الاقرب الى تصريحهم بانه ليس في نحو عرفت انا وعرفت انت تقرير الحكم وانما
هو مجرد تقرير المحكوم عليه على ان السكاكي لم يورد تحقيق تقوي الحكم في فصل
التقديم والتاخير مع الفعل بل في آخر بحث تأخير المسند اليه وتوهم انه اراد بذلك
فليكن فيما يطلعك اشارة الى ما ذكره في نحو لا تكذب انت من انه لمجرد تقرير

المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا
ولو سلم فكان ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه
الذي يعتبر فيه المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد ثم قدم للتخصيص والاظهر ان
قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار التقديم
والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد
وتقرير للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل
عارف وكل انسان حيوان في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه
ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي ولهذا غير اسلوب الكلام ومثل هذا
كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على
السكاكي في امثال هذه المقامات وبهذا يظهر ان ما يقال من ان معنى
كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو
انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش عن ارتكابه غنية
وذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض
غلمانه مثلا او لدفع توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو

واما

واما اذا ازيد على سبيل السهو ولا يدفع هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع
توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا يتوهم ان بعضهم لم يجئ
الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل
بناء على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم
وربما يجمع بين كل واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون
بناء على كثرة الملائكة واستبعاد سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بحال
وبهذا ازداد التعيير والتقريع على ابليس لا للدلالة لاجمعون على كون السجود
منهم في زمان واحد على ما توهم بعضهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما
هو لزيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون
تأكيدا اذا كان المتبوع دالا على الشمول محتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا لكان
تأسيسا ولهذا قال الشيخ عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه يوجبه من
اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا لم يسم تأكيدا بل المراد انه
يمنع ان يكون اللفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومتجوزا
فيه انتهى كلامه واما نحو جاءني الرجلان كلاهما ففي كونه لدفع توهم عدم الشمول
نظر لان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول

بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا
اما اذا توهم السامع ان الجائي رسولان لهما او نفس احدهما ورسول الآخر فلا
يفيد لدفعه جاءني الرجلان كلاهما بل انفسهما او عينهما وكذا الاحتمال اذا توهم
ان الجائي احدهما والآخر محرض وباعث على نحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند
لا ان توهم التجوز انما وقع فيه واما بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه
باسم مختص به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكر صاحب
الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما
للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وذكر في
قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان كان الايضاح
حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه
بوجه من الوجوه وهذا يدل على ان عطف البيان لا يلزم البتة ان يكون اسما
مختصا بمتبوعه كما ذكروا في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان
وكذا كل صفة اجريت عليها الموصوف نحو جاءني الفاضل الكامل زيد فالاحسن
ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة المبهمة وفيه اشعار

بكونه علما في هذه الصفة فان قلت قد اورد المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين اثنين ٨٩
انما هو اله واحد في باب الوصف وذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي
في باب عطف البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في
كلام السكاكي ما يدل على انه عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل
الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا ويكون ايراده في هذا البحث
مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو
داب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير
لا للتاكيد مثل امس الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقرير ذلك ان
لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى العدد اعني الاثنينية وكذا
لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في الاول النهي
عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد
من الاله لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض
وتفسيرا له وهذا الذي قصده صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى
الافراد او التثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص فاذا اريدت الدلالة على
ان المعنى به منهما والذي يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا كلامه

قوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تاكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير
لفظ المتبوع او بالفاظ محفوظة كما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب
الكشاف ان الهين اثنين ونفخة واحدة من التاكيد الصناعي ليس بشيء
اذ لا دلالة للكلام عليه بل ورد في المفصل قوله نفخة واحدة مثالا للوصف
المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحد وصف صناعي جيء به للبيان
والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث
جعل في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد
الى الجنس دون العدد كما سبق في باب الوصف فالاتيان تثنيه كان في ان
الوصف فيهما للبيان والتفسير فان من حيث انه في الهين اثنين واله واحد
ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير بجناحيه
لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما
لا مزيد عليه للمنصف وبه تبين ان لا خلاف ههنا بين صاحب الكشاف
وصاحب المفتاح والمص على ما توهمه القوم وقد استدل العلامة في شرح المفتاح
على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على معنى في
متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر

اثنين

اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعيهما ليكونا وصفين
بل ذكرا للدلالة على ان القصد في متبوعيهما الى احد جزئيه اعني الاثنينية والوحدة
دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف
بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى في متبوعه فلا
يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون للتخصيص او توكيد او
مدح او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض
من الدلالة عليه شيء آخر كالتخصيص والتاكيد وغيرهما فيجوز ان يكون
ذكر اثنين وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة ويكون الغرض منه هذا
بيان المقصود دون غيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى الدبور والغرض منه التاكيد
بل الاولى كذلك عند التحقيق الا يرى ان السكاكي جعل من الوصف ما هو
كاشف موضح ولم يخرج هذا عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه
لا يقوم مقام المبدل منه وفيه ايضا نظر لانا لا نسلم ان البدل يجب صحة قيامه
مقام المبدل منه الا يرى الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا
لله شركاء الجن ان الله شركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء و
معلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل

لانه المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الاثنين من الاله على ما مر تقريره
واما الابدال منه اي من المسند اليه وفي هذا اشعار بان المسند اليه هو المبدل
منه وهذا بالنظر الى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في جاءني اخوك زيد هو اخوك
والا فالمسند اليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح ايماء الى ذلك فلزيادة
التقرير نحو جاء اخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل
منه وان كان مفهوماهما متغايرين وجاءني القوم اكثرهم في بدل البعض وهو الذي
يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه بعضا من مفهومه نحو
الهين اثنين اذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل دون بدل البعض لان ما
صدق عليه اثنين هو عين ما دل عليه الهين وسلب زيد ثوبه في بدل الاشتمال
وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه بل يكون المبدل منه مشتملا عليه
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومقتضيا
له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكره منتظرة له فيجيء
هو مبينا وملخصا لما اجمل اولا وسكت عن بدل الغلط لانه لا يقع في
فصيح الكلام فان قلت لم قال هنا لزيادة التقرير وفي التوكيد للتقرير
قلت قد اخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة افتنانه في الكلام وهو من

اضافة

81

اضافة المصدر الى المعمول او اضافة البيان اي الزيادة التي هي التقرير والنكتة
فيه الايماء الى ان البدل هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تقصد بالتبعية بخلاف
التاكيد فان المقصود منه نفس التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه
من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى صراط الذين انعمت عليهم فائدة البدل
التاكيد لما فيه من التثنية والتكرير والاشعار بان الطريق المستقيم بيانه
وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار ان المتبوع مشتمل على
التابع اجمالا فكانه مذكور اولا اما في البعض فظ واما في الاشتمال فلان المتبوع
فيه يجب ان يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو اعجبني زيد اذا اعجبك علمه بخلاف
ضربت زيدا اذا ضربت غلامه ونحو جاءني زيد غلامه او اخوه او حمار زيد بل
غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام بعض النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا
يخلوا عن ايضاح البتة لما فيه من التفصيل بعد الاجمال والتفسير بعد الابهام
وقد يكون في بدل الكل ايضاح وتفسير كما مر فكان الاحسن ان يقال لزيادة
التقرير والايضاح كما وقع في المفتاح واما العطف اي جعل الشيء معطوفا
على المسند اليه فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فان فيه
تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل اذ الواو انما هي
للجمع المطلق اي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم

او تأخر او معية واحترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان
فيه تفصيلا للفاعل مع انه ليس من عطف المسند اليه بل من عطف الجملة او لتفصيل
المسند بانه حصل من احد المذكورين اولا ومن الآخر بعده مع مهلة او غير
مهلة كذلك اي مع اختصار واحترز به عن نحو جاءني زيد وعمرو بعده بيوم او سنة
وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى خالد فالثلثة
تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء يدل على ان ملابسة الفعل التابع
بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة
على ان ما قبلها ينقضي شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر
في حتى ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا
يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته
للاجزاء الأخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى
الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤوك معا وكون
خالد اضعفهم او اقواهم فمعنى تفصيل المسند في حتى انه يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع
اولا وبالتابع ثانيا باعتبار انه اقوى اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت
العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه ايضا

فكان

٨٢

فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معا قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز
ان النفي اذا دخل على كلام فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا
الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد اثبات الشيء للشيء
او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل الى الشك
فيه انتهى كلامه ففي جاءني زيد فعمرو يكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد
بلا مهلة حتى كانه معلوم ان الجائي زيد وعمرو وانما الشك وقع في الترتيب و
التعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت ما جاءني
زيد فعمرو كان نفيا للمجيئة عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معا او جاءك عمرو
قبل زيد او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء
من غير تفصيل للمسند نحو جاءني الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف
واحدا قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه لانه في معنى الذي
ياكل فيشرب فينام ولو سلم فلا دلالة فيما ذكر على انه يلزم ان يكون
لتفصيل المسند او رد السامع عن الخطاء في الحكم الى الصواب ويجيء
تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمرا جاءك
دون زيد او انهما جاءاك جميعا وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيدا

جاءك دون عمرو وكذا في المفتاح والايضاح ولم يذكره المصنف هنا لكونه مثل
بل في ان الصواب الا ان لا ينفي الحكم عن التابع بعد الايجاب للمتبوع ولكن
لا يجاب للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في ما
جاءني زيد لكن عمرو لدفع توهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد بناء
على ملابسة بينهما وملائمة لانه للاستدراك وهو رفع توهم يتولد من الكلام
المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما يقال ما جاءني زيد
لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان المجيء لزيد جاءك
دون عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاءاك على ان
يكون قصر افراد فلم يقل به احد او صرف الحكم عن المحكوم عليه الى اخر نحو جاءني زيد
بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم
الى التابع ومعنى الاضراب ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه
الحكم وان لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام
ابن الحاجب انه يفيد عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد لا بل
عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما المنفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع
مع السكوت عن ثبوته وانتفائه في المتبوع فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو

ثبوت المجيء لعمرو مع احتمال مجيء زيد وعدم مجيئه وقيل يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع
قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة كما في لكن وهذا السر
في بحث العقم ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت
او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم مجيء
عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق فصرف الحكم في
المثبت ظاهر وكذا في المنفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه
اشكال فان قلت قد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت مطلقا وفي
المنفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى تركه كبدل الغلط
قلت معارض بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بدل الغلط مع بل فصيح
مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط او الشك من المتكلم
او التشكيك اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد او عمرو
او للابهام نحو انا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة
نحو ليدخل الدار زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما
فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز فيها الجمع ايضا لكن لا من حيث مدلول اللفظ
بل بحسب امر خارج ومما عده السكاكي من حروف العطف اي المفردة والجمهور

وذلك لان ثبوت مدلول اللفظ ثبوت الحكم لاحدهما مطلقا فان كان في الاصل بينهما المنع استفيد التخيير وعدم جواز الجمع والا استفيدت الاباحة وجواز الجمع بينهما

على ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تعبير اللاظير المجرور من غير اعادة
الجار وللضمير المتصل المرفوع من غير تاكيد او فصل يقوي مذهب الجمهور
وهذا انزاع لا طائل تحته واما الفصل اي تعقيب المسند اليه بضمير الفصل
وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة
عنه وفي اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه
بالمسند فيكون من الاعتبارات الراجعة الى المسند اليه لانا نقول ان معنى
تخصيص المسند اليه بالمسند هنا هو تخصيص المسند بالمسند اليه وجعله بحيث لا يعمه
غيره كما قال في المفتاح انه لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على
المسند اليه وحصره فيه فيكون راجعا الى المسند على ان التحقيق ان فائدته
ترجع اليهما جميعا لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والاخر مخصصا ومقصورا
عليه فلتخصيصه اي تخصيص المسند اليه بالمسند يعني لقصر المسند على المسند اليه لان
معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى عمرو وهذا
يعني تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند
اليه بالمسند هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند
ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون

المقصور

المقصور

هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره
وجعلته من بين الاشخاص مختصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا المسند اليه من
بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مختصا بان يثبت له المسند وهذا معنى قصر
المسند اليه الذي الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة ولا نعبد غيرك
ومن الناس من زعم ان الفصل كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون
لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى
واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة
على ان المتقين هم الذين ان حصلت صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا
بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعموا ان معنى
لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا يتجاوزونها الى
صفة اخرى وهذا غلط منشؤه عدم التدرب في هذا الفن وقلة التدبر لكلام
القوم اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى اخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ
في دلائل الاعجاز حيث قال اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرناه فيما
مثل قولك زيد هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود ولا قصر جنس البطل عليه مبالغة
ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي هل حصلت

معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقع ذلك
له وفيه فان كنت تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك تعني زيدا فانه
لا حقيقة له وراء ذلك وطريقته طريقة قولك هل سمعت بالاسد وهل
تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا فيه التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذه الآية
بان فائدة الفصل الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد
وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم التحقيق ان
الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد افضل من
عمرو وزيد هو يقاوم الاسد وذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الله هو
يقبل التوبة هو للتخصيص مع التاكيد وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص
حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو
ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند نحو
الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال
قال ابو الطيب اذا كان الشباب السكر والشيب هما فالحيوة هي
الحمام اي لا حيوة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند

تقديم المسند اليه

فان

فان قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه
انما يقال مقدم ومؤخر للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم
على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي
له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم لا على نية التاخير
كتقديم المبتدأ على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه
تارة على الفعل فتجعله مبتدأ نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو
قام زيد وتقديم المسند اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمه هو
الضرب الاول وكلام الشيخ مشحون باطلاق التقديم على الضرب الثاني فلكون
ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في
التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه
العناية بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال
قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كانت تلك العناية وبم كان اهم
كلامه ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال اما لانه اي
تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا
في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضي للعدول عنه يعني

ان كون التقدم هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه
ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو
العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان رتبة العامل قبل رتبة
المعمول وكذا كل ما كان معه شيء يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله
واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه ومن هذا
كان حق الكلام تطويل المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد التشوق الذ
واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيها
حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية
في المعاد الجسماني والشيء الذي ليس يغني في ذي ان ابدان الاموات
كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله بان امر الاله واختلف
الناس فداع الى ضلال وهاد يعني بعضهم للقول ح وبهذا تبين ان ليس المراد
بالحيوان المستحدث من الجماد آدم عليه السلام ولا ناقة صالح ولا ثعبان
موسى عليه السلام ولا العنقاء على ما وقع في الشروح لانه لا يناسب السياق
واما للتعجيل للمسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك و
السفاح في دار صديقك واما لايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به

لنحو

لنحو ذلك مثل اظهار تعظيمه كرجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده
او تحقيره كرجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب انما هو
اتصاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك
الزاهد يشرب ويطرب دلالة على انه يصدر الفعل عنه حالة فحالة على سبيل
الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال
او الاستقبال وهذا اسمع قول صاحب المفتاح اولان كونه متصفا بالخبر يكون
هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدأ وبالخبر الثاني الاخبار والقصد
لما فهم من الثاني انه يفيد خبر المبتدأ اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا
تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وان اراد به
وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في
احوال متعلقات الفعل انه لا يتعرض عند اثبات وقوع الفعل لذكر المسند اليه
اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا فهم من قول صاحب المفتاح لا نسلم ان للتقديم
دخلا في الدلالة على الاستمرار بل انما يدل عليه فعل المضارع كما سنذكره في
بحث لو الشرطية ان الله تعالى يحب الحاج جهادا ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله
متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان

وان ضيف اكم فهم خفوف والمراد بهم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد
هو قولهم هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف بهذا التغيير لكنه يشعر باعادة لفظه
ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر
فعليا على ما سياتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان
خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريحه في التغيير بالحصر
في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين امنوا
ونحو ذلك مما يكون الخبر فيه صفة لا فعلا وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب
للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي
اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عام
النسبة اي كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا سديد لكنه في بيان كون التقديم
مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء قال عبد القاهر قد اورد في دلائل الاعجاز كلاما
حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي
اي قصر الخبر الفعلي عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به
وصاحب المفتاح قايل بالحصر فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو وما انت علينا
بعزيز ان ولي حرف النفي اي كان المسند اليه بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم وليك

اي قرب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع انه مقول للغير فالتقديم يفيد
نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص
فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القايل له
نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قايلا له لان التخصيص انما هو بالنسبة
الى من توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع
في العالم وهذا اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته
للغير لم يصح نحو ما انا قلت ولا غيري لان المفهوم الاول اعني ما انا قلت ثبوت
قايلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق الثاني اعني ولا غيري نفي قايليته عن
الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يوخر المسند اليه ويقال
ما قلته انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض اخر
غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا
القول والثاني انك تعتقد ان قايله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك
فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه
ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا المثال بخلاف قولك
ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي ان يكون

لانه لا يمكن انكار هذا الفعل منه ١٢

ان ان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه
العموم في المفعول فيجب ان يثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما
تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس
تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل الذي
نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد
من الناس بل الرؤية بل الرؤية الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق
واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لان نفي الرؤية الواقعة على كل
لا ينافي اثبات الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع
النكرة في سياق النفي وبهذا احمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب
والصواب ما انا رأيت احدا واعتذر عنه البعض بوجهين احدهما انه مبني
على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا من الواو لا يستعمل في
الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رأيت احدا ردا على من زعم انك
رأيت كل احد لانه ايجاب فلا يستعمل بدون كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى
الجمع ولهذا صح دخول بين عليه وعود ضمير الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد
من رسله وفما منكم من احد عنه حاجزين وفي قوله تعالى لستن كاحد من النساء

بمعنى

٨٨

بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام في كل نكرة منفية
يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة قد وقعت في سياق النفي كما توهم
البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم يصلح ان
يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل انه مبني على ان احدا اسم في
معنى الواحد لا يتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يتغير موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا
مذكرا او مؤنثا اي احد من الافراد او المثنيات او الجماعات واذا كان احدها
بمعنى الجمع يكون المعنى ما انا رأيت جميع الناس ويلزم المحال المذكور وكلاهما فاسد اما
لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رأيت رجلا وما انا اكلت شيئا وما انا قلت
شعرا او غير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون لخصوصية لفظ احد
اثر واما ثانيا فلجواز ان يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى
قل هو الله احد وان لا يكون بمعنى الجمع ولو سلم فيكون المعنى ما انا رأيت جماعة من
الناس والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس لا على جميع الناس
فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب
جزئي وقولنا ما انا رأيت احدا او رجلا ونحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب
كلي وتخصيصه بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان يصدق

علی الغیر انه لم یرا احدا او عدم صدقه علیه لا یقتضی ان یکون قد رای کل احد بل
یکفیه ان یکون رای احدا لان السلب الکلی یرتفع بالایجاب الجزئی لا نقول
السلب الکلی یستلزم السلب الجزئی فیصح ان الرویة الواقعة علی کل احد منفیة
وبهذا یتم ما ذکره المصنف لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصریح والا لزم امتناع ما انا
ضربت زیدا لان نفی ضرب زید یستلزم نفی الضرب الواقع علی کل احد
ویلزم المحال المذکور وتحقیقه ان اختصاص اللزوم بالنفی المذکور اختصاص
اللازم بجواز کونه لازما وقال الفاضل العلامة فی شرح المفتاح ان المفعول فی
قولک ما انا رایت احدا لما کان عاما لوقوعه فی سیاق النفی یلزم ان یکون
معتقد المخاطب علی خلاف ذلک وهو انک رایت کل احد فی الدنیا لان الخطاء فی
هذا المقام انما یکون فی الفاعل فقط کما هو حکم القصر فیلزم ان یکون ما نفی
من الفعل الواقع علی المفعول علی الوجه المذکور متفقا بین المتکلم والمخاطب ان
عاما فعام وان خاصا فخاص [illegible] کلاهما [illegible] لم یکن الخطاء فی
الفاعل بحسب التقدیر بخلافه واعترض علیه بعض المحققین بان الاولی ان
یقید تعیین الفاعل بما هو السلب الکلی اعنی عدم رویة احد من الناس فیجب
ان یکون المخاطب معتقدا ان انا لم ارا احدا من الناس واصاب فی ذلک لکنه اخطا

فی تعیینه فزعم انه غیرک او انت مشارکة الغیر فیفسد [illegible]
هذا السلب اعنی عدم رویة احد من الناس اذ لو اختلف الفعلان ایجابا
وسلبا لم یکن الخطاء فی الفاعل فحسب بل فی الکلمات الدائرة فی هذا المقام
علی التفهیم وهی متقاربة ومنشاوها انهم لم یحافظوا علی محصل کلام الشیخ ولم یفرقوا
بین تقدیم المسند الیه علی الفعل وحرف النفی جمیعا وتقدیمه علی الفعل دون
حرف النفی عند قصد التخصیص فجعلوا التخصیص فی نحو ما انا فعلت
کذا ولیس هذا اول قارورة کسرت فی الاسلام فنقول لحصول کلامه انه
اذا قدم المسند الیه علی الفعل وحرف النفی جمیعا فحکمه حکم المثبت یاتی تارة
للتقوی وتارة للتخصیص کما نذکره عن قریب واذا قدم علی الفعل دون
حرف النفی فهو للتخصیص قطعا لکن فرق بین التخصیص فی النفی فان
قولک انا ما سعیت فی حاجتک عند قصد التخصیص انما یقال لمن اعتقد
عدم سعی فی حاجته واصاب لکنه اخطا فی فاعله الذی لم یسع فزعم انه غیرک
او انت مشارکة الغیر کما ان قولک انا سعیت فی حاجتک انما یقال لمن
اعتقد وجود سعی واصاب فیه لکن اخطا فی فاعله الذی سعی وزعم انه
غیرک او انت مشارکة الغیر واما نحو قولک ما انا سعیت فی حاجتک فهو

على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقع لمن يعتقد وجود سعي اصاب
لكنه اخطأ في فاعله فزعم انه انت وحدك او انت بمشاركة الغير ولا بد
فيه من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكر في النفي ان عاما فعام
وان خاصا فخاص قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت
ان تكون القائل لهذا القول وكان المناظرة في شيء ثبت انه مقول
ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان يقول ما
انا قلت شعرا قط ما انا اكلت اليوم شيئا ما انا رأيت احدا من الناس
لاقتضائه ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء
يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون هذا كلام الشيخ فاذا اعتقد
مخاطب ان ثمة انسانا لم يقل شعرا قط او لم ياكل اليوم شيئا او لم ير
احدا من الناس اصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك
او انت بمشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما
اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا
كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا وانا الذي لم ياكل اليوم شيئا انا الذي
لم ير احدا من الناس لكن اللازم من هذا التخصيص لا يصدق هذا الوصف على

الغير

الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا او اكل شيئا ورأى احدا او لا
يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت
احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي
من العموم والخصوص ولم يقل احد بانه يشتمل للرد على من اصاب في نفي الفعل
واخطأ فيمن نفي عنه الفعل فزعم انه غير المذكور وحده او هو بمشاركة الغير
كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف
النفي ان يكون المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور
مخطيا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور وحده او بمشاركة الغير فليتامل
ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد ضرب
كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما
تقدم وفي هذا اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي و
غيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا بان نقض النفي بالا يقتضي
ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته يعني ان علة امتناعه ما ذكرناه لا ما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء
الضمير حرف النفي يقتضي ذلك وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه

ان كان نفي الفعل عن المذكور بطريق العموم كان اثباته كذلك وان كان نفي الفعل عن المذكور بطريق الخصوص كان اثباته كذلك ١٢

يعني ان علة الامتناع ما ذكرنا لا ما ذكروه الشيخان ولما كان دلالة التقدم على هذا المعنى بالعقل لا بالوضع لم يقل الشارح وفي هذا تصريح بل قال فيه اشارة الى رد الشيخين على انه يجوز ان يكون وجه الاشارة عدم التصريح بالسحق فليفهم جلبي

وايلاء حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل المذكور بعينه ثابتا متحققا
وانما يكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون المخاطب
مصيبا في اعتقاد وقوع الضرب على من عدا زيدا مخطئا في اعتقاد ان
فاعله انت فيقصد رده الى الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا الا انه
لينفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل يعني ان ذلك الضرب الواقع على من
عدا زيدا مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين
الواقع على غير زيد وانت قررته ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا
لك ولا لغيرك ايضا وهذا تحقيق ما ذكره العلامة في شرح المفتاح ان التقديم
يقتضي ان ينتفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفسه عين ذلك
الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب
وحينئذ يكون نفي الضرب محمولا على افراد غير زيد والاثبات لزيد فيتأتى
التوفيق لا يقال يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا
زيدا والآخر على زيد ووقعت المناظرة في فاعل الاول فنفاه المتكلم
عن نفسه واثبته لغيره فيلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول المنتقض
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله فيكون هو ثابتا

لزيد

لزيد ومنتفيا عنه هذا محال وعندي ان قولهم ينتقض النفي بالا يقتضي ان
يكون ضربت زيدا احدا وبان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى
الفعل اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور
هو الضرب الذي استثني منه زيد فالاستثناء انما هو من الاثبات
دون النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست
الذي ضرب الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا
وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان ثم اعلم
ان ما ذكره المص ليس فيه مخالفة لهم في مجرد التعليل بل يظهر اثرها في نحو
قولنا ما انا قرأت القران الا سورة الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المص
لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القران سوى سورة الفاتحة فانه لا امتناع
وعندهم يمتنع بهذا لاقتضائه ان يكون الفاتحة مقروءة للمتكلم غير مقروءة
له وهذا محال والا عطف على ان ولي حرف النفي والمعنى ان ولي المسند
اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا او
معرفا مظهرا او مضمرا او ان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام
نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي

والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي واليه اشار
بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي
غير المسند اليه المذكور به اي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي
في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان غيرك انفرد
بالسعي في حاجته او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب
وعلى الثاني قصر افراد ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو
ولا من سواي ونحو ما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو وحدي مثل منفردا
او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التاكيد دفع
خالجة قلب السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك
وفي الثاني انه صدر عنك بمشاركة الغير والدال صريحا ومطابقة على
دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي دون العكس وقد يأتي
لتقوية الحكم وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي
الجزيل قصدا الى ان تقرره في ذهن السامع وتحقق انه يفعل اعطاء
الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويته تكرار الاسناد كما نذكر
في باب كون المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص

نحو

نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي
للتقوي ولم يمثل المصنف الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تاكيد
المسند اليه فانه محل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه
اشد لنفي الكذب من لا تكذب وكذا من لا تكذب انت مع ان فيه تاكيدا
ولهذا ذكره بلفظ كذا لا لانه لتاكيد المحكوم عليه لا الحكم لعدم تكرره فهو لنا
لا تكذب نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على معنى ان المحكوم
عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب
في هذه الحالة التي اتكلم فيها مسند الى غير الضمير وانما اسندته الى الضمير على
سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معناه ان نفي الكذب منحصر فيه
فليتأمل وكذا قولنا سعيت انا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل
يفيد صدور السعي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي
قصده صاحب المفتاح حيث قال وليس اذا قلت سعيت في حاجتك او
سعيت انا في حاجتك يجب ان يكون ان عند السامع وجود سعي في حاجته
وقد وقع خطأ منه في فاعله فيقصد ازالة الخطأ بل اذا قلته اي المثال الاخير
ابتداء ان يعتقد السامع صدور سعي في حاجته منك غير مشوب بتجوز او سهو

او نسيان اي في الفاعل صح وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما اورد
هذا الكلام في بحث التخصيص وانما خص البيان بالمثال الاخير لانه هو محل
الاشتباه وان شارح العلامة قد اورد في هذا المقام على سبيل التجوز او
السهو او النسيان ما لا يزيدك النظر فيه غير التعجب والتحير وذلك انه قال
الغرض انك اذا قلت ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك
سعيت في حاجتك او سعيت انا في حاجتك لتفيده وجود السعي منك
صح من غير ارتكاب تجوز او سهو او نسيان بخلاف ما لو قلت في الابتداء
لافادة وجود السعي اولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا
بارتكاب تجوز او سهو او نسيان اما الاول فلان قولك انا سعيت
انما يستعمل لرد الخطأ في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته
لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا
او باعتبار انه معناه فيكون سهوا ان لم يعرف انه ليس معناه او نسيانا
ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك لا
في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى
الغير على الانفراد والشركة فان كان فيه قد نسبه الى الغير لغفلته كان

تجوزا

تجوزا او الا لكان سهوا او نسيانا فالتجوز او السهو او النسيان على الاول
من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بني على كلامه هذا ما بني والشجرة
تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكر من التفصيل اذا بني الفعل على معرف
وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس او الواحد
به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس او لا رجلان
فيكون تخصيص واحد قال الشيخ انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم
يقع القصد الى احدهما دون الآخر فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كأن
لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من الجنس فيقع القصد
بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت
ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة
فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس الرجل ولم يدر ارجل هو ام
رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظ دلائل الاعجاز مفصح عن انه يدخل في
تخصيص الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس
طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر كلام المصنف انه اذا بني الفعل على
منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على المنكر

والبناء على المعرف بل اشار في مواضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على
المنكر ايضا قد يكون للتقوي لكن يشترط ان يقصد به الجنس او الواحد كما
في التخصيص فلعلنا نورد كلامه عند تحقيق معنى التقوي ووافقه اي عبد
القاهر السكاكي ع على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن
خالفه في شرائط وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد
النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص وقد يكون للتقوي مضمرا
كان الاسم او مظهرا او معرفا او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما
ذكره المص انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام
صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قائل بالحصر في نحو قوله تعالى الله
يبسط الرزق والله يستهزئ بهم وامثالهما فيما المسند اليه مظهر معرف ومذهب
انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان
كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتابه للفرق بين ما يلي
حرف النفي وما لا يليه وصرح باتفاق الحكم بين الصور الثلث وان قولنا
زيد عرف محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكذلك

فيه فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف والى هذا اشار بقوله ١٠٧
الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان
ان جاز تقدير كونه اي المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا
لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا
معنى وان كان في اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز
اي وقدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى والا وان لم يوجد الشرطان
فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير
او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو
انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله
قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو
رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقدير كونه في الاصل مؤخرا على انه
فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد
بخلاف قمت انا فيجب ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي
واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي لا كونه فاعلا
معنويا فقط كما في تاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر بجعله من باب واسروا

النحوي الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني ان اصله جاءني
رجل على ان رجلا بدل من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب
لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له اي للتخصيص سواه اي سوى تقدير كونه مؤخرا
في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه
مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد
فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط
جعل المنكر من هذا الباب اعتبار التقديم والتاخير فيه ان لا يمنع من التخصيص
مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امراة او لا رجلان
دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول
اي تخصيص الجنس فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر الذي نابه لا يكون
الا شرا فلا يكون السامع مترددا في ذلك فلا يكون شر اهر ذا ناب مفيدا
لتخصيص الجنس اذ ظهور الخير للكلب له يهره ولا يفزعه واما على التقدير الثاني
اي تخصيص الواحد من الافراد فلنبوه اي هذا التقدير عن مظان استعماله
وعن موارد استعمال قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر
شر واحد لا شران وهذا ظاهر واذ قد صرح الائمة بتخصيصه حيث تأولوه بما

اهر ذا ناب

١٠٥ اهر ذا ناب الا شر فالوجه اي وجه الجمع بين قول الائمة بتخصيصه وقولنا
بوجود المانع من التخصيص تفظيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم
والتهويل ليكون المعنى في تنكير المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فيصح قولهم ان معناه ما اهر ذا ناب الا شر فظيع فيكون تخصيصا
نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتى التوفيق بين
الكلامين بهذا الوجه لا بمجرد جعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير
لان الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تأولوه بما اهر ذا ناب الا شر
وللقائل ان يقول بعد ما جعل التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار
كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبه ليفيد الحصر فيتاتى
التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرف فلا يصح فيها ارتكاب
ذلك الوجه البعيد كما لا يصح في المعرف لصحة وقوعها مبتدأ ولا يدفع هذا الا
ان يقال انه انما شرط اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر
ههنا ليس مستفادا من التقديم بل من الوصف بناء على ان التقييد بالوصف
عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا قصير
من غير تقدير كونه مؤخرا ايدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصري في نحو قولنا

ما ضربت اكبر اخويك وهو في معنى ما ضربت احدا كالاكبر وفيه اي فيما ذهب
اليه السكاكي واحتج به لمذهبه نظر اذ الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد
والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيتا على حالهما اي ما دام الفاعل
فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على
حالهما فلا امتناع في تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون
اللفظي تحكم لا يقال الفاعل لا يحتمل التقديم بوجه والتابع يحتمله على
سبيل الفسخ عن المتابعة وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب
وقوله والمؤمن العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع
تقديمه ما دام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم مقام ضميره فلا وتجويز الفسخ
في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا اعتبار
محض منا فلما نعتبر في جرد قطيفة فلنعتبر في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل
حال كونه فاعلا ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه
حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله بنيت بها قبل المحاق بليلة
فكان محاقا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في
قوله عليك ورحمة الله السلام على وجه وبيت الحماسة لو كان يشكي الى الاموات

ما لقي

ما لقي الاحياء بعدهم من شدة الكمد ثم استكيت لاشكاني وساكنه
قبر بسنجار او قبر على قهد فان قوله وساكنه عطف على قوله قبر فاذا ثبت
وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس بمبتدأ
عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة فعلية وكذا رجل جاءني
بدل اصطلاحي قلت امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شائع عند
النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات الطير عطف بيان للعائذات
لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا زيد احد بالرفع على الابدال
لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة ودليل امتناع تقديم الفاعل
وهو التباسه بالمبتدأ قائم ههنا بعينه واما قوله وكان محاقا كله ذلك الشهر
فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل ان يكون كله تاكيدا للضمير
المستتر في كان لا لذلك وقوله قبل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر
بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون من شواذ الحمول لا على الضرورة فلا يدل
على جوازه في السعة ولو سلم ففيه تقدم على المتبوع فقط والمطلوب
جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف
بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط

ان لا يتقدم المعطوف على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في الصفة على المتبوع
والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني في
نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصوله اي التخصيص بغيره اي بغير تقدير التقديم
كما ذكر السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير والتقليل
وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سواه
لكن استلزم كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر
لفوات شرط المبتدأ لا يقال التنكير انما يدل على النوعية بالتهويل او غيره والحصر
انما يستفاد من تقدير التقديم فلا بد منه بحال لانا نقول قد ذكرنا ان التخصيص
بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لصحة وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان
يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر
التقديم والتاخير في صورة المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي الذي يمكن ان
يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا رجل جاءني يعني لا امراة
او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه لا
نقلا ولا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس
الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم

في التقوى

في التقوي لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم
وقال انما قلت يقرب دون ان اقول نظيره لان قائم تمام يتغاير
في الحكاية والخطاب والغيبة في انا قائم وانت قائم وهو قائم اشبه الخالي
عن الضمير وهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي قائم مع انه متضمن
للضمير بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في الخطاب والتكلم والغيبة كما لا
يتغير الخالي عنه نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله
شبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول معه اي لتضمنه الضمير مع
شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله ويقرب يشتمل على امرين
احدهما المقاربة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه
الضمير علة الاول وقوله وشبهه علة الثاني ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن
اراد هذا المعنى فليقرأ او شبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون اوضح ولهذا
اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة
الموصول فانما حكم بذلك لكونه فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة
دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل قائم مع الضمير
معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما

ورجل قائم والحاصل انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه ردّد عيشة
بين الجهتين اما الاول فبان جعل قريبا من هو قام في التقوي واما الثاني
فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد
والاعراب في قائم من زيد قائم بناء علي شبهه بالخالي عن الضمير لوجب
ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الي الظاهر نحو زيد قائم ابوه
لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الي الظاهر قلنا
جعل تابعا للمسند الي المضمر وحمل عليه في حكم الافراد وهذا معني قوله في
المفتاح واتبعه في حكم الافراد نحو زيد عارف ابوه اي جعل تابعا لعارف
المسند الي المضمر عارف المسند الي الظاهر فحكم بانه مفرد مثله وقال المص
معناه اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الي الظاهر وهو ذا كان ليس للظاهر
او مثني او مجموعا ولعله سهو اذ لا حاصل حينئذ لهذا الكلام ومما يتفرع
علي المسند كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا علي سبيل الكناية في نحو
قولك مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعني انت لا تبخل وانت تجود وفي الكتاب
نحو مثل الامير حمل علي الادهم والاشهب وغيري باكثر هذا الناس ينخدع
اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عمن

المخاطب

المخاطب بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده
ويكون هو علي اخص اوصافه او نفي عنه واريد ان من كان علي الصفة التي
هو عليها كان من مقتضي القياس وموجب العرف ان يفعل كذا او ان
لا يفعل كذا لزم الثبوت لاثره او النفي عنها بالطريق الاولي والثاني
كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في النفي وعن سلبه عنه
في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا اثبت للمخاطب ضرورة
ان الجود موجود ولا بد له من محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير
من غير القصد الي انسان سوي المتكلم تصيف بالانخداع ولا شك
في ثبوت عدم الانخداع لاحد في الجملة لزم سلب الانخداع عن المتكلم
فهما قد استعملا علي سبيل الكناية ولم يقصد ثبوت الفعل او نفيه لانسان
مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولنا مثلك لا يوجد وقوله غيري
جني وانا المعاقب فيكم فكانني سبابة المتندم فان التقديم ليس كاللازم
عند قصد هذا المعني والي هذا اشار بقوله من غير ارادة تعريض لغير
المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل له او غير
مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشيا من غير

ارادة تعريض اي لم يتأت من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب
اي جرّ بالم يتأت من ذنب كما ان قولك غيري فعل كذا معناه انا لم
افعله فهذا مقام آخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ولا يلزم فيه من
فليتشبه له لكونه اي يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على
المراد بهما اي بهذين التركيبين لانهما من الكناية المطلوب بها نفس
الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ كما سيجي والتقديم لكونه مفيدا
للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق المبالغة وقوله يرى تقديمه كا
اللازم عبارة الشيخ عبد القاهر في دلايل الاعجاز معناه ان تقتضي
القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول المبالغة بالكناية
لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا
قال وانت اذا تصفحت الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا
على الفعل اذا قصد بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم فيهما اذا لم تقدما
فلو قلت يفعل كذا مثلك او غيرك رأيت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن
صورته ورأيت اللفظ قد نبا عن معناه ورأيت الطبع يأبى ان يرضاه
قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون بحرف النفي

لانه

لانه اي التقديم دال على العموم اي على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه
لفظ كل نحو كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان
بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا
عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي والتاخير لا يفيد الا سلب
العموم ونفي الشمول وذلك اي افادة التقديم النفي عن كل فرد
والتاخير النفي عن جملة الافراد ليلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون
لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله على التاسيس وهو ان يكون
لافادة معنى آخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا للعموم النفي
والتاخير مفيد النفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل
لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام على الافادة خير من حمله على
الاعادة فالملزوم مثله باطل فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر
فالحمل عليه راجح قلنا ممنوع ولو سلم فلم يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان
وضع الكلام في الافادة وكان هذا القائل يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال
ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة بالاستدلال
وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة

اهمل فيها بيان كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد
جعل جزء من المحمول لا ينفصل عنه ولذلك تقدر الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع
هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب ولهذا جعلت موجبة معدولة لا سالبة
محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة ولهذا صح جعلها
في قوة السالبة الجزئية والا فالسالبة الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء
الموضوع فاذا كان قولنا الانسان لم يقم موجبة مهملة معدولة المحمول يكون
معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة
في قوة السالبة الجزئية عند وجود الموضوع كما لم يقم بعض الانسان معنى
متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة بنفي القيام عما صدق عليه الانسان
اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام عن البعض
صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما
صدق الانسان لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود
الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون حكم
منفيا عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا
لبعض آخر وعلى كل تقدير يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد

لجواز

لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الآخر واذا ثبت ان
الانسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل
فرد فلو كان مع دخول كل معناه ايضا كذلك كان كل تاكيدا لا تاسيسا
فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يكون معنى كل انسان لم يقم نفي
الحكم عن كل فرد ليكون كل تاسيسا لمعنى آخر لا تاكيدا لمعنى الاول واما
في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم الانسان سالبة مهملة لا سور فيها
والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية للنفي عن كل فرد لوقوع النكرة
من الانسان بنقائم وانما قال في الاول المستلزمة وهنا المقتضية لان
السالبة الجزئية يحتمل نفي الحكم عن كل فرد ويحتمل نفيه عن بعض وثبوته
للبعض وعلى كل تقدير يستلزم نفي الحكم عن جملة الافراد فاتى بلفظ
الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها يقتضي بحسب الحجة نفي
الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم
هنا بانها في قوة السالبة الكلية احتاج ايضا بيانه فاشار اليه بقوله لورود
موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ كل في سياق النفي وكل
نكرة كذلك تفيد العموم النفي واما قلت غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد

العموم في النفي انما هو النكرة التي يفيد الوحدة في الاثبات واما التي يفيد العموم
في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل فعند ورودها في سياق النفي انما يفيد نفي
العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي واذا كان هذه
السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم
عن كل فرد فاذا ادخلنا عليه لفظ كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه
ايضا نفي الحكم عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فح يجب ان يكون معناه
نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان التقديم قبل
كل لسلب العموم فيجب ان يكون بعده لعموم السلب ليكون كل للتاسيس لا للتاكيد
والتاخر بالعكس في ذلك لان لفظ كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين
فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون
كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل انسان لافادة النفي
عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم الترجيح التاكيد على التاسيس
لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة المعدولة نحو انسان
لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان
انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك

الاسناد

الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسان صار مضافا
اليه فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل
ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا
لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وهذا ليس كذلك لان النفي عن
الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان انما افاده
نفس الاسناد الى كل لا شيء آخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع
هذا المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني
بالتاكيد هنا ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه وح لا يتوجه هذا
المنع اشار الى منع آخر على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة
الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن
كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على الثاني اي على افادة
النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة
لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا ايضا لما مر من التفسير لان هذا
المعنى كان حاصلا بدونه واذا لم يكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن
كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لا يلزم

ترجيح التأكيد على التأسيس اذ لا تأسيس ههنا اصلاً بل انما يلزم ترجيح احد
التأكيدين على الآخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيداً للنفي عن
كل فرد ويلزمه النفي عن الجملة ايضاً فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما
حملت يكون تأكيداً لا تأسيساً فلا يصح قول المستدل انه يجب ان يحمل على النفي عن
الجملة لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس لا يقال دلالة قولنا لم يقم انسان
على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه
بطريق المطابقة فلا يكون تأكيداً لانا نقول اما ان يشترط في التأكيد اتحاد
الدلالتين او لا يشترط فان لم يشترط لزم ان يكون كل في قولنا لم يقم كل
انسان تأكيداً سواء جعل للنفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط لزم ان
يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيداً
لان دلالة قولنا انسان لم يقم على النفي بطريق الالتزام وهو ظاهر مع
بطلان ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم عن الجملة اما بان يكون منفياً عن كل فرد
او بان يكون منفياً عن بعض الافراد ثابتاً للبعض الآخر او بان يكون محتملاً للمعنيين
والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تأكيد وعلى
غيره تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح

على التأسيس

على التأسيس واما اذا جعلناه للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون
تأسيساً قطعاً لان هذا المعنى لم يكن حاصلاً قبله فليتأمل ولان
النكرة المنفية اذا عمّت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما
ذكره هذا القائل لانها قد تبيّن فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد
الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور اعني اللفظ الدال على
كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة ان يكون
موضوعها كلياً وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اي لم يبيّن فيها
ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع او بعضه والكلية هي التي بيّن
فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم
انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التقدير
انه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل
عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا او القوم وان جعلوا سور السلب الكلي
لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور
الكلية كقولنا طرّاً او اجمعين ونحو ذلك مما نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا
يجوز ان يكون هيئة القضية وكون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه

سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في الاشارات والمكان
ادخال الالف واللام يوجب تعميما وادخال التنوين يوجب تخصيصا فلا
مهمل في لغة العرب وقال عبد القاهر في نوفران كلمة كل تارة يكون لشمول النفي
واخرى لنفي الشمول ان كانت كلمة كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن
اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي اولا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي
الطيب ما كل ما يتمنى المرء يدركه * تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غير فعل نحو
قولك ما كل متمنى المرء حاصلا له او حاصل على اللغة الحجازية او التميمية
او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة في حيز النفي واما ان
يكون بتقدير فعل عطفا على اخرت والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس بسديد
لان كلا من الدخول في حيز النفي والتاخر عن اداة النفي لو عطف على شامل
معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه باو اما الاول فظاهر واما الثاني
فلان التاخر عن اداة النفي اعم من ان يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القوم
وما جاءني كل القوم وغير ذلك من الامثلة المذكورة او لا يقع نحو ما كل متمنى المرء
حاصلا فان خصصت التاخر باللفظي فلم يخرج منه الا المعمول المقدم على
الفعل المنفي وان جعلته اعم من اللفظي والتقديري دخل فيه القسمان لان كان

فالكلام

فالكلام لا يخلو عن تعسف وانما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله اذا دخلت ١١٣
كلا في حيز النفي بان تقدم النفي عليه لفظا او تقديرا للعين كما اذا قدمتها على
الفعل المنفي العامل فيها فانه مؤخر تقديرا لان مرتبة المعمول التاخر عن
العامل فالاقرب ان يجعل عطفا على اخرت عن اداة النفي ما اذا لم
يدخل اداة النفي على فعل عامل في كل على ما يشعر به المثال المذكور والمعنى
بان اخرت عن اداة النفي الغير الداخل على الفعل العامل فيها او جعلت
معمولة للفعل المنفي اما فاعلا لفظيا او تاكيدا له نحو ما جاءني القوم
كلهم وما جاءني كل القوم وقدم التاكيد لان كل اصل فيه او مفعولا لذلك
متاخرا نحو لم آخذ كل الدراهم او الدراهم كلها او مقدما نحو كل الدراهم لم
آخذ والدراهم كلها لم آخذ وترك مثال التاكيد اعتمادا على ما سبق وجعل
الفعل منفيا بلم لان المنفي بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم وان على
ما بين في النحو وكذا اذا وقعت مجرورا او ظرفا نحو ما مررت بكل القوم وما
سرت كل الايام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي الى الشمول خاصة لا
الى اصل الكلام وافاد الكلام ثبوت الفعل او الوصف لبعض ما اضيف اليه
كل ان كانت كل في المعنى فاعلا للفعل او الوصف الذي حمل عليه او عمل

قوله لما قال ذو اليدين هو عمرو بن عبيد وسمي بذلك لأنه كان يعمل بكلتا يديه وقيل لطول يديه

فيما كونوا في الفعل ما كل القوم يكتب وربما يكتب كل القوم وفي الوصف ما
كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد أنها تعلق أدراك ابل ببعض متمنياته
وتعلق الأخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال
قال الشيخ إذا تأملنا وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد
بعضا كان وبعضا لم يكن وفيه نظر لأنا نجد حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل
ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب كل كفار أثيم ولا تطع
كل حلاف مهين فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي وإلا أي وإن لم يكن
داخلة في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولة للفعل المنفي
عم النفي كل فرد مما أضيف إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد كقول
النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أقصرت الصلوة
فقصرت أم نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن أي لم يقع واحد منهما لا القصر
ولا النسيان وعليه أي على عموم النفي وشموله لكل فرد ورد قوله أي أبي النجم
قد أصبحت أم الخيار تدعي علي ذنبا كله لم أصنع برفع كله على معنى لم أصنع
شيئا مما تدعيه علي من الذنوب قال المص المعتمد في إثبات المطلوب
الحديث وشعر أبي النجم أما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين أحدهما أن السؤال

بأم

بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام في اعتقاد
المستفهم فجوابه إما بالتعيين أو بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة
له في اعتقاد ثبوت أحدهما لا بنفي الجمع منهما لأنه لم يعتقد ثبوتهما جميعا
فيجب أن يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما والثاني ما روي أنه
صلى الله عليه وسلم كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان ردا
له لأنه إنما ينافي نفي كل منهما لا نفيهما جميعا إذ الإيجاب الجزئي رفع
للسلب الكلي لا للسلب الجزئي وأما الاحتجاج بشعر أبي النجم فلأنه فصيح
والشائع فيما إذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير أن ينصب الاسم على المفعولية
نحو زيدا ضربت وليس في نصب كله ههنا ما يكسر له وزنا وسياق كلامه أنه
لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك العموم و
الرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الفصيح إلى الرفع المحتاج
إلى تقدير الضمير من غير ضرورة وللقائل أن يقول إنه مضطر إلى الرفع إذ لو نصبها
لجعلها مفعولا وهو ممتنع لأن لفظة كل إذا أضيفت إلى مضمر لم تستعمل في
كلامهم إلا تأكيدا أو مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت كلكم ولا مررت
بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا أن الرفع

في كلهن على الابتداء وحذف الضمير من الخبر جائز على السعة اذ لا ضرورة تلجئه
اليه لامكان ان تقول كلهن مثلث بالنصب واعترض عليه ابن الحاجب بانه
مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا اذا اضيف
الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ الا فبابها ان يستعمل تاكيدا
لما تقدم مما لا اشتملت على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء
ما اضيف اليه ولما اضيفت الى المضمر كان الجملة متقدما ذكرها او في حكم المتقدم
الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة عما
هي لها فلذلك يقال ان الامر كله لله بالرفع والنصب ولا يقال الا ان كله لله
كلا فيه واما تاخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من
الحذف والذكر والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر
من الحال وقد يخرج الكلام على خلافه اي على خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء المقام
اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل فان مقتضى الظاهر
في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه وعدم قرينة
تدل عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود كما
المظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو

المدح العام

المدح العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم
جنس المتعقل في الذهن ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص
بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان ثم بعد تفسير الضمير بالنكرة صار قولنا نعم
رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من تفسير المقصود وتفصيله
بما يسمى مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد واما هو من هذا الباب في احد
اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدأ ونعم رجلا خبره فالتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع
لاحتمال ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت
لو كان كذلك لوجب ان يقال نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون
ولفات الابهام المقصود في وضع هذا الباب وما صح تفسيره بالنكرة اذ لا معنى
له قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه التزام كون
ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لشبهه بالاسم الجامد
في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فلكونه
حاصلا من التزام تاخير المخصوص في اللفظ الا نادرا وبهذا الاعتبار يصح تمييزه
بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله

ذرعها سبعون ذراعا أو لدفع لبس المخصوص بالفاعل كما هو في قولهم
هو أو هي زيد عالم مكان الشان أو القصة فالاختيار فيه ايضا خلاف
مقتضى الظاهر ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مونث غير فضلة
نحو هي هند مليحة ونحو فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه
راجع الى ذلك المونث ولم يسمع نحو هي الامير بني غرفة وهي زيد عالم وان كان
القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم ربه رجلا وربها
وربه رجلا وقوم وربها وقصاعن تسبيح كوان لانه ليس من باب المسند اليه ويمكن
تعليل وضع المضمر موضع المظهر بما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه
في ذهن السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره
اي انتظر السامع ما يعقب الضمير ليفهم منه معنى لما جبل الله تعالى عليه النفوس
من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضل
تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومكابدة الطلب في القلب محل ومكانه
لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما
مغتنى به فلا يقال هو الذباب يطير قالوا وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير يدل
على التفخيم والتعظيم هو السر الذي التزام تقديم ضمير الشان وهو مقتضى التزام

116 ناخير المخصوص في باب نعم لكنه جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم
جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان
السامع اذا لم يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشان دون الضمير في باب
نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح
امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القران أو لانه بلغ من عظم شانه الى ان
صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي أو لادعاء ان الذهن لا يلتفت الى
غيره كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق وقد يعكس اي يوضع
المظهر موضع المضمر فان كان اي المظهر الموضوع موضع المضمر اسم اشارة
فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله
اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل الاول بمعنى
كامل العقل متناه فيه كما يقال مررت برجل رجل اي كامل في الرجولية
اعيت اي اعيته بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه
طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا هذا الذي ترك الاوهام حائرة
وصير العالم النحرير المتقن من نحر العلوم اتقنها زنديقا كافرا نافيا
للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى

اذ السامع ما يسمع المعين الميلان فيه ضمير فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم

حكم سابق غير محسوس هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان المقام
مقام المضمر لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب الشأن وهو جعل الاوهام حائرة
والعالم النحرير زنديقا كملت عناية المتكلم بتمييزه فابرزه في معرض المحسوس
كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له تلك الصفة
العجيبة الحكم البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما و
الجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند اليه بحكم بديع انه عبارة عنه و
كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما فيه من التعسف او التهكم بالسامع
عطف على كمال العناية اي او للتهكم بالسامع والسخرية كما اذا كان السامع
فاقد البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته اي بلادة السامع بانه
لا يدرك غير المحسوس او فطانته بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس
او لادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع اسم الاشارة
موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول
ابن دمينة تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن
من شجي يشجى بالكسر علم يعلم واما شجا يشجو فهو متعد يقال شجاني
هذا الامر اي احزنني وما بك علة تريدين قتلي قد ظفرت بذلك

ولم يتعلق به لادعاء ان قتله قد ظهر ظهور المحسوس بالبصر الذي يشار اليه باسم
الاشارة وان كان المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة
فلزيادة التمكن اي تمكن المسند اليه عند السامع نحو قل هو الله احد الله
الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره من غيره
اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن من
غير باب المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي ما انزلنا القرآن
الا بالحكمة المقتضية لانزاله وما انزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى
كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة او تقوية داعي المأمور
اي ما يكون داعيا للمأمور الى الامتثال والاتيان به مثالهما اي
التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يأمرك
بكذا مكان انا آمرك وعليه اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي
المأمور من غيره اي غير باب المسند اليه قوله فاذا عزمت بعد المشاورة ووضح
الرأي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظة الله من تقوية داعي
النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة
الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف اي طلب العطف والرحمة

كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب فقد دعاكا فان تغفر فانت
لذاك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي على ان
يكون العاصي بدلا من انا لان في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترتب العفو
ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكن من وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى يا ايها
الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات
المذكورة عليه وليشعر بان الذي وجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول
الموصوف بتلك الصفات كائنا من كان انا او غيري اظهارا للنصفة و
بعدا من التعصب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام من الحكاية الى
الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا هذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون
عن الحكاية الى الغيبة ففي العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى
النقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور وهو ان يكون الغيبة
باسم مظهر لا مضمر غائب والاول اوفق لقوله بل كل من التكلم والخطاب
والغيبة مطلقا ينقل الى الآخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب
الثلثة في الاثنين لان كلا من الثلثة ينقل الى الآخرين [illegible]

وقوله

وقوله مطلقا زيادة من المقاييس مصرح في كلام السكاكي لكنه مراد بحسب
ما علم من مذهبه في الالتفات بالنظر الى الامثلة ويحتمل ان يتعلق بالغيبة
يعني سواء كان الغيبة باسم مظهر او مضمر غائب او بالجميع على معنى سواء
كان الغيبة باسم مظهر في المسند اليه او في غيره وسواء كان كل منها قد ورد
في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او في غيره وسواء كان كل لم يورد لكن كان
مقتضى الظاهر ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم
تفسير السكاكي ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا مأخوذا من التفات
الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه وقول صاحب الكشاف انه
يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم
الثلثة كقول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع
ويروى بكسرهما خصص هذا المثال من بين امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة
على ان مذهبه ان كلا من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر
ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد صرح بان في قوله ليلك التفاتا
لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند الجمهور ان الالتفات
هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة

بعد التعبير عنه اي عن ذلك المعنى باخر منها اي بطريق آخر من الطرق
الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويكون مقتضى
ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا التعريف كلام المصنف
في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم
ان الالتفات هو انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب و
الغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية لنشاطه و
ايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير اشيا
ليس من الالتفات منها نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال
وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا ونحو ذلك مما عبر
عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم المظهر او ضمير
الغائب ومنها يا زيد قم ويا رجلا له البصر خذ بيدي وفي التنزيل
أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم لان الاسم المظهر طريق غيبة
ومنها تكرار الطريق الملتفت اليه نحو اياك نعبد واياك نستعين واهدنا
وانعمت فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه
وان الصدق على كل منها انه يعبر عن معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق

آخر

آخر منها يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير له في هذا
الفن ونحو قولنا يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم
عدم فانه لا التفات في ذلك لان حق العائد الى الموصول ان يكون
بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب فكل
من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر وما سبق الى بعض الاوهام من ان
نحو يا ايها الذين آمنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس في شيء
قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدرة كان القياس ان
يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان القصد
في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الاول لم يبال برد الضمير على الاول
وحمل الكلام على المعنى لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين
حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ومن زاد
للاخراج بعض ما ذكرنا قيدا آخر وهو ان يكون التعبيران في كلامين فهو غلط
لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا ضمن قراءة ليريه بالغيبة فيه التفات
من التكلم الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام
آخر بل هو من متعلقات ليريه ومتمماته وهذا اخص اي الالتفات بتفسير

الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل عنده اعم من ان يكون قد عبر عن
معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق اخر او يكون مقتضى
الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مختص بالاول فكل
التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم
ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العاير الارمد وذلك
من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود في الصحاح العاير قذى العين
وفي الاساس في عينه عوار وعاير اي غمصة تمض منها وباتت له
ليلة من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول
عند الجمهور وقد صرح السكاكي بان في كل بيت من الابيات الثلثة التفاتا
وقول صاحب الكشاف قد التفت امرؤ القيس ثلث التفاتات في ثلثة
ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون
احدها في بات والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب
في ليلك والآخر باعتبار الانتقال من الغيبة في بات او يكون الثالث
في ذلك باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح ان فيها ثلثة
التفاتات على مذهب الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون

في شيء

في شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد الانتقال من الخطاب في ليلك الى
الغيبة في بات قد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا
يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وحدها وعن الثاني بانا لا
نسلم ان الكاف في ذلك خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو
خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله هل يزجركم رسالة مرسل ام ليس
ينفع في اولاك الوك ام تقيل اولا لكم وكما في قوله تعالى ثم عفونا عنكم من بعد
ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم وقوله بكرا صاحبي قبل
الهجير ان ذاك النجاح في التبكير حيث لم يقل ذلكما ومثال الالتفات من
التكلم الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون ومكان
ارجع فان قيل ترجعون ليس خطابا بالنفس حتى يكون المعبر عنه واحدا
قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى وما لكم لا تعبدون
الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هم المخاطبون فان قلت ح
يكون قوله ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون
على خلاف مقتضى الظاهر قلت لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى
الظاهر لان الظاهر يقتضي ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجري اللاحق على

هست یعنی الله تو نفس دل خوش در طلب خوبان هست در زمان رفتن جوانی در زمان نزدیک شد بپیری تکلیف داده است مرا این قلب برای لیلی
وحال این است که تحقیق بعید شده است قرب او و باز آمدند سختیها که بودند که می گشتند در میان ما یا لیلی و آن چیزها که بودند بیشی از این یعنی اوال
که پیشی از این بود هو شد

سبعن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله من نبأ جاءني وقد قطع المص
بانه وارد على مقتضى الظ وزعم ان الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف
مقتضى الظ وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر لان مثل
ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره فلو كان
واردا على مقتضى الظ لما انحصر الالتفات في خلاف مقتضى الظ عند غير
السكاكي ايض فلا يتحقق اختلاف بينه وبين غيره ثم الحق انه ينحصر في
خلاف مقتضى الظاهر وان مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما
حققناه والى الغيبة انا اعطيناك الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد
كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة ولم يجئ
في الجانب والمخاطب في الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله
بأي نواحي الارض ابغي وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما
للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم قول علقمة بن عبدة
طحا بك اي ذهب بك قلب في الحسان متعلق بقوله طروب قال
المرزوقي معنى طروب في الحسان له طرب في طلب الحسان ونشاط
في مراودتها بعيد الشباب اي حين ولى الشباب وكاد حين عصر حان

مشيب اي زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفني ليلى فيه التفات من ١٢١
الخطاب في طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفني ضمير
القلب وليلى مفعوله الثاني اي يكلفني ذلك القلب ليلى ويطالبني وصلها
وروي بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اي
شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب ففيه التفات ايض من
الغيبة الى الخطاب وفي قوله طحا بك فيه التفات ايض عند السكاكي لا عند
الجمهور وقد شط اي بعد وليها اي قربها وعادت عواد بيننا وخطوب
قال المرزوقي معنى عادت يجوز ان يكون فاعلت من المعاداة كان الصوارف
والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يكون من عاد يعود اي عادت عواد
وعوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل والى الغيبة حتى اذا كنتم
في الفلك وجرين بهم بريح طيبة مكان بكم ومن الغيبة الى التكلم والله الذي ارسل
الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت مكان فساقه والى الخطاب
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل في ضرام السقط
ان من شرط الالتفات ان يكون المخاطب بالكلام في الحالين واحدا كقوله
تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام وان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر

فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجري من العبد مع الله لا مع غيره وكذلك
قول جرير تعزي بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثني
يا فداك ابي وامي بسيب منك انك ذو ارتياح فانه ليس من الالتفات
في شيء لان المخاطب في البيت الاول امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو
الخليفة فهذا اخص من تفسير الجمهور وقول ابي العلاء هل تزجرنكم رسالة
مرسل ام ليس ينفع في اولاك الوك ففيه التفات عند الجمهور من الخطاب
في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو قال انه اضراب عن
خطاب بني كنانة الى الاخبار عنهم والحال يرى من قبيل الالتفات
فليس منه لان المخاطب بهل تزجرنكم بنو كنانة وبقوله اولاك انت
وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام بجملة مستقلة
ملاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء ونحوهما كما في قوله تعالى
وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله
قلوبهم وفي كلامهم قصم الفقر ظهري والفقر من قاصمات الظهر وفي قول
جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث ايتها الخيام
اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني

ان يذكر

ان يذكر معنى فيتوهم ان السامع اختلجه شيء فيلتفت الى كلام يزيل
اختلاجه ثم يرجع الى مقصوده كقول ابن ميادة فلا صرمه يبدو وفي
الياس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كأنه ما قال فلا صرمه يبدو
قيل له وما تصنع به فاجاب بقوله وفي الياس راحة ووجهه اي وجه حسن
الالتفات على الاطلاق ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب آخر
كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب لنشاط السامع
واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد تختص مواقعه بلطائف قد
يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص بحسب مناسبة المقام كما
في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد
من نفسه محركا للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجري عليه صفة من
تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها
خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم الدين المفيد انه اي ذلك الحقيق
مالك الامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين على طريق الاتساع
والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
فح يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد

وكلما اجري عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك المحرك الي
ان يؤول الامر الي خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله مالك يوم
الدين المفيدة انه اي ذلك الحقيق مالك الامر كله في يوم الجزاء لان اضيف
مالك الي يوم الدين علي طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في
يوم الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في
القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع
والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يعني فاطبعه
بالدعاء اذا دعوت له حوائجه والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد
ذلك الحقيق بالحمد بما يدل على تخصيصه بان العبادة وهي غاية الخضوع
والتذلل له لا لغيره وبان الاستعانة في جميع المهمات منه لا من غيره و
تعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعانة على
اداء العبادة ويكون ايهاما بالمعونة ليتلائم الكلام فيكون العبادة له
لذاته لا وسيلة الي طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختصة بها
موقع هذا الالتفات وهي ان فيه تنبيها على ان العبد اذا اخذ في القراءة
يجب ان يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور هذا الذي ذكره المصنف

جار

١٢٣

جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف وهو انه لما ذكر الحقيق بالحمد واجري
عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء و
العبادة فالتفت وخوطب ذلك المعلوم المتميز بقيل اياك يا من هذه
صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز الذي
لا يحق العبادة الا به لان الخطاب ادخل في التميز واعرف فيه فكان تعليق
العبادة به تعليقا بلفظ التميز به لتشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ازدياد
ذكر لوازم الشيء وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر
الله تعالى توجه النفس الي ذات الحقيق بالعبادة فكلما اجري عليه صفة من تلك
الصفات العظام ازداد ذلك فقد وصف اولا بانه المدبر للعالم واهله
وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم لهم امر
المعاش وليستعدوا للامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب و
اليه معاد العباد فانصرفت النفس اليه بالكلية لتناهي وضوحه وتميزه بسبب
هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه صفاته يجب ان يكون معلوم
التحقق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث يراه
وفي هذه حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة فههنا ينبغي ان

يكون عن قلب حاضر كأنه يشاهده ويراه ولا يلتفت إلى ما سواه ولما
انجر كلامه إلى ذكر خلاف مقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه وإن
لم يكن من مباحث المسند إليه فقال ومن خلاف المقتضى الظاهر تلقي المخاطب
بغير ما يترقب بحمل الكلام على خلاف مراده الباء في بغير للتعدية وفي بحمل
للسببية والمعنى من خلاف مقتضى الظاهر أن يتلقى المتكلم المخاطب
الذي صدر منه الكلام بغير ما يترقبه بسبب حمل كلام المخاطب على
خلاف مراده تنبيها له على أنه أي ذلك الغير هو الأولى بالقصد
والإرادة كقول القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا
إياه لأحملنك على الأدهم يعني القيد مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب
هذا مقول قول القبعثري فأبرز وعيد الحجاج في معرض الوعد وتلقاه بغير
ما يترقب بأن حمل الأدهم في كلامه على الفرس الأدهم أي الذي غلب
سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم إليه الأشهب أي الذي
غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد ومراد الحجاج إنما هو القيد فنبه على
أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير أي من كان
مثل الأمير في السلطان أي الغلبة وبسطة اليد أي الكرم والمال

والنعمة

١٢٤ والنعمة جدير بأن يصفد أي بأن يعطى المال ويهب من الأصفاد
لا أن يصفد أي يقيد ويوثق من صفده وقال له ثانيا إنه أي الأدهم
حديد فقال لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا فحمل الحديد
على خلاف مراده أو السائل عطف على المخاطب أي تلقي السائل
بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره أي غير ذلك السؤال تنبيها على
أنه أي ذلك الغير الأولى بحاله أي حال ذلك السائل أو المهم له كقوله تعالى
يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في
اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا ما بال الهلال
يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا حتى يمتلئ ويستوي ثم
لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ولا يكون على حالة واحدة فأجيبوا
ببيان الغرض من هذا الاختلاف وهو أن الأهلة بحسب ذلك
الاختلاف معالم يوقت بها الناس أمورهم من المزارع والمتاجر ومحال
الديون والصوم وغير ذلك ومعالم الحج يعرف بها وقته وذلك للتنبيه على
أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض لا عن السبب لأنهم
ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض

ذكره لكتاب يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من خير فللوالدين والاقربين
واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان
المصرف تنبيهاً على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان
يقع موقعها وكل ما فيه خير صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التعرض دون القصد
ومن خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق
وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور فصعق من في السموات ومن في الارض بمعنى يصعق
في الكلام وهذا في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومنه التعبير عن المستقبل
بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين لواقع مكان يقع ونحوه التعبير عنه بلفظ اسم
المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع الناس لما فيه من الثواب و
العقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت
كل من اسمي الفاعل والمفعول يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال
وح يكون بمعنى لواقع ليقع ومجموع ليجمع من غير تفرقة الا ان دلالة الفعل على
الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض وبالجملة اذا كان معناه
الاستقبال يكون واردا على مقتضى الظاهر قلت لا خلاف في ان اسم الفاعل
والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز وفيما هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي

عند

عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع منزلة الواقع والتعبير عنه بما هو موضوع للواقع
يكون خلاف مقتضى الظاهر ومنه اي ومن خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل
احد اجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون
الداعي الى اعتباره من جهة اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى
تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله
قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا اي لا يك
موقف الوداع موقفا والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف
صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت الناقة على الحوض والمعنى عرضت
الحوض على الناقة لان المعروض عليه ههنا يجب ان يكون له ادراك يميل به الى
المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في الاصبع
ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنه لما كان
المناسب هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويتحرك بالمظروف نحو الظرف
وههنا الامر بالعكس قلبوا الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي
بعد حول أظبي كان امك ام حمار اي ذهب السؤدد من الناس واتضعوا الصفات
اللئام حتى لو تنبهوا على هذا السنة لا يبالي ان كان منهم نجيبا كان ام غير نجيب

فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان اظبي مرفوع بكان المقدر لا بالابتداء
لأن الاستفهام بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك
موقف منك الوداعا ويحصل المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة
بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر بانه غير متصور فوجوده كعدمه فالمقصود المذكور
بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل فيه وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي
مبتدأ او كان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل
في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لأن دخول الهمزة في الاسم اكثر من
ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ
بخلاف هل زيد قام نعم لا قلب فيه من جهة اللفظ لأن اسم كان ضمير
الضمير معرفة كما يقال رجل شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى
لأن المخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى اظبي كان امك ام حمار لأن
المقصود التسوية بين ان يكون ابنه ظبيا وان يكون حمارا نفيا وقبله
اي القلب السكاكي مطلقا انما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ولا
يشجع عليه الا كمال البلاغة وامن الالتباس ويأتي في المحاورات وفي الاشعار
والتنزيل ورده غيره اي غير السكاكي مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا

لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل كقوله اي قول رؤبة
ومهمه اي مفازة مغبرة مملوة بالغبرة ارجاؤه اطرافه ونواحيه جمع الرجا
مقصورا كأن لون ارضه سماؤه فيه مضاف محذوف اي لون سمائه
لغبرتها لون ارضه وهذا عجز قوله اي لونها فالمصراع الاخير من باب القلب والمعنى
كأن لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة ما ليس في تركه
للاشعار بان لون السماء قد بلغ من الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض
في الغبرة والا اي وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لأنه العدول عن مقتضى
الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على
قسمين احدهما ان لا يتضمن ما يوهم عكس المقصود كقوله اي قول القطامي
يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت السطح
بالفدن اي القصر السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن
بالسياع وجواب لما قوله بعده امرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن ان
لن تستطاعا وللقائل ان يقول انه يتضمن من المبالغة في سمن الناقة ما لا
يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع قد بلغ من
العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع

بالنسبة الى الاذن والثاني ان يتضمن ما يوهم عكس المقصود فيكون ادخل
في الرد كقول الحريث وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح
الاقدام والمعنى قارح البصيرة وجذع الاقدام على انه حال من الضمير في الحريث
ولم اصب بمعنى لم اجرح وذلك لان الجذوعة حداثة السن والقروح تمامه
وتناهيه فالكاتب وصفني الراي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام
الاقتحام في المعارك بالجذوعة كما يقال اقدام غر وراي مجرب فليس في هذا
القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب بانه ليس من باب
القلب لان قوله جذع البصيرة حال من الضمير في لم اصب لانه اقرب فجاء لم
الف من اصبت الشيء الفيته ووجدته اي لم الف بهذه الصفة بل وجدت
بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه لم اجرح لان ما قبله
الابيات يدل على انه جرح ويجد منه الدم ولان في فحوى كلامه دلالة
على انه جرح ولم يكن اعلاما بان الاقدام ليس معللا للمجام ومحتاجا على ترك الفكر
في العواقب ورفض الحذر نحو حاجس المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث
لان قوله وقد اصبت اي جرحت يصلح قرينة على ان لم اصب بمعنى لم اجرح
وجعله بمعنى لم الف فلا قرينة عليه مع ما فيه من تغيير النظم وارادة الكلام

على اثبات

على اثبات الجرح لا لانا في ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا من لم اصب
المعنى اي لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على
انه لما جعل بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لا حالا
لانه احسن تادية للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه الامام المرزوقي وهو
ان جذع البصيرة حال من الضمير في الحريث وجذوع البصيرة عبارة عن انه
على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له ما يبرم في الاقتحام ولم يتطرق
اليه تقاعد الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته
للحروب وذلك لانه قال المعنى الحريث وقد بلغت ما اردت من
الاعداء ولم يبالوا ما ارادوا مني وانا على بصيرتي الاولى لم ينثن لي في الاقتحام
ولا غلبة في اختيار التطرق والانحراف بل قد صار اقدامي في الحرب
قارحا لطول ممارستي وكثرة مباررتي

الباب الثالث

احوال المسند اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه وانما قال في المسند اليه
حذفه وفي المسند تركه رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوى ركن في الكلام
واعظمه فالاحتياج اليه فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه
اتي به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لغرض بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة

في الاصطلاح فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابئ بن
الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
الماوي رحله اي منزله وماواه وقيار اسم فرسه ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على
الغربة والتوجع من الكربة حذف المسند من الثاني والمعنى اني لغريب وقيار
ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق
المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا
عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر نحو ان زيدا
وعمرو منطلقان وفي ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم
ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الجملة ولا يلزم ارتفاع
الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا
آخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على
جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تشريك لهما في عامل كما تقول ليت زيدا
قائم وعمرو منطلق والسر في تقديم قيار على خبر قصد التسوية بينهما في التحسر على
الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل
اني وقيار لغريب لجاز ان يتوهم ان له مزية على قيار في التاثر عن

الغربة

الغربة لان ثبوت الحكم اولا اقوى فقدمه ليتاتى الاخبار عنهما دفعة بحسب الظ
تنبيها على ان قيارا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء
في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي
قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون
والنصارى الاية وقال الصابئون مبتدا وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة
على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب فائدة تقديم الصابئين
التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان
صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها
المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف هذا
صحيح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق
وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني
على ان بريا خبر والدي وخبر كنت محذوف وهو عندهم من عطف المفرد
وجعله النحاة على ان المذكور خبر كنت ووالدي مرفوع بالابتداء
الخبر محذوف قال المرزوقي في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده
وقد كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم

ان البحر مرفوع بالابتداء
على تقدير التاخير والمعنى كان
منه البر مترعا

المعطوف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التاخير وانما قدم
لفرط الاهتمام ولو انهم قدروا المحذوف من الثاني حضورا اي كنت منبريا
وذا الذي الصابريا وكان الرتبة مترعا والبحر الصافي مترعا ليكون من عطف
المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا او قولك زيد منطلق
وعمرو اي عمرو كذلك فحذف لذلك احترازا من عبث بغير ضيق المقام وقولك خرجت
فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجاة
يدل على مطلق الوجود فاذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب
فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية الخبر فيقدر بحسبها كما
في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك
والفاء في فاذا قيل هي للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي
مفاجاة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت
ففاجات وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجات فحينئذ يكون مفعولا
لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون مضافة
الى الجملة وقال المبرد ان اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ
اي فبالمكان زيد والزمخشري تقديره ثبتها اذا الشرطية لكنه لا يطرد في

نحو

نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا يعني لقولنا فبالمكان زيد بالباب وقوله
اي قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا
جمع سفر كصحب وصاحب مهلا اي بعدا وطولا اي ان لنا في الدنيا
حلولا ولنا عنها الى الآخرة ارتحالا وان في السفر الرفاق قد توغلوا في المضي
لا رجوع لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف
قطعا بخلاف ما سبق لقصد الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين مع
اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو ان مالا وان ولدا وان
زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا
وان ولدا قال عبد القاهر لو اسقطت ان لم يحسن الحذف او لم يجز لانها
الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه ايضا ضيق المقام اعني
المحافظة على الشعر والضجر بعد ما تقدم للاختصار بدون الضيق كقولك
ان زيدا وان عمرا اي لهما وعليه قوله ان محلا يعني على هذا الاسلوب الذي هو
حذف خبر ان المكررة ظرفا ولم يقصد انه بدون ضيق فافهم وقوله تعالى لو انتم
تملكون خزائن رحمة ربي تقديره لو تملكون تملكون فحذف تملكون الاول لوجود المفسر
وابدل من ضميره المتصل اعني الواو ضمير منفصل وهو انتم لتعذر الاتصال

لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم اسم او جملة والغرض
منه الاحتراز عن العبث اذ المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر
فلو اظهر لم يحتج اليه وانما صير اليه لان لو انما يدخل على الفعل فانتم فاعل
الفعل المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيد ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون
انتم تملكون لان حذف المؤكد اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف
المؤكد وابقاء التاكيد وقال صاحب الكشاف في هذا ما يقتضيه
علم الاعراب فاما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على
الاختصاص وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول
لما سقط لاجل المفسر ابرز الكلام في صورة المبتدأ او الخبر يعني ان
ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ او خبر يفيد الاختصاص فكذا
لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام
على ان قولنا انا عرفت يفيد الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تاكيد
مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل
يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند اليه اي
فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل

من المعنيين بخلاف ما لو ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي
لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى
وبان يسوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر الجميل اجمل لا
يدل على حصوله له وبان الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا
جميلا وحمله على حذف المبتدأ اوفق له دون حذف الخبر وبان قيام
الصبر به قرينة حالية على حذف المبتدأ وليس على خصوص حذف الخبر اعني
اجمل قرينة لفظية ولا حالية وفيه نظر لان وجود القرينة شرط الحذف بحيث
لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هي انه اذا اصاب الانسان
مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى
وايضا يرجح حذف المبتدأ قراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه
اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ التعريف فحمل الكلام على وجه
يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا
صبر جميل اجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى بل انه اجمل من الجزع
وبث الشكوى ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلثة اي لا
تقولوا ان في الوجود آلهة ثلثة او ثلثة آلهة فحذف الخبر ثم الموصوف

او المميز او لا تقولوا الله والمسيح وامه ثلثة اي يستوون في استحقاق العبادة
والرتبة كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة ورتبة قيل هم ثلثة
فحذف المبتدأ قال صاحب المفتاح وقد يكون حذف المسند بناء على
ان ذكره يخرج الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك ام عمرو فانك لو قلت
ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع
وذلك لانه اذا وليت ام والهمزة جملتان مشتركتان في احد الجزئين اعني
المسند اليه او المسند وتقدر على ايقاع مفرد بعد ام نحو اقام زيد ام قام عمرو
وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك او وعندك عمرو فام منقطعة
لا متصلة لانك تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو اقرب الى الاتصال
لكون ما قبلها وما بعدها بتقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة
دليل الانقطاع وقولنا مع القدرة على المفرد احتراز عن نحو الفعلين
المشتركين في الفاعل نحو اقمت ام قعدت او اقام زيد ام قعد لان كل فعل لابد
له من فاعل فهو متصلة ويجوز مع عدم التناسب بين معنى الفعلين ان يكون منقطعة
نحو اقام زيد ام تكلم ولابد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق
نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند

لان هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن
سؤال محقق وجمهور النحاة على ان المحذوف فعل والمذكور فاعل لان السؤال
عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل اولى وفيه نظر لانه ان
اريد ان السؤال عن الفاعل الاصطلاحي فممنوع بل لا معنى له وان اريد ان
السؤال عمن فعل الفعل وصدر عنه فتقديره في قولنا الله خلقها
يؤدي الى هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى
من الاسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السؤال جملة
اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق
السؤال ولان السؤال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل وتقديم المسؤل عنه
اهم والجواب انه يحمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من
الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او مقدر عطف على
محقق اي كوقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في
مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كانه قيل من يبكيه فقال ضارع اي
يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء

لان الجار والمجرور يكفيه رائحة من الفعل اي يبكيه من يذل للاجل خطوته لانه
كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء وتعلقه بيبكي المقدر ليس بقوي لجهة
المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط الذي ياتيك للمعروف من
غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع
مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته
الطوائح ولا يقال المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية
اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك
المنايا يزيد وتطيح على التقديرين بمعنى الماضي عدل اليه استحضارا للصورة
ذلك الامر الهائل ويفضله اي يفضل نحو ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل
الفعل مبنيا للمفعول ويرفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل
مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه وهو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل
ونصب يزيد مفعولا لتكرر الاسناد اذ قد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا
وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك باكيا يستند اليه هذا البكاء
لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند الى مفصل ولا شك ان
الاسناد مرتين اوكد واقوى ولان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس

فيكون

فيكون اوفى وقد يقال ان الاسناد اجمالا في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه
سؤال عن تعيين الفاعل المعلوم اسناد الفعل اليه على الاجمال ولا يبعد ان يقال قد
اسند ثلاث مرات اثنين اجمالا وواحدا تفصيلا وبوقوع نحو يزيد غير فضلة
بل جزء جملة مسندا اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة وبكون
معرفة الفاعل كحصول نعمة غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي
ذكر الفاعل فيكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب وهو الذ بخلاف ما اذا
بني للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان يفضل نحو ليبك يزيد بنصب
يزيد وبناء الفعل للفاعل على خلافه لسلامته عن الحذف والاضمار ولاشتماله على
ايهام الجمع ما بين المتضادين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد وجعله فضلة
يوهم ان الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل وتقديمه على الفاعل المظهر يوهم
ان الاهتمام فوق الاهتمام بالفاعل وبأن في اطماع اول الكلام في ذكر الفاعل
مع تقديم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اي ذكر
المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضي للحذف
نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من
خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة

ان مع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا
بعد قوله أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم وغير ذلك او ان يتعين كونه اي
المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت والتجدد كما مر ذكره او ان يدل على قصد التعجب
من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القراين كقلة سيفه وتلطخ ثوبه
ونحو ذلك فحصول التعجب بدون الذكر ممنوع لان القرينة انما تدل على نفس
المسند واما تعجيب المتكلم للسامع بما لذكر المستغنى عنه في اللفظ واما لافراده اي
جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببي مع افادة تقوي الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد
قام ابوه او مفيدا للتقوي بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوي كما مر
وقوله مع عدم افادة التقوي معناه عدم افادة نفس التركيب تقوي الحكم فحذف
فاعل المصدر فيخرج ما يفيد التقوي بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التأكيد
نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك اي يقال تقوي الحكم في الاصطلاح هو تأكيده بالطريق
المخصوص نحو زيد قام وانما لم يقل مع عدم قصد التقوي كما يشعر به لفظ المفتاح
ليشمل صورة التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني وما انا قلت هذا
فانه لم يقصد به التقوي لكنه يفيده بضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوي
اعم من عدم قصد التقوي واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت في حاجتك

عند

عند قصد التخصيص جملة فعلية وانا تأكيد مقدم لا مبتدأ والمسند مفرد لا جملة
كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه ووقع قوله غير سببي موقع الفعلي في
عبارة المفتاح عدل اليه المصنف لان صاحب المفتاح فسر الفعلي بما يكون
مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء فزعم المصنف انه يشمل
السببي ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه
ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشيء للشيء او بنفيه عنه وللقائل ان يقول
لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببي لانا سنبين ان المسند السببي في
نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالنسبة الى زيد لا
الجملة التي وقعت خبر المبتدأ وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق او انطلق لزيد
بل هذا غير مفيد لان الجملة الواقعة خبر مبتدأ قد اسندت اليه ضرورة
وقد مر ان الاسناد الخبري في كتابه بانه الحكم بمفهوم لمفهوم وهو اما بثبوته له او
بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت مفهوم انطلق ابوه لزيد بمعنى
ثبت له هذا الوصف وهو كون زيد منطلق الاب غايته ما في الباب انه وصف
اعتباري فلو اراد هنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسندات الفعلية
الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد

نحو مات زيد ومرض زيد وغير ذلك

التقوي بتعيض افراده ومما ذكره الفاضل العلامة في شرح المفتاح ههنا ان المسند
في زيد منطلق ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المسند
في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة
فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه منطلق وهذا خبط
ظاهر لان اللازم مما ذكره ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان يكون
المسند هو منطلق وحده والظاهر ان مراد السكاكي ان المسند في زيد منطلق
ليس بفعلي كما انه ليس بسببي والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا لا
من هذا القبيل لانه بخفائه اولى بان يمثل به وايضا القول بان مفهوم منطلق
ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه تحكم محض ثم المذكور في قسم النحو
من المفتاح ان نحو رجل كريم وصف فعلي ونحو رجل كريم ابوه وصف سببي وعلى
هذا كان القياس ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به احد وفي
الجملة عبارة المصنف اوضح ثم اورد صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي
امثلة منها نحو اكرم من البر بستين وفي الدار خالد وقال اذ التقدير استقر
فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المصنف بان الظرف اذا
كان مقدرا بالجملة كان المسند في المثالين جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع

بالابتداء

بالابتداء لا بالفاعلية لعدم اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح
الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف مقدر باسم الفاعل لا
بالفعل والثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم يشترطوا
في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ
تقديره استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به لم يصح
التركيب وجميع ذلك خبط لانه لم يقصد به السكاكي الا ذكر امثلة المسند
الفعلي ايضا كالتفسير مفردا كان او جملة ولم يذكر لافراد المسند ههنا
مثالا لان المفرد اما اسم او فعل وكل منها بامثلته واغراضه فيكون التمثيل
ههنا ضائعا ولهذا ذكر المصنف ايضا ويدل على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من
الامثلة قال تفسير تقوي الحكم يذكر في تقديم المسند ولو كان قصده الى ان
امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه قد
وقع منه في ضابطة الافراد ذكر الفعلي وذكر التقوي فتوسيط امثلة
الافراد بين تفسيرها لا يكون مناسبا وهذا ظاهر للفطن العارف بفنان
التركيب ونظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم يفسر الا بمثاله
وتفسير ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق

ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون
ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق ابوه لانه مفرد ونحو
قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد
قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه
وزيد مررت به وزيد ضربته وعمرو اني داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه
وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع اجر
من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون قبل دخول العامل او بعده و
العائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت
خبر المبتدأ او قال صاحب المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه
ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك المسند اي حمل خبرا عنه او منتف عنه
مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات لذلك الغير بنوع
ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي الاسناد الى ما
بعده بالاثبات او النفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات
او نفي يكون ما بعد ذلك المسند متعلقا بما قبله بسبب ما فالاول نحو زيد
ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم عليه بثبوته لمبتدأه اعني ابوه

قد علق

قد علق بزيد بالاثبات له وزيد غير ما بني منطلق عليه لان معناه ما حمل مبتدأ ١٣٥
او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او انطلق
ابوه لان مجرد اسم الفاعل او الفعل ليس بمبني على شيء كما عرفت من تفسيره
والثاني نحو عمرو اضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم
علق على ما قبله وهو عمرو بالاثبات بكون الاخ متعلقا به ومضافا الى ضميره
فالمسند السببي قسمان وقوله او يكون المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون
مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي هو القسم الاول فقط وان قوله او
يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة المقتضية لكونه
جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو
والا لكان المناسب ان يقول او اذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى
المضارع وترك لفظة اذا في موضع الالتباس مع رعايته في الاقرب الذي
لا التباس فيه اعني قوله او اذا كان المسند سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح
المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو ضرب اخوه هو ضرب
وانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد
ابوه انطلق بناء على ان انطلق مع ضميره جملة وليس في كلامه ما يدل على

ان نفس المسند السببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق لما مر
ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ او يمكن ان يقال
ان في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا هو الزمان وخبر هو عائد الى المسند
السببي اي قوله اذا كان المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا
كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند سببيا وقت كونه كذا او
يكون المسند السببي هو اما جزء من مجموع كلام وهو نفس الجملة كما ذكرناه او لا
واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد للمسند باحد الازمنة الثلثة اعني
الماضي وهو الزمان الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي
يترقب وجوده بعد هذا الزمان والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل
المستقبل متعاقبة من غير مهلة ولا تراخ كما يقال زيد يصلي والحال ان
بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة
المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم نحو زيد قائم امس
او الآن او غدا فانه يحتاج في انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة
الثلثة جزء مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة التجدد الذي هو من
لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل والتجدد الحصول وحدوثه نقيضه

١٣٦

بتجدد الكل بحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع
بعض كقوله اي قول طريف ابن تميم اوكلما وردت عكاظ هو سوق العرب
كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت فيه وقائع قبيلة
بعثوا الي عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف
يتوسم اي يتفرس الوجوه ويتأملها ليحدث منه ذلك التوسم شيئا فشيئا
ويصدر منه لحظة فلحظة يعني ان لكل قبيلة على جناية وفي على كل قبيلة
جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدم
اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض
يتعلق بذلك كما في مقام المدح وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت
كقوله لا يالف الدرهم المضروب صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو
منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائم من غير اعتبار التجدد قال الشيخ
عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي ان يكون
بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا باشعار زمان وذلك الثبوت فينبغي ان
يكون بالفعل وقال ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير
اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات

الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه يقصد فيه التجدد والحدوث
ومعنى زيد منطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو جزء اوله وغير حقيقي وقولنا
في زيد يقوم انه بمنزلة زيد قائم لا يقتضي استواء المعنى من غير افتراق والا لم يختلفا
وفعلا واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغير ذلك بمفعول مطلق
او به او فيه او له او معه ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة
وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص وهو يوجب ازدياد
البعد الموجب لقوة الفائدة كما في المسند اليه ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان
خبر كان مما هو نحو المفعول في تقييد كان به فليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة
في نحو كان زيد بدون الخبر لكون الخبر لتربية الفائدة اشار الى انه مستثنى من
هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا هو منطلق لا كان لان منطلقا
هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة على زمان نسبته
فهو قيد لمنطلق كما في قولك زيد منطلق في الزمان الماضي وايضا وضع الباب لتقرير
الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته على صفة غير مصدر ذلك الفعل وهو مفهوم الخبر
على انها اي تلك الصفة متصفة بمعنى تلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه
بالقيام المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه

متصف

١٣٧
متصف بالغنى المتصف بالصيرورة اي الحصول بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى
قولهم انها لاعطاء الخبر حكم معناها فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحالة
التي انتقل اليها وهذا نوع آخر في تحقيق كون هذه الاخبار مقيدة بهذه الافعال واما
تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة كعدم العلم بالمقيدات او عدم
الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره
من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك لاغراض يتعلق به او خوف ان
يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او قادر على التكلم فيتولد منه عداوة وما اشبه ذلك
واما تقييده اي الفعل بالشرط نحو اكرمك ان تكرمني او ان تكرمني اكرمك
فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف الا بمعرفة ما بين ادواته اي حروفه
واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه وفي هذا الكلام تنبيه
على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك
اكرمك وقت اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه
الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك
وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه
وقت مجيئه فقول صاحب المفتاح ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة بقيد مخصوص محتملة

في نفسها الصدق والكذب بناء على انه في بحث تقييد المسند الجزئي واما نفس الشرط
بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام
ولذا لا يتقدم عليه ما في حيزه ولا يصح عمرو ان تضرب اضربك واما ما ذكره
العلامة من ان مراده ان الجزاء جملة خبرية تحتمل الصدق والكذب في نفسها اي
نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان
التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية عن احتمال الصدق والكذب فلهذه الدقيقة
قيد بقوله في نفسها فضعيف منه وتخليطه لكلام اهل العربية بما ذهب اليه
المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرط مقدما او تاليا ارتفع
عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب وتعلق الاحتمال بالربط
بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا يحتمل الصدق و
الكذب وكذا قولنا فالنهار موجود عند وقوعه جوابا للشرط على ما هو ظاهر
وهو انا لا نسلم ذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا
اكرمك على تقدير مجيئك او وقت مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم
الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيره بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا
قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه

محكوم

١٣١

محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود ثابت للنهار على
تقدير طلوع الشمس وظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق و
الكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حينئذ وكذبها
بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم
القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم
وكذبها بعدمها وكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب
قالوا الاتصالية تشارك الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب
وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تاليفا خبريا وان لم يكونا خبريين وبان الحكم
فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما
كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند
النحاة ان التقدير النهار موجود في كل وقت طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية
قيد مسندها بمفعول فيه فكم من فرق بين المفهومين وتحقيق هذا الكلام
على هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث ولكن لا بد من النظر ههنا
في ان واذا ولو لكثرة مباحثها الشريفة المهملة في علم النحو فان واذا
للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم

فلا يقع في كلام الله تعالى الا علي طريق الحكاية او علي ضرب من التاويل واصل
اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم
بوقوع الشرط كذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا
بانها تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض
بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في كونهما للشرط في الاستقبال
وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم به واما عدم الجزم بلا وقوع الشرط
فمشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم
بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل اتكرمه ام لا
فالمثال علي اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال انها في نحو ان
لم اكن لك ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان
الجزم ههنا انما هو بلا وقوع الشرط فمشترك بينهما فليتامل لان الشرط انما
هو انتفاء كونه اباله فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج في هذا المثال الي
التاويل وقد سها الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم فيه انما هو بوقوع
الشرط والمخاطب عالم به ولذلك اي ولان الاصل ان عدم الجزم بوقوع
الشرط واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر الوقوع موقعا لان لان النادر غير مقطوع

في الغالب

في الغالب وكذلك ايضا غلب لفظ الماضي علي المضارع في الاستعمال مع
اذا لان الماضي اقرب الي القطع بالوقوع نظرا الي لفظه الموضوع
للدلالة علي الوقوع وان كان بالنظر الي المعني علي الاستقبال لان اذا الشرطية
تقلب الماضي الي معني المستقبل مثل فاذا جاءتهم اي قوم موسي
الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها
وان تصبهم سيئة اي جدب وبلاء يطيروا بموسي اي يتشاءموا به ويقولوا
هذه بشؤم موسي ومن معه من المومنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي
مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها مقطوع به ولهذا عرفت تعريف
الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق وان كان تعريف الجنس يطلق عليهما وجنس
الحسنة وقوعه كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف
نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا انما اذا
قصد النوع كقوله تعالي وان تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا
بحث وهو ان عدم التكثر وعدم القطع بالحصول انما هو في نوع معين
او فرد معين واما في نوع من الانواع او فرد من الافراد كما يدل عليه التنكير فلا
لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه

لا يحصل الا في ضمن بالفرق بين نحو اذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير
واضح اللهم الا ان يقصد به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس
ردا على صاحب المفتاح حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق
البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم
ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة اليها ولو سلم فيجب ان يكون
القصد الى حصة معينة من الجنس والمقدر ان المراد الحسنة المطلقة المقطوع بها لكثرة
وقوعها واتساعها وبهذا ظهر فساد ما قيل انها اقضى لحق البلاغة لكونها ادل
على فضل الله وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في
وقوعها كثيرة الوقوع قطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول
وان اراد العهد على مذهبه بناء على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود
الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الاحتياج اليها وكثرة دورها
فيما بينهم ويكون اقضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا بعينه
تعريف الجنس على مذهبه وبهذا بطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف
العهد اقضى لحق البلاغة اما معنى فلكونه ادل على سوء معاملتهم لان الحسنة
هي الخصب والرخاء قد صارت لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي

تعريف

١٣١

تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون انهم احقاء باختصاص نحو
العظائم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا
واسوءهم معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس اذ ليس دعوى استحقاق القليل
كدعوى استحقاق الكثير لانه قد يسلم الاولى دون الثانية ولا ترك الشكر
على القليل كتركه على الكثير فانه قد يعذر في الاول دون الثاني واما لفظا
فلانه اذا قصد بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فتوافق لفظي اذا وجاء
بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا
ادعوا استحقاقهم واختصاصهم بجنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا
ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود وغيره فيكون اسوء وايضا
وقوع جنس الحسنة ليس الا باعتبار وقوع افرادها واما من حيث هي فممتنع
فدخول اذا عليها يكون ممتنعا لا مرجوحا واذا جعلت الحسنة هي الواقعة
الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة كما هو المقدر وح يظهر فساد ما قيل انه
اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد عن الانكار وادخل في الالزام لكونها اشارة
الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة
المعهودة ينافي القول بكون المراد بها الحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى

كونها معهودة أنها عبارة عن حصة معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء
ومعنى كونها مطلقة أن المراد بها مطلق الخصب والرخاء من غير تعيين بعض
وبهذا يظهر صحة ما ذكر في كونه أقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة الوقوع
بالنسبة إليها أي جميعها في جانب السيئة بلفظ المضارع مع إن لأن
السيئة نادرة الوقوع بالنسبة إلى الحسنة المطلقة ولهذا أنكرت
ليدل تنكيرها على تقليلها فإن قلت قد جاء استعمال الماضي مع إذا
في السيئة منكرا في قوله تعالى فإذا مس الإنسان ضر دعانا وعرفا في قوله
وإذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت أما الأول فللنظر إلى لفظ المس
المنبئ عن معنى القلة وإلى تنكير ضر المفيد للتقليل وإلى الإنسان المستحق
يلحقه كل ضرر لبعده عن الحق وارتكابه السيئات فنبه بلفظ إذا والماضي على
أن مساس قدر يسير من الضر لمثله حقه أن يكون في حكم المقطوع به وأما الثاني
فلأن الضمير في مسه للإنسان المعرض المتكبر المدلول عليه بقوله وإذا
أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه فنبه بلفظ إذا والماضي على
أن ابتلاء مثل هذا الإنسان بالشر يجب أن يكون مقطوعا به وقد تستعمل إن
في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا لاقتضاء المقام التجاهل إذا سئل العبد

المقام

عن

عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول إن كان فيها أخبرك
فيتجاهل خوفا من السيد وكما إذا استطالت ليلتك فتقول إن يطلع
الصبح وينقضي الليل أفعل كذا فيتجاهل تولها وتضجرا أو قس على هذا
أو لعدم جزم المخاطب كقولك لمن تكذبك إن صدقت فماذا تفعل أو تنزيله
أي تنزيل المخاطب العالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العالم
كقولك لمن يؤذي أباه إن كان أباك فلا تؤذه مع علمه بأنه أبوه لكن مقتضى
العلم أن لا يؤذيه أو التوبيخ أي لتعبير المخاطب على الشرط وتصوير أن
المقام لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح أي ذلك المقام إلا لفرضه
أي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق بفرضه كالتبكيت والإلزام
والمبالغة ونحو ذلك نحو أفنضرب عنكم الذكر أي أنهملكم فنضرب عنكم القرآن وما
فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد صفحا إعراضا أو للإعراض أو معرضين
إن كنتم قوما مسرفين فيمن قرأ إن بالكسر فإن الشرط وهو كونهم مسرفين أي
مشركين مقطوع به لكن جيء بلفظ إن لقصد التوبيخ على الإسراف وتصوير
أن الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلا على مجرد الفرض
والتقدير كما يفرض المحال لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن

الا بطريق ما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل اصلاً فهو بمنزلة المحال او غايب
مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحالات ينبغي ان يكون كلمة
لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الاصنام دون ان لما
انه يشترط فيها عدم الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه
فلا يقال ان طار الانسان كان كذا بل يقال لو طار لانا نقول ان المحال
في هذا المقام منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وارخاء العنان
لقصد التبكيت فمن هذا يصح استعمال ان فيه كما ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى فان آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا انه من باب التبكيت لان
دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك على سبيل الفرض والتقدير
اي ان حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي
قوله تعالى اللهم ان كان هذا هو الحق من عندك فامطر علينا حجارة اي ان كان حقا
فعاقبنا على انكاره فالمراد نفي حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انه
باطل تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
او تغليب غير المتصف به اي بالشرط على المتصف به كما اذا كان القيام قطعي
الحصول بالنسبة الى بعض غير قطعي بالنسبة الى آخرين فتقول للجميع ان قمتم

كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بانهم يقومون ام لا على من حصل لهم القيام قطعا
وقوله تعالى وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بان مع المرتابين يحتملها اي
يحتمل ان يكون للتوبيخ على الارتياب وتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان
يثبت لكم الا على سبيل الفرض والتقدير لاشتمال المقام على ما يزيله ويقلعه
عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون لتغليب غير
المرتابين من المخاطبين على المرتابين لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما
ينكر عنادا فجعل الجميع كانه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد هنا لان
عدم الشرط يكون مقطوعا به فلا يصح استعمال ان لما مر لا يقال الشرط انما هو
وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر انه ليس
المعنى على حدوث الارتياب في المستقبل ولهذا زعم الكوفيون ان ان ههنا
بمعنى اذ ونص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال
وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابقاء معنى الماضي مع ان جعل الشرط لفظ
كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك
لقوة دلالة كان على الماضي لتمحضه لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي ولذا ذكر صاحب الكشاف

في قوله تعالى وإما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين إنه
يجوز أن يراد وإن كان الشيطان ينسينك قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين
لأنه مما ينكره العقول فلا تقعد بعد أن ذكرناك قبحها فلما أراد جعل الشرط
ماضيا قدر كان وجعل ينسينك خبرا له ليستقيم معنى المضي فإن قيل لما كان
البعض مرتابا قطعا والبعض غير مرتاب قطعا جعل الجميع كأنه لا قطع بارتيابهم
ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذه نكتة في استعمال إن في هذا المقام وليس من
التغليب في شيء ولا مخلص من هذا الإشكال إلا بأن يقال غلب على المرتابين
قطعا غير المرتابين قطعا أعني الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب
وعدمه ويكون معنى الكلام أو تغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على المقطوع
كما أشرنا إليه في المثال المذكور ثمه والتغليب يجري في فنون جمة كتغليب
الذكور على الإناث بأن يجري على الذكور والإناث صفة مشتركة المعنى
بينهم على طريقة إجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين
عدت الأنثى من الذكور القانتين بحكم التغليب لأن القنوت مما يوصف به
الذكور والإناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل أن لا يكون من
للتبعيض بل لابتداء الغاية أي كانت ناشئة من القوم القانتين لأنها من

أعقاب

أعقاب هارون أخي موسى والأول هو الوجه لأن الغرض مدحها بأنها صدقت
بشرائع ربها وكتبه وكانت من المطيعين ومنه تغليب جانب المعنى على
جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل أنتم قوم تجهلون بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة
لأن الضمير عائد إلى القوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا لكنه في
المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه أي
ونحوه كالعمرين لأبي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين
لأشبه ذلك مما غلب أحد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر بأن جعل
الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم وقصد إليهما جميعا وينبغي
أن يغلب الأخف إلا أن يكون أحد اللفظين مذكرا فإنه يغلب على المؤنث
كالقمرين ولا يخفى عليك أن الأبوين والعمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله تعالى
وكانت من القانتين إذ ليس تغليب أحدهما على الآخر بأن يجري عليهما
الوصف المشترك بينهما على طريقة إجرائه على الذكور بل أن يجعل أحدهما متفقا
للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فإن قلت لا يكفي الاتفاق في اللفظ
بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا تأولوا الزيدين بالمسميين بزيد ولا تطلق
القرآن إلا على الطهرين أو الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه

فقال الاندلسي يقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في
التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو سلم فلكن لجاز او
جميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى
ان القانتين موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور
اطلاق على غير ما وضع له وقس على هذا جميع الامثلة السابقة والآتية
ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا الجنس مغمور فيما بينهم
بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا
لآدم فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم
ومنه تغليب الاكثر على الاقل من جنس بان ينسب الى الجميع وصف مختص
بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا
او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع
انه لم يكن في ملتهم قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه
تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت فعلنا وانا
وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانتم
والقوم فعلتم قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب

فلما ترك العمل بكان جاهل موجبه فيجب عليه بيان الواجب
التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين
يديك ما هو هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب
تلك بيمينك ونظائره كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان
شئت فعليك بكلام رب العزة ولقد علموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق
ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب
بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان
تثبت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة الخبر وغيرها ينزل منزلة
الجاهل به لاعتبارات خطابية لان الآية من امثلة تنزيل العالم بفائدة
الخبر ولازمها منزلة الجاهل على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم
بذلك الشرى لامتنعوا عنه اي ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى
اليهم لان هذا الكلام يلوح عليه اثر الاهمال وعلى ان قوله ولقد علموا الآية خبر القي
اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد عليه السلام واصحابه رضي الله عنهم ولا دليل
على كونهم عالمين به وهو ظاهر على ان شيئا من الوجهين لا يوافق ما في المفتاح ثم
اشار الى زيادة التعميم وهو ان وجود الشيء سواء كان هو العلم او غيره ينزل
منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اي في نفي شيء واثباته وما رميت اذ رميت

وإذا كان قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب ينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة حذرا
عن اللغو فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم
والتردد فيه أي لا يكون عالما بوقوع النسبة أو لا وقوعها ولا مترددا في أن
النسبة هل هي واقعة أم لا فعلم أن ما يبتني إلى بعض الأوهام من أنه لا حاجة
إلى قوله والتردد فيه لأن الخلو عن الحكم يستلزم الخلو عن التردد فيه ضرورة أن
التردد في الحكم يوجب حصول الحكم في الذهن ليس بشيء لأنا نقول إن زيدا
في الدار لمن يتردد في أنه هل هو فيها أم لا ولا يحكم بشيء من النفي والإثبات
بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان فقط استغني على لفظ المبني
للمفعول عن مؤكدات الحكم وهي إن واللام واسمية الجملة وتكريرها ونون التأكيد
وأما الشرطية وحرفا التنبيه وحروف الصلة وإن كان المخاطب مترددا فيه
أي في الحكم طالبا له حسن تقويته أي الحكم بمؤكد قال الشيخ عبد القاهر في دلائل
الإعجاز أكثر مواقع إن بحكم الاستقراء هو الجواب لكن يشترط فيه أن يكون
للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلا
فيها فلا لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول صالح في جواب كيف زيد
وفي الدار في جواب أين زيد حتى تقول إنه صالح وإنه في الدار وهذا مما لا قائل به

وإن كان

والمعنى لتعقل أنت يا محمد وجميع من سواك من المكلفين وغيرهم ولا يجوز أن ١٤٥
يعتبر خطاب من سواه من غير اعتبار التغليب لامتناع أن يخاطب في
كلام واحد اثنان أو أكثر من غير عطف أو تثنية أو جمع فافهم وقال الله تعالى
فمن تبعك منهم فإن جهنم جزاؤكم أي جزاؤهم وجزاؤك وقال الله تعالى
يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
فإن الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه إليه الخطاب أولا و
للذين من قبلكم الذي ذكر بلفظ الغيبة لأن لعلكم متعلق بقوله
خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين إذ لا معنى لقولنا اعبدوا
لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بإطلاق اللفظ المختص با
لعقلاء على الجميع كما تقول خلق الله الناس والأنعام ورزقهم فإن لفظ
هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع في لفظ واحد تغليب المخاطب على الغائب
والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام
أزواجا يذرؤكم فيه أي خلق لكم أيها الناس من أنفسكم أي من جنسكم
ذكورا وإناثا وخلق للأنعام أيضا من أنفسها ذكورا وإناثا يبثكم ويكثركم
أيها الناس والأنعام في هذا التدبير والجعل لما فيه من التمكين من التوالد والتناسل

فهو كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس
المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه تغليب المخاطب على الغائب
والا لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام غيب
وتغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجميع بلفظ كم المختص بالعقلاء
ففي لفظ كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها
كذا في الكشاف والمفتاح وغيرهما ولقائل ان يقول جعل الخطاب
شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار القدرة وبيان
الالطاف في حق الناس فالخطاب مختص بهم والمعنى يكثركم ايها الناس
في هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم
ما تحتاجون اليه في ترتيب المعاش وتدبير التوالد والتناسل والانعام
خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون وجعلها ازواجا تبقى
ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
وهذا انسب بنظم الكلام مما قدروه اي هو جعل للانعام من انفسها ازواجا
ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب
الوجود فيجعل الجميع كانه وجد كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك والمراد

المنزل

المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع
بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم ذكر الايدي لان اكثر
الاعمال تزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما
تعليل لقوله لكان كل قدم ليثبت الحكم من اول الامر معللا فيكون له في
النفس استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا
لتعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره يعني حصول مضمون الشرط في
الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الجزاء مترتبا على حصول الشرط
في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان
التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت الدار فانت حر
فقد علقت في هذه الحال الحرية على الدخول في الدار في الزمان المستقبل
كان كل من جملتي كل من ان واذا يعني الشرط والجزاء فعلية استقبالية
اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال فيمتنع ثبوته ومضيه
واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع تعليق
حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجب ان يتنبه الى ان
الجزاء يجوز ان يكون طلبيا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي

لدلالته على الحدوث في المستقبل فيجوز ان يترتب على امر تخلف الشرط فانه مفروض
الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبيا فافهم ولا تخالف ذلك لفظا الا لنكتة
تطبيقا للفظ بالمعنى وتحاشيا عن مخالفته مقتضى الظاهر من غير ان يقتضيه شيء
وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او احديهما اسمية او
فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الآن فقد اكرمتك
امس معناه ان تعتد باكرامك اياي الآن فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى
وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه فلا تحزن واصبر فقد كذبت
رسل من قبلك وقوله الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه
ينصره من نصره قبل ذلك وقس على هذا فقد رمانا باب المقام وتاويل الجزاء
بالجزئي وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه نعم قد
يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو ان كنتم
في ريب ان كنتم في شك كما مر وكذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال
لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان
اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كما في قول ابي العلاء فيا وطني ان فاتني
بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال وقوله ايضا وان ذهبت عما

اجتن صدورها فقد الهبت وجلا نفوس الرجال لظهور ان المعنى على المضي دون
الاستقبال وقد يستعمل اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين
حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا او للاستمرار كقوله تعالى
واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة
الاسباب المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد
اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الاسباب للدلالة على ابراز غير الحاصل وكذا
جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اي
لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق في انه يعبر عن المستقبل
بلفظ الماضي تنبيها على تحقيق وقوعه او التفاؤل واظهار الرغبة في وقوعه
اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت بحسن العاقبة فذاك هذا يصلح مثالا للتفاؤل
واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة يقتضي ابراز غير الحاصل
في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره
اياه اي تصور الطالب ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك
الطالب حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي وعليه اي على اظهار الرغبة في الوقوع
ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء ان اردن تحصنا حيث قال بلفظ

الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي عن
الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه
الاول لا نم ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والاستدلال
بان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود
الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك اللفظ اذ لا نم ان الشرط النحوي
هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواتها معلقا عليه حصول
مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول
عن معناها اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الا ترى ان قولنا
ان كان هذا انسانا فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على
كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس لان الشرط النحوي في الغالب
ملزوم والجزاء لازم والثاني انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما يقتضي
انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون
فائدته في الاية المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة
فالمولى احق بارادتها او لان الاية نزلت فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى
على الزنا الثالث ان لا نم هو معناه تحرم الاكراه او طلب الكف عن الاكراه

وعند

وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه لضرورة
انتفاء الاكراه لانه انما يكون على فعل يريد الفاعل نقيضه فعند عدم ارادة التحصن
الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الاية على انتفاء
حرمة الاكراه بحسب الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه
والظاهر يدفع بالقاطع قال السكاكي وللتعريض اي ابراز غير الحاصل في
معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى احد والمراد غيره
نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك
فالخطاب لمحمد عليه السلام وعدم الاشراك منه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي
ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر
عنهم الاشراك بانهم قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول والله ان
يشتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم
الاشراك وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على اصله ولما كان في
هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه الى السكاكي والا فهو قد ذكر جميع ما تقدم
ثم قال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض لا في استعمال الماضي مقام
المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى ومالي لا اعبد الذي فطرني اي ومالكم

لا تعبدون الذي فطركم بدبيل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب
بسياق الآية ان يقع واليه ارجع ووجه حسنه اي حسن هذا التعريض
اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداء الحق على وجه لا يزيد ذلك الوجه غضبهم
وهو اي ذلك الوجه عدم تركه التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف
على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي
قبول الحق لكونه اي لكون ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم
لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال
للمخاطب قد انصفك المتكلم به اولان المتكلم قد انصف من نفسه حيث حط
مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب وقد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات
فان قلت في قوله تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركوا مكة ويظفروا بكم
يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة ويبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء
اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا ان ترتدوا
عن دينكم فتكونوا امثالهم ويرتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع
جزاء هذا الشرط ثلاث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي

فاي نكتة في ذلك قلت فيه وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان
الغرض منه الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء كفر المؤمنين وارتدادهم
لانهم يريدون ان يلحق بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار عندهم ان
يرتد المومنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون
الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان
يرتدوا هم كفارا لمصادقتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم
الاوليين لها اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن اليهم لانها
واضحة اللزوم بالنسبة اليها لان ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة
ولا واجب اليهم من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها
للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع المقاتلة والمشاجرة بخلاف
العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة
بتذكار ما بينهم من القرابة والمعارفة بما اشتهروا عليه من قولهم اذا ملكت
فاسجح واما انتفاء ودادتهم كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو مما
جعلنا محتملا لكنه لا يخفى انه ابعد واخفى فان قلت واذا عطف شيء على
جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين

نعودون الكفر ويصح وقوعه جزاء نحو ان تأتني اعطك واكرمك والثاني
ان يتوقف المعطوف على المعطوف عليه نحو ان رجع الامير استأذنت
وخرجت وهذا في المعنى على كلامين اي اذا رجع استأذنته فاذا
استأذنت خرجت كذا في دلائل الاعجاز فما في الآية امكان من الضرب
الثاني ليكون مجموع الجمل الثلث لازما واحدا لم يصح لما في المفتاح
امكان من الضرب الاول لم يكن في تقييد ودادة الكفر بالشرط فائدة
لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فالاولى ان يكون قوله تعالى وودوا عطفا
على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان عطف الشرطية وغيرها كثير
في الكلام قال الله تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا
ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك
ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على قالوا فالحق الظاهر انه من
الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاء مقتضياتها ولا
شك انه موقوف على الظفر بهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة
حاصلة ظفروا او لم يظفروا ولا يقال ان الآية نزلت في حاطب بن ابي
بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد النبي عليه السلام فالعداوة

١٤٩

لغنا اليهم فيقبل ظفر المشركين بهم يظنونهم كفارا مثلهم فلا عداوة ولا وداد
للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فح تتحقق العداوة
بسط الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر قلنا نقول هذا انما يصح ان لو
وصل الكتاب الى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق والمذكور
في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم واخذه اصحاب النبي عليه السلام عن
الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط
فرضا في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول
لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء
الاكرام واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع
غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لاكرمتك معلقا لامتناع
اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه جعل اولا
المعلق نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع
الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه
بعض من اطلع عليه بانه على حذف مضاف اي انها لتعليق امتناع
ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء وظني انه

لا حاجة اليه لان تعليق الحكم بالوصف يشعر بالحيثية وكانه قيل انها
لتعليق ما امتنع من حيث انه امتنع وهذا اعني تعليق امتناعه وكذا
قوله بما امتنع وهذا اعني لطيف سنح السكاكي على هذه العبارة و
غفل عنه الكثيرة من متقني كتابه فعنده انها لتعليق الامتناع بالامتناع
القطعي وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء
والمال واحد ففي الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول
اعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا
والآخر منفيا فامتناع النفي اثبات وبالعكس فهي في نحو لو لم تأتني لم
اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام
لثبوت الاتيان هذا اعني هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن
الحاجب بان الاول سبب والثاني مسبب والسبب قد يكون اعم من المسبب
لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق فانتفاء
السبب لا يوجب انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فانه يوجب انتفاء
السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا انما
سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس

١٥٠
اذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله بسبب آخر
فالحق انها لامتناع الاول لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان ما قيله
باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا
نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال
لحججت او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة واما الثاني
فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون
الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع
الاول لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا
قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع
المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا كان حيوانا لكنه
ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول وتلقاه غيرنا بالقبول ونحن نقول
ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع
الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل
على انتفاء المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في

في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول فمعنى قوله تعالى لو شاء الله لهديكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم يستعمل للدلالة على ان علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء حصول الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر ولهذا وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعا قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا ترى ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي لو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها فلسبب وأما أرباب المعقول فقد جعلوا ان وكذا لو اداة للتلازم والة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما ولهذا صح عندهم استثناء المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة

151

انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس واذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد يستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا لظهور ان الغرض منه التصديق بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد نعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على ما فهموه من كلام القوم قد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وآفته من الطبع السقيم فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اذ يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء ويكون نقيض ذلك الشرط انسب والیق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه

او مختلفين نحو ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة اذ ادعي لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استبعاد لزومه لنقيضه فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل بهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه الامثلة على اصلها من تقدير انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالخوف ثابتا وكذا المقدر انتفاء الثناء المرتبط بعدم الاكرام بناء على ثبوت الثناء المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على احد ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجي ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا لو جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجي ونحن نعلم قطعا ان المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجي وليس ذلك الا لان دخل في لزوم شيء او ثبوته لا يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيدا

لذلك النفي وزعم ابن الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ المثبت دون المنفي اذ لا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني لاثنيت عليك ان يقدر الثناء المنفي غير المثبت بخلاف المنفي فانه يفيد العموم فيلزم في نحو لو لم يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قدر ثبوت نفي النفي لزم الاثبات ويتناقض وهو فاسد لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء في المثبت حتى يكون المعنى في لو اهنتني لاثنيت عليك ثناء مرتبطا باهانتك فلا نسلم ان المنفي عام بل معناه لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم يعتبر بل اخذ على اطلاقه فيلزم العموم مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة قياس اقتراني فينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيه خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد واجيب بانهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان يكون كلية ولو سلم فانما ينتجان لو كانتا لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظة لو لم تستعمل في فصيح الكلام

في القياس الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى منه نقيض
التالي لانها لامتناع الشيء لامتناع غيره ولهذا لم يصرح باستثناء نقيض
التالي وكيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى انه قياس اهملت
فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك وهل يركب القياس
الا لحصول النتيجة بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة
اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم بالخير فيهم ثم ابتدأ
بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما آخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني
ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم
الوجود وكذا ذكره وانا اقول يجوز ان يكون التولي منتفيا بسبب انتفاء
الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي هو الاعراض عن الشيء
وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم
التولي والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل
انتفاء التولي خير وقد ذكر ان لا خير فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب
انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا من اهله بان اسمعوا الشيء
ثم انقادوا له ولم يعرضوا وهذا كما يقال لا خير في فلان لو كان فيه قوة

ليقتل

ليقتل المسلمين فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس خيرا
فيه واما قوله تعالى ولو جعلناه ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل
لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلناه ملكا فيحتمل الرسول ملكا لكان في صورة
رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط
والجزاء اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة
رجل واذا كان لو للشرط في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها
ليوافق الغرض اذ الثبوت ينافي التعليق والحصول الفرضي والاستقبال
ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة وذهب
المبرد انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا
العلم ولو بالصين ونحو تناكحوا توالدوا تكاثروا فاني اباهي بكم الامم يوم
القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام لم تقف
من الجزع الا والقلوب خوالي يصف تأسفه على مفارقة بغداد ونوق
ركائبه اي ماء دجلة والمعنى ان وضعت لكنه جاء بلو قصدا الى ان وضع
ركائبها الهام في ماء دجلة كانه امر قد حصل منه الياس وانقطع الرجاء وصار في
حكم المقطوع بالانتفاء فدخولها على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر

لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا
لانه كان في اراداتهم استمرار عمل النبي صلى الله عليه وسلم على ما يستصوبون وانه
كلما عن لهم رأي في امر كان معمولا عليه بدليل قوله في كثير من الامر كما في
قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قوله انما نحن مستهزؤن حيث لم يقل
الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده
وقتا بعد وقت والاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال
الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت نكايات الله في المنافقين وبلاياه
النازلة بهم يتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا فان قيل ان اراد
بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان
انتفاء عنتكم بسبب انتفاء استمراره على اطاعتكم فهذا مخالف لما ذكر
في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم
وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع
عن الطاعة فهو خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار
فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر
هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد استمرار الثبوت

يجوز

يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع
الاستعمال كما ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا
دخلت عليها حرف النفي يكون لتاكيد النفي ونيابته لا لنفي التاكيد والثبوت
ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم انا آمنا على ابلغ وجه
واكده وان قولنا ما زيدا ضربت وما بزيد مررت لاختصاص النفي لا لنفي
الاختصاص مع انه بدون حرف النفي يفيد الاختصاص ولهذا نظائر في كلامهم
ودخول لو على المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم او لكل من
يتاتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي اذا اروها حتى يعاينوها او اطلعوا
عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فعرفوا مقدار عذابها من قولك وقفته على
كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرأيت امرا فظيعا وكذا
في قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون
ناكسوا رؤسهم لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام
عمن لا خلاف في اخباره وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل
الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي المتحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في
المستقبل لانها انما تكون في القيامة لكنها جعلت بمنزلة الماضي المتحقق

فاستعمل لو واذ وهما مختصان بالماضي ح كان المناسب ان يقال لو رأيت
ولكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع
عنده بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع فهذا مستقبل في التحقيق ماض
بحسب التأويل كأنه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رأيته ولو رأيته لرأيت امرا
عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي صلعم فلو للتمني
فلا استشهاد ولان لو للتمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا
فانه قد التزم ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب
المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي
غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال بعدها فقوله ربما يود الذين
من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون
فعلى انه بتقدير كان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما
واما جعل ما نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق به رب محذوف اي رب شيء
يود الذين كفروا تحقق وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف وبتر النظم ورب
ههنا للتقليل التنبيه بمعنى انه تدهشهم اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت
منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون استعارة للتكثير وذكر ابن الحاجب

انها

انها نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع من ١٥٥
التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان
لو للتمني حكاية لودادتهم جيء به على لفظ الغيبة لانهم مخبر عنهم كما تقول حلف
بالله ليفعلن ولو قيل لافعلن لكان ايضا سديدا حسنا واما من زعم ان
لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني حرف مصدرية فمفعول يود عنده هو قوله لو
كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين
موقوفين على النار قائلين يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا وكذا صورة
رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسوا رؤسهم متقاولين بتلك المقالات
كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله والله الذي ارسل الرياح
استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الظاهرة اعني صورة
اثارة السحاب مسخرا بين السماء والارض على الكيفية المخصوصة والانقلابات
المتفاوتة وذلك لان المضارع مما يدل على الحاضر الذي من شأنه ان يشاهد
فكأنه يستحضر بلفظ المضارع تلك الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل
ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او نحو ذلك مما هو في الكلام كثير
وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل بلغ من الفظاعة

بحيث يحترز ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول
والله لقد اصابتني حوادث لو تبقى الى الآن لما يبقى مني اثر وقد يتعرض
للعدول عن عدم الثبوت الى جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا
واتقوا لمثوبة من عند الله خير دلالة على ثبات المثوبة واستقرارها لانه ظاهر
واما الجملة الاولى فلا تقع الا فعلية البتة واما تنكيره اي تنكير المسند فلارادة
عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وزيد خل فيه ما
اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قايل عندي رجل فتقول تصديقا له الذي
عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ
محذوف او ضرب ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح
او لكون المسند اليه نكرة نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند
لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة سواء قلبا يمتنع عقلا او لا يمتنع
ليس في كلام العرب نحو قوله لا تك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها
عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم يجوزون
كون المبتدأ نكرة اسم الاستفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك
وكذا فيما اذا صغت على ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعته وقد صرحوا

في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة بعده خبر له واستدل بعضهم على 156
ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الاصل
في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في
المسند التنكير لعدم الفايدة في الاخبار بالمعرفة وارتكاب مخالفة الاصلين مستبعد
عند العقل الثاني ان العلم بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل
على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل عليه يستلزم العلم بذلك الشيء
لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد اما الاول
فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه اسما معرفا اذ النكرة المخصصة بل النكرة
المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قوله
لا فايدة في الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجي في تعريف المسند ولان ما ذكره
على تقدير صحته انما يدل على الاستبعاد كما اعترف به والمطلوب هو الامتناع
واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم
كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء يستلزم العلم به ممنوع
بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه بالاضافة
نحو زيد غلام رجل او الوصف نحو زيد رجل عالم فلكون الفايدة اتم لما مر

من ان زيادة المخصص توجب اتمية الفايدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوه
من المقيدات والاضافة والوصف من المخصصات انما هو مجرد اصطلاح وقيل
لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل
على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا
وهم لانه ان اراد الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول لها فظاهر
ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم
مخصصا وان اراد الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد نفرض من
غير دلالة على التعيين ففي الفعل ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل
ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا طاب زيد يحتمل ان يكون من جهة
النفس وغيرها ففي الحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى صحة
قولنا ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة
والوصف فظاهر مما سبق من ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفايدة
واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر معلوم له للسامع باحدى طرق
التعريف اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون المسند اليه معرفة اذ
ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بامر آخر مثله

حكما

١٤٧

حكما على امر معلوم بامر آخر مثله وذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحدى
طرق التعريف سواء اتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او مختلفا نحو
زيد هو المنطلق فقوله بامر آخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند اليه والمسند بحسب المفهوم
ليكون الكلام مفيدا فنحو انا ابو النجم وشعري شعري متأول بحذف المضاف
وباعتبار حالين اي شعري الآن مثل شعري فيما كان اي المعروف المشهور
بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ
والخبر على ما توهم بعضهم اذ لا حاجة اليه في قولنا زيد شجاع فمن سمعته
يقاوم الاسد فهو هو فاحد الضميرين لمن سمعته والآخر لزيد وهذا مفيد من
غير تأويل او لازم حكم كذلك عطف على حكما اي لافادة السامع لازم حكم
على امر معلوم باحدى طرق التعريف بامر آخر مثله وفي هذا اشارة الى ان
كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فايدة
مجهولة لان ما يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ
او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ او الخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما
الى الآخر والحاصل ان السامع قد علم امرين لكنه يجوز ان يكونا متعددين
في الخارج فاستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات

تحو زيد اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير معرفا باعتبار
تعريف العهد او الجنس وفي هذا تمهيد لما سيجي من بحث القصر ومما ورد على تعريف
العهد قول ابي نواس فان تكونوا ابراء من جنايته فان من نصر الجاني هو الجاني
اي هو هو بمعنى ان الناصر للجاني والجاني سيان على معنى ان هذا ذاك وذلك
هذا لا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما بحيث اضافتها الى الاخر
ويجوز ان يكون المعنى فهو الكامل في الجناية المربي على كل جان ولم يرد ان
من نصر الجاني فقد جنى جناية حتى يصح له التنكير والمذكور في بعض الكتب ان
تعريف المسند ان كان بغير الاضافة يجب معلومية المسند اليه والمسند وان كان بالاضافة
لا يجب الا معلومية المسند وبهذا يشعر لفظ الايضاح لكن قوله بامر معلوم على آخر
مثله يابى ذلك ويدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان التعريف
بالاضافة او بغيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار
العهد فانك لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة
لا لغلام من غلمانه والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض
المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة لكنه قد يقال جاءني غلام
زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة

لكنه

لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال
لكن المعرف بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد من ان يكون معلوما مثلا لا تقول
اخوك زيد لمن لا يعرف ان له اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا
وعكسهما اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك زيد والمنطلق عمرو والضابطة في التقديم
انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف وعرف السامع اتصافه باحدهما
دون الاخر حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج فايهما كان
بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحسب زعمك ان تحكم عليه
بالاخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه وتجعله مبتدأ وايهما كان بحيث يجهل اتصاف
الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات او بنفيه عنها يجب ان يؤخر
اللفظ الدال عليه وتجعله خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف
اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا
له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد
اخوك وهذا يتضح في قولنا رايت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها
الغاب ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحر نقعه ماؤه ان الصواب ماؤه
نقعه لان السامع يعرف ان له ماء واما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه

لعينه

كان من انسان له انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت
ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق هو
زيد بناء على انه يطلبه على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح
زيد المنطلق وبهذا يظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واولئك
هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل
زيد التائب محل نظر وقس على ما ذكرنا سائر طرق التعريف والثاني اي اعتبار
تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا محققا مطابقا للواقع
نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغا فيه
لكماله فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي
الكامل في الشجاعة فيبرز الكلام في صورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه
لا يتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل
المعرف بلام الجنس مبتدأ نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم
في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت
لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال له انه لام الجنس فامره ظاهر
لانه بمنزلة قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت

على الجنس

على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في
الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود لظهور امتناع حمل احد المتميزين
في الوجود الخارجي على الآخر وح يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث
يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا جار بعينه في الخبر المنكر نحو زيد
انسان او قائم مثلا فانهما يتحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان
او القائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان
او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد الغير المتناهية بخلاف
المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره لامتناع تحقق الفرد
بدون تحقق الجنس وفيه نظر فالحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ فهو مقصور
على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم التقوى اي لا غيرها
والامير الشجاع اي لا الجبان والامير هذا او زيد او غلام زيد او كان غير
معرف اصلا نحو التوكل على الله والتفويض الى امر الله والكرم في العرب والامام من
قريش لان الجنس في هذه الامثلة يتحد مع واحد مما يصدق عليه الخبر
فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم
ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب ولا يلزم ان يكون ما في العرب

مقصوراً على الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا
يظهر ان تعريف الجنس في الحمد لله يفيد قصره على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان
جعل خبراً فهو مقصور على المبتدأ نحو زيد الامير وعمرو الشجاع والموصول الذي قصد
به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقاً
كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنساً معرفاً مخصوصاً باعتبار تقييده بوصف
او حال او ظرف او مفعول او غير ذلك كقولنا في القصر تحقيقاً او مبالغة
هو الرجل الكريم وهو السائر راكباً وهو الوفي حين لا يفي احد لاحد وهو الواهب
الف قنطار وقال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضاً واما عشاراً
قصر عليه هبة المائة من الابل حال كونها مخاضاً او عشاراً لا هبة الابل مطلقاً باي
حال كانت ولا الهبة مطلقاً سواء كان هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا
زيد المنطلق باعتبار العهد لان القصد هنا الى جنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة
النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها الشيخ عبد القاهر
في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية
حتى انه لا محبة في الدنيا الا ما انت به حبيب كما في انت الشجاع ولا ان احداً
لم يحب احداً مثل محبتي لك حتى ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في

قوله

قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احداً ظلم مثل الظلم الذي اصابك حتى كان
كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك وليس
لغيرك حظ في محبة مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق
المعهود الا ان ههنا نوعاً من الجنسية لان المعنى ان المحبة مني بجملتها مقصورة
عليك ولم يعهد اي محبة واحدة من محباتك ولا يتصور هذا في زيد المنطلق اذ لا وجه
للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك اي الذي من شانه ان يسعى في
حاجتك عرض فيه معنى الجنسية مثل في انت الحبيب وقد يفيد بلفظة
قد اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا
قبح البكاء على قتيل رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه
لا يتجاوزه الى شيء آخر والا لم يحسن جعله جواباً لقولها اذا قبح البكاء اذ لا معنى
للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل لم يحسن الا بكاءك على ما لا يخفى
على من له ادنى دربة في اساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت لبكائه الحسن
وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عليك والجزع مذموم
الا عليك وبهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر
الحسن على بكائه بمعنى انه لا يتجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء آخر

ومعنى التعريف ههنا ان اتصاف المبتدأ بالخبر امر ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه

ومثله قول الحسان رضي الله عنه وان سنام المجد من آل هاشم بنو بنت مخزوم

ووالدك العبد اراد ان يثبت له العبودية ثم يجعله ظاهر الامر فيها معروفا بها

كذا في دلائل الاعجاز فان قيل ان اللام لا يكون للجنس فلا ينافي القول بكون

اعتبار تعريف الجنس مفيدا للقصر ذاتيا قلنا قد سبق ان اللام التي ليست

للعهد انما هي للجنس وباقي المعاني من شعبه وفروعه وكذا المعنى الذي اشرنا اليه

في بحث ضمير الفصل وانما خص حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر

عدمه انما يكون فيما يعقل فيها العموم والشمول في الجملة والمعهود في زيد المنطلق

بعينه تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الآخر وكذا انت زيد

وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا كما هو

اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل

الاسم متعين بالابتداء تقدم او تاخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية

تقدمت او تاخرت لدلالتها على امر نسبي لانه ليس المبتدأ مبتدأ لكونه منطوقا

به اولا بل لكونه مسندا اليه ومثبتا له المعنى وليس الخبر خبرا لكونه منطوقا به ثانيا

بل لكونه مسندا او مثبتا به المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب

فسواء

١٦١

فسواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد يكون زيد مبتدأ او المنطلق خبرا ورد

هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة قد جعلت

دالة على الذات ومسندا اليها الاسم جعل دالا على امر نسبي ومسندا وقد يسبق

الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم مما لا حاجة اليه عند من لا يشترط

في الخبر ان يكون مشتقا وهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج

اليه انما هو من جهة ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده

هو اتصافه بكونه صاحب اسم زيد وسوق هذا الكلام انما هو لافادة هذا المعنى

واما عند المنطقيين فهذا التاويل واجب قطعا لان الجزئي الحقيقي لا يكون

محمولا البتة فلا بد من تاويله بمعنى كلي وان كان في الواقع منحصرا في الشخص واما

كونه اي كون المسند جملة قد توهم كثير من النحاة ان الجملة الواقعة خبر مبتدأ

لا يصح ان يكون انشائية لان الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب

ولانه يجب ان يكون ثابتا للمبتدأ والانشاء ليس ثابتا في نفسه فلا يكون ثابتا

لغيره وجوابه ان خبر المبتدأ هو الذي اسند الى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق

والكذب والغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ انما يكون

في الخبر والقضية لا مطلق خبر المبتدأ لان الاسناد عندهم اعم من الاخباري

والأذن منّي الأدبري ان الظرف في نحو اني زيد واني لك هذا ومتى القتال
وما اشبه ذلك خبر مع انه لا يحتمل الصدق والكذب وليس بثابت للمبتدأ
وكذا قولنا بل انتم لا مرحبا بكم وقولهم اما زيد فاضربه وزيد كانه الاسد ونحو
نعم الرجل زيد على احد القولين ولا يخفى ان تقدير القول في جميع ذلك
تعسف فللتقوي او لكونه سببيا كما مر من ان افراده لكونه غير سببي مع
عدم افادة تقوي الحكم والخبر السببي بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو
من سبب الموصوف الا انه لا يكون الا جملة وقولهم هذا سبب من ذلك اي
متعلق به مرتبط لان السبب في الاصل هو الحبل وكل ما يتوسل به الى شيء
سبب وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو ان المبتدأ لكونه مبتدأ
يستدعي ان يسند اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند الى ذلك المبتدأ
صرفه المبتدأ الى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير او متضمنا له فينعقد بينهما حكم
ثم اذا كان متضمنا لضمير المعتد به بان لا يكون مشابها للخالي عن الضمير كما مر
صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة فعلى هذا يختص التقوي
بما يكون مسندا الى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي ان يكون
سببيا كما سبقت اليه الاشارة واما ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو

ان

ان الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل الا لحديث قد نوي اسناده
اليه فاذا قلت زيد فقد اشعرت قلب السامع بانك تريد الاخبار عنه
فهذا توطئة له وتقدمة للاعلام به فاذا قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس
وهذا اشد للثبوت وامنع من الشبهة والشك وبالجملة ليس الاعلام بالشيء بغتة
مثل الاعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فان ذلك يجري مجرى تأكيد الاعلام
في التقوي والاحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به وما اشبه ذلك
فان قلت هب انه لم يتعرض للجملة الواقعة جزاء عن ضمير الشأن لشهرة امره
وكونه واحدا متعينا لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت
في حاجتك ورجل جاء وما اشبه ذلك مما قصد به التخصيص فان المسند هنا جملة
قطعا قلت هذا داخل في التقوي ضرورة تكرر الاسناد فكأنه قال للتقوي
سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشتمل التخصيص من حيث
انه تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو زيد عرف ان
عدم اعتبار التقديم والتأخير لا يفيد الا التقوي واعتبارهما ما يفيد التخصيص
ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر في بحث انما ان ليس التخصيص الا
تأكيدا على تأكيد وهذا اظهر فاما ما ذكره العلامة في شرحه من ان المعنى

انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل
الفعل وبعد تسليم العرفان لا حاجة الى التاكيد والبيان ثم العجب انه صرح
بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص جملة واسميتها وفعليتها
وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة
بالفعل على الاصح لان الاصل في التعلق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بشبهه فالاولى
عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في
نحو الذي في الدار اخوك فعند التردد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم الفاعل لان
الاصل في الخبر ان يكون مفردا والاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف
هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها او مستقر لا ثبت او استقر
ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة والمص قد غير الجملة
الى الفعل قصدا الى ان الضمير قد انتقل الى الظرف ولم يحذف مع الفعل فح
يكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان
معنى قولهم الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا ولا معنى
لعبارة المص الا مع الاضافة وآخر لانها ان حملت على ظاهرها افادت
ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على غير الاصح وفساده واضح لان الظرف

في ذلك

٩٦

في ذلك المذهب مؤول لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذ الظرف مقدر بالفعل ١٩٣
واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديمه
فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل
لان معنى قولنا قائم زيد انه مقصور على القيام لا يتجاوزه الى القعود ونحو
لا فيها غول بخلاف خمور الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها
والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني الضمير الراجع الى خمور الجنة
وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة
او على الحصول فيها لا يتجاوزه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها
وان اعتبرت النفي في جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم
الحصول او الكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى عدم الحصول في خمور
الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم لا يتصف بلي
وديني مقصور على الاتصاف بلي لا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على
الصفة دون العكس كما توهمه البعض ونظير ذلك ما ذكره صاحب المفتاح
في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف

بعلى ربي لا يتجاوزه على الاتصاف بعلي ربي لا يتجاوزه الى الاتصاف بمعنى
غيره وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على الاتصاف
بلى ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول
وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا
ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوز الى غيركم وديني لا يتجاوز الى غيري بل
على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي ديني لا دينكم كما ان معنى
قائم زيد ان المختص به القيام دون القعود لا ان غيره لا يكون قائما
فلينظر الى ما في هذا الكلام من الخبط والخروج عن القانون وبهذا اي بان
التقديم يفيد التخصيص على ما ذكر لم يقدم الظرف الذي هو المسند على المسند اليه
في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد التقديم عليه ثبوت الريب في
سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقران
وانما قال في سائر كتب الله تعالى دون سائر الكتب وسائر الكلمات لان
القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في
مقابلة القران هو ما في كتب الله تعالى كما ان المعتبر في مقابلة خمور الجنة خمور
الدنيا لا سائر المشروبات او التنبيه عطف على تخصيصه اي تقديم المسند للتنبيه

من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت وانما قال
من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه
لم يرد في الكلام خبر للمبتدا كقوله اي قول حسان رضي الله عنه في مدح النبي صلعم
له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من الدهر فانه لو اخر الظرف
اعني له عن المبتدا اعني همم لتوهم انه نعت لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما
اذا كان المبتدا نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل ليصير المبتدا بتقديم الحكم
عليه كانه موصوف معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه نكرة لتقدم الحكم عليه
نحو جاء رجل ويشترط ان يكون الخبر ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس
باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ او رجل بدلا منه بخلاف الظرف فانه
يتعين كونه خبرا ولانهم اتسعوا في الظرف بما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت
النكرة مخصصة فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده واورد على
نحو في الدار رجل ان التخصيص اذا كان بسبب تقدم الحكم يكون الحكم على غير
المخصوص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول الحكم وقد قالوا ان لا حكم
على ما ليس بمخصص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان جواز
تنكير المبتدا مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة

نكرة نحو رجل على الباب وعلام على السطح وكوكب انقض الساعة او التفاؤل
نحو سعدت بغرة وجهك الايام او التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد
بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم والمسند اليه شمس الضحى
وما عطف تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا والضمير
العائد الى الموصوف اعني ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي تصير
الدنيا منورة ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى
ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل
متعد وهو سهو شمس الضحى وابو اسحاق هو كنية المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي
تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم عند المتكلم نحو عليه من
الرحمن ما يستحقه واهملها المص اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام في الخبر
دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست باعتبار مقابلة للاعتبارات
المذكورة بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل لها على ما مر في
تقديم المسند اليه ومما جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة
افادة التجدد نحو عرف زيد وتركه المص لانه كلام يفتقر عن خبط واشكال و
يشتمل على نوع اختلال وذلك لانه قال او ان يكون المراد من الجملة افادة

التجدد

التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم البتة على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى وقوي في الدرجة الاولى احترز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد
عرف فان الفعل فيه يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك
الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما
ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا اي خبر المبتدأ ثانيا
الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية وكلامه في تقرير
تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما
حكم سواء كان خاليا عن ضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ
وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيهما ان
اسناد الفعل في هذه الامثلة اعني نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف اولا
كان الى ضمير المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها في
قوله في الدرجة الاولى والحال ان الفعل في كل منها مقدم على ما اسند اليه في الدرجة الاولى
وهل هذا الا تهافت فيمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلاثة اسانيد

مرتبة في التقدم والتأخر اذ لها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد واجتماع اسناد الفعل
الى المبتدأ قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده
الى زيد بطريق الالتزام بواسطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صرف الاسناد اليه
مرة ثانية اما وجه تقديم الاول على الثاني فلان الاسناد نسبة لا يتحقق قبل
تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا يتوقف على شيء آخر ولا شك ان ضمير الفاعل انما يوجد
بعد الفعل والمبتدأ قبله فلما تحقق الطرفان انعقد بينهما الحكم واما وجه تقديم الثاني
على الثالث فظاهر وكلامه هنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على
اسناده الى المبتدأ بواسطة عود الضمير وهو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه
في بحث تقوي الحكم محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير
اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام وتوسط
الضمير فلا تناقض فالمدعى ان احد الامرين لازم اما استلزام كلامه التناقض
واما اقتضائه القول بالاسانيد الثلثة لان قوله صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ
ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لانه جعل فيما سبق
اولا وههنا ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الآخرين ثلاثة وعن الثاني بانه
لما كان اول الاسانيد في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد

بهذا الاسناد متقدم على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف
نحو عرف زيد فان المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل متقدم عليه
لكن يبقى ههنا اعتراض صعب الدفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يسند الى ما بعده
الضمير ابتدأ الخ لا يصلح تعليلا للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى
لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون
لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه
يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ في الدرجة الاولى هذا خلاصة ما اورده بعض شراح
في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت ولا
التجدد والحدوث ثم انه تصدى لمناظرته بعض الفضلاء وكتب في ذلك كلاما فيه الجدوى
وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة
الاولى اي بلا واسطة شيء كاسناد الفعل الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد
في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه
المبتدأ فقوله صرفه المبتدأ الى نفسه محمول على القسم الثاني وقوله صرفه ذلك الضمير الى
المبتدأ ثانيا محمول على الضرب الثاني من القسم الاول اعني الاسناد في الدرجة الثانية
مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعد التنقيح والتصحيح لا يخفى انه تسليم لما
بعض الفضلاء
الكلام بعض الفضلاء

ادّعاه الشارح في دفع التناقض من تحقيق الاسانيد الثلثة وانه ان اراد بالاسناد
الذي يقتضيه المبتدأ اسناد مجرد الفعل الي المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشيخ
وان اراد اسناد الجملة التي هي الخبر وانه مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلابد
من بيان كيفية تقدمه علي الاسناد بواسطة الضمير فلابد من كما تشعر به قوله ثم اذا
كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير الي المبتدأ ثانيا فانه منشأ الاشكال وقد اهمله
ولا يتم المقصود بزيادة لفظ التقوية والاقتضاء وتغير الدرجة الاولى بما لا يكون بواسطة
ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه من الغلط ولم يتعرض
لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقام ولم يره الا طيف خيال ثم بالغ في التشنيع علي
الشارح وكتب في آخر كلامه اللهم ارنا الاشياء كما هي وبدل تمادينا في الباطل
بالتناهي وكتبت تحته قد استجيب دعاءك ايها الفاضل بلا خفاء لما كان عند الناظر
وتشنيعا عما جري عليه وانا اقول في كلام الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول
ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية نحو زيد انطلق او ينطلق انما
هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد عالم يفيد التجدد وان نحو زيد في
الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير حاصل او حصل فالقول بان كل جملة
اسمية يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول

بافادته

بافادته التجدد والثبوت معا باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني
قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة الاولى الخ كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد
في الدرجة الاولى انما هو اسناد الفعل الي الضمير لا الي المبتدأ كما زعم الثالث
ان حمل قوله في بحث التقوي صرف ذلك المبتدأ الي نفسه علي اسناد مجرد الفعل الي
المبتدأ بعيد لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر
الي نفسه انما هو مع الخبر لا غير وما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الي
المبتدأ ايضا باعتبار انه مسند الي الضمير الذي هو عبارة عنه وايضا كثيرا ما يقع
للفعل مع ضميره المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المفهومة
فليس في نحو انا عرفت الا اسناد واحد وهو نسبة العرفان الي المتكلم بالثبوت
وان اراد به الوصف الذي به يجعل اهل العربية احد اللفظين مسندا اليه والآخر
مسندا فظاهر ان الاسناد الي الضمير العائد الي شيء لا يقتضي الاسناد الي ذلك الشيء
اصطلاحا كالمجرور في قولنا دخلت علي زيد فقام وان الاسناد عندهم ليس الا
بين المبتدأ والخبر ولو بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا بد هنا من زيادة
اعتبار الخامس انه ان اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة
فلا وجه لجعله ممتزا ما مع انه المتفق علي تحقيقه وجعل اسناد مجرد الفعل الي المبتدأ

قصد امع ما فيه من الاستبعاد والاستبداع وان اراد غيره فلا وجه
للاقتصار على الثلاثة اذ الاسانيد اربعة الاول اسناد مجرد الفعل
الى المبتدأ والثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة
الضمير الى المبتدأ الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل
به احد ولم تلجئ اليه ضرورة فان قلت فقد ظهر مما ذكرت ان ليس مراد
السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك وكلام المعارض غير واف بتمام
المقصود فما رأيك في تصحيح كلام صاحب المفتاح وفي تحقيق احترازه عن
نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون الثبوت قلت اما الاول
فوجهه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات متغاير
بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد
في الدرجة الاولى وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء آخر والاسناد الى الضمير
العائد الى شيء آخر اسناد الى ذلك الشيء من جهة المعنى اذ لا تفاوت الا في
اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا اعتبار لا يكون الا بعد
الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام ان قام

مسند

مسند الى زيد باعتبار اسناده الى ضميره وكلامه هنا صريح في تقديم الاعتبار
الاول على الثاني وكلامه في بحث التقوي لا يدل الا على تأخر الاعتبار الثاني
عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه الذي يستدعيه المبتدأ لكونه
مبتدأ وهو المراد بقوله صرفه المبتدأ الى نفسه وانما كان الاعتبار الثاني
متأخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد مما يقتضيه ذات المبتدأ وبعد تحقق
الخبر لا يتوقف على شيء آخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد
اعتبار تضمن الخبر الضمير وكونه عائدا الى المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا
للضمير او غير متضمن وصف له متأخر عن ذاته فهذا الاعتبار قال ثم اذا
كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدأ يعني بعد صرف المبتدأ الخبر
الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى
المبتدأ مرة ثانية بهذا الاعتبار فالمراد بقوله صرفه ذلك الضمير اليه ثانيا
هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه وعلى اسناد
الجملة هو الاعتبار الاول فمح لم يستلزم كلامه التناقض ولا يقتضي الا
الثلاثة على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه
انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة

فعلا ويتقدم ذلك الفعل البتة على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني على فاعله
سواء وجد هناك اسناد آخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ
وقام ابوه خبره متقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد فجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث
ولا بد فيها من تقدم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في
الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف يعني عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ
فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقدم الفعل البتة على
المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في
نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى
فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله او يقدم عليه البتة وهذا يعني
الاحتراز عن نحو زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لما ذكره الشارح من انه
احتراز عنه لانه لا يفيد التجدد تام **تنبيه** كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب
المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف
والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا
اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من
المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص

بالبابين